

النامين في مواجهة الخطر

هارون نصر



امجد
للنشر والتوزيع



التأمين في مواجهة الخطر

التأمين في مواجهة الخطر

هارون نصر

الطبعة الأولى

2015م



دار امجد للنشر والتوزيع

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2014/6/2706)

368.8

جمعة، هارون نصر

التأمين في مواجهة الخطر / هارون نصر جمعة.-عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2014

(ص)

ر. إ.: 2014/6/2706.

الواصفات: التأمين // إدارة المخاطر./

ردمك 6 - 48 - 589 - 9957 - 978 ISBN

Copyright ©

جميع الحقوق محفوظة: لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من الناشر.

All rights reserved. NO Part of this book may be reproduced, stored in aretrival system, or transmitted in any form or by any means, without prior permission in writing of the publisher.

دار امجد للنشر والتوزيع

عمان- الأردن- شارع الملك حسين مقابل مجمع الفحيص

جوال: 0796914632 - 0799291702

هاتف: 4652272 فاكس: 4653372

dar.almajd@hotmail.com



مقدمة

منذ أن بدء الحياة على الأرض والإنسان ينشد الأمن ويسعى للحد من المخاطر ولهذا السبب نشأة المجتمعات الإنسانية الأولى وتطورت إلى أن وصلت لشكل الدولة , وفي العصر الحديث ظهر نظام التأمين ليحد من المخاطر ويزيد من الشعور بالأمن والاستقرار , وتبرز أهمية دراسة الخطر في كونه العنصر الرئيس الذي شرع التأمين من أجله فهو المحدد لمحل التزام المؤمن والمحدد لمحل التزام المؤمن له .

وستتناول في هذا الكتاب أهمية التأمين في نقل عبء الخطر بجانب تمويله، وموضوع التأمين بشيء من التفصيل لإلقاء مزيد من الضوء على أهميته. ونتطرق إلى موضوع الخطر من حيث تعريفه وطرق مواجهة وأنواعه وكذلك طرق قياسه.

الفصل الأول

مفاهيم أساسية حول

الخطر

يقصد بالخطر الإشراف علي الهلاك. وهناك اتفاق عام علي أن الإنسان معرض إلي أخطار متعددة وذلك لأن الأخطار شيء مواكب وملازم للحياة البشرية وهي جزء لا يتجزأ من عمل الأفراد والمنشآت. في هذا الفصل سنتعرض لمفهوم الخطر وتصنيفاته المختلفة.

1. 2.: مفهوم الخطر:

لا يوجد تعريف وحيد للخطر، فلكل من الاقتصاديين، علماء العلوم السلوكية، الباحثين النظريين في إدارة الخطر، الإحصائيين، الاكتواريين، مفهومهم الخاص للخطر.

فيما يختص بمجال دراستنا، وهو التأمين، فأن مصطلح الخطر من المصطلحات التي لا تحظى باتفاق جميع الباحثين علي تعريف لها. سنوجز فيما يلي بعض التعريفات التي ترد لمصطلح الخطر في مجال التأمين¹:

1. **الخطر هو فرصة الخسارة Risk is the chance of loss**: يرفض كثير من الكتاب هذا التعريف للارتباط المفترض بين "فرصة الخسارة" وبين "الاحتمالات" ويروا ضرورة الفصل بينهما. حجة هؤلاء الكتاب تستند إلي أن تعريف الخطر بأنه فرصة الخسارة يعني أنهما نفس الشيء، ولكن عندما تكون فرصة الخسارة % 100 أي أن الخسارة أكيدة أو % 0 أي أن الخسارة مستحيلة، يكون الخطر منعدم، وفي هذا تعارض مع التعريف.

1 Vaughan, J. Emmett, *Fundamentals of Risk and Insurance*, 1982, John Wiley & Sons, pp. 13-17.

2. الخطر هو إمكانية الخسارة

Risk is the Possibility of loss :

هذا التعريف يحاول تفادي التعقيد الناتج من تعريف الخطر بأنه فرصة الخسارة وذلك باستبدال لفظ "فرصة" بلفظ "إمكانية"، فلفظ إمكانية يعني أن احتمال الحدث بين الصفر والواحد، وبذلك يكون تحقق الحدث المعني به غير مؤكد. ولكن مازال هذا التعريف لا يخرج عن كونه تعريف للخسارة ولا يخضع للتحليلات الكمية.

3. الخطر هو عدم التأكد **Risk is Uncertainty :**

4. من الواضح وجود اتفاق بين الباحثين النظريين في علوم التأمين علي وجود علاقة بين الخطر وبين عدم التأكد إلي الدرجة التي يذهب فيها البعض منهم إلي تعريف الخطر بأنه "عدم التأكد". أن اللفظ "عدم التأكد" مثله مثل اللفظ "فرصة الخسارة"، يشوبه الغموض حيث يوجد له أكثر من معني. فقد يستخدم لفظ عدم التأكد للدلالة علي "عدم تأكد موضوعي" سببه عدم توفر المعلومات الكافية بعد لدي البشر عن ظاهرة معينة، كما قد يستخدم للدلالة علي "عدم تأكد شخصي" مرجعه عوامل نفسية وافتقار الفرد للمعلومات الكافية عن نتائج حدث ما واتجاهاته الخاصة. وبناء عليه، وتحت نفس الظروف، يختلف الخطر باختلاف الأفراد. كذلك بالنسبة لنفس الفرد، يختلف تقييمه للخطر باختلاف حالته الذهنية والظروف المحيطة به. في الحالتين، عدم التأكد لا يخرج عن كونه حالة وهمية illusion سببها الافتقار إلي

المعرفة. ويرى البعض² ضرورة التمييز بين الخطر وعدم التأكد مرجعين الخطر إلى أنه حالة واقعية ومركب من عدة عوامل مسببة له ويقاس بالاحتمال بينما عدم التأكد حالة ذهنية لا تخضع للقياس الكمي بل تقاس بدرجة الاعتقاد. علي الرغم من ذلك، يؤيد الكثير من الباحثين في علم الخطر والتأمين تعريف الخطر بأنه عدم التأكد (سواء كان موضوعي أو شخصي)، لأنه في هذه الحالة يمكن قياس الخطر باستخدام الأدوات الإحصائية المخصصة لقياس الاختلاف الفعلي عن المتوقع.

5. الخطر هو اختلاف النتائج الفعلية عن المتوقعة

Risk Is the Dispersion of Actual from Expected Results :

هذا التعريف في الواقع صورة أخرى للتعريف السابق للخطر بأنه عدم التأكد. فشركة التأمين تضع تنبؤاتها عن الخسائر المتوقعة وبناء علي هذه التوقعات يتم حساب الأقساط الواجب تحصيلها من طالبي التأمين. ولهذا فالخطر من وجهة نظر شركة التأمين هو كون تنبؤها غير دقيق أي "عدم التأكد" من دقة التقديرات، وحيث أن آلية العمل في التأمين مبنية علي نظرية الاحتمالات، فقد تبني الكثير هذا التعريف. ومن ثم يستخدم "الاختلاف النسبي"³ لقياس الخطر المعرضة له شركة التأمين. قد يكون هذا التعريف

2 Irving Pfeffer, *Insurance and Economic Theory* (Homewood, III. Richard D. Irwin, 1956), p. 42.

3 الاختلاف النسبي أداة إحصائية تستخدم لقياس درجة اختلاف القيم حول قيمة وسطي لها غالبا ما تكون المتوسط الحسابي لهذه القيم.

للخطر ملائماً لشركة التأمين، ولكنه لا يعبر عن الخطر المعرض له الأفراد.

6. الخطر هو حالة تتضمن إمكانية وقوع خسارة **Risk is a Condition**

in which a Possibility of Loss Exists: الخطر طبقاً لهذا التعريف،

عبارة عن حالة تتضمن إمكانية حدوث اختلاف مضاد للنتائج المتوقعة أو المأمولة، المرغوب فيها. هذا التعريف يعتبر الخطر حالة واقعية، ويعرفه بطريقة تفيد في تحليله وقياسه سواء من وجهة نظر الفرد العادي أو شركة التأمين.

بصفة عامة، يترتب علي وجود الخطر حالة معنوية من الشك والقلق والتوتر تصيب الإنسان عند اتخاذ القرارات المختلفة أو عند تعرضه لتأثير الظواهر الطبيعية والعامة في حياته ودخلة وممتلكاته.

ويمكننا في مجالنا هذا أن نتبنى التعريف الأخير للخطر والذي يمكن إعادة صياغته بأنه: عدم التأكد من وقوع خسارة معينة. ويشمل ذلك:

أولاً: عدم التأكد من نتائج القرارات التي يتخذها الإنسان في حياته العملية أو الشخصية. فحياة الإنسان سلسلة من القرارات المتتابة، لا يعرف مقدماً نتائج هذه القرارات. أمثلة لذلك:

- القرار الذي يتخذه التاجر باستثمار أمواله في تجارة معينة، حيث لا يتمكن من معرفة نتيجة أعماله إلا في نهاية العام، كذلك لا يستطيع مقارنة نتائج هذا الاستثمار بنتائج استثماراته الأخرى.

- القرار الذي يتخذه الطالب باختيار تخصص معين في دراسته، لا يستطيع معرفة نتيجة دراسته مقدماً.
- ويجب التنويه هنا إلى أن شركات التأمين (كما سنري فيما بعد) تضع شروطاً للخطر لكي يكون مقبولا لديها، وتبعا لهذه الشروط، لا تدرج الحالات السابقة ضمن الأخطار التي يقبل التأمين عليها.
- ثانياً: عدم التأكد من الظواهر الطبيعية والعامة المتعددة، وتأثيرها على حياة الإنسان ودخله وممتلكاته. ويقصد بالظواهر الطبيعية تلك الظواهر المتعلقة بالبيئة المحيطة بحياة الإنسان، بينما يقصد بالظواهر العامة كل ما يتصل بحياة الإنسان من ظواهر. أمثلة للظواهر الطبيعية والعامة:
- ظاهرة الوفاة التي تلاحق البشر جميعا (ظاهرة طبيعية).
- ظاهرة الحريق التي تهدد ممتلكات الأفراد (ظاهرة عامة).
- ظاهرة حوادث السيارات (ظاهرة عامة).
- ظاهرة السرقة والسطو التي تتعرض لها معظم المنقولات (ظاهرة عامة).
- ظاهرة الحروب وما تسببها من دمار في الممتلكات وضياع للأرواح ورؤوس الأموال (ظاهرة عامة).
- ظواهر الأعاصير والبراكين والسيول والفيضانات (ظواهر طبيعية).
- ويطلق البعض على مثل هذه الظواهر الطبيعية لفظ الكوارث بسبب كون ناتج تحقق هذه الظواهر خسائر وأضرار فادحة.
- كذلك يجب التنويه بأن الأخطار الناتجة عن الحروب والكوارث لا تدرج ضمن الأخطار المقبولة للتأمين لدى شركات التأمين.

1. 2. عبء الخطر The Burden of Risk وأثر وجوده في حياة الإنسان:

بغض النظر عن عدم الاتفاق علي تعريف وحيد للخطر، ألا أنه مما لا يختلف عليه أن هناك عبء للخطر، كما أنه يترتب علي وجود الخطر أثر علي حياة الإنسان.

1. 2. 1. عبء الخطر:

يتمثل عبء الخطر في أن هناك نتائج سيئة (خسارة) قد تترتب علي تحقق الخطر سواء بالنسبة للوحدة الاقتصادية أو العائلة أو الفرد أو بالنسبة للمجتمع. ويمكن تصنيف هذه الأعباء إلي:

1. **العبء الأساسي للخطر:** ويتمثل في النتائج السيئة المترتبة علي: حادث حريق في محل تجاري، حادث سطو علي منزل، سيل جارف يصيب المزارع في منطقة معينة، وفاة عائل الأسرة، وذلك علي سبيل المثال. العبء الأساسي للخطر هو السبب الرئيسي لاتجاه الأفراد والمنشآت لمحاولة تجنب الخطر أو التقليل من تأثيره.

2. **العبء الإضافي للخطر:** يترتب علي وجود الخطر أعباء غير مباشرة تصيب المجتمع بأسره، وتتمثل هذه الأعباء في ثلاث نقاط رئيسية هي:

- **ضرورة زيادة أحجام مخصصات الطوارئ لدي الأفراد والمنشآت** لسداد الخسائر غير المتوقعة. فعلي سبيل المثال، إذا اشترى أحد الأشخاص منزلا قيمته 100,000 دينار، إذا أتلّف المنزل بسبب حريق أو عن طريق أي مصدر خسارة آخر، فيجب علي الفرد ادخار 20,000 دينار سنويا مثلا

لكي يستطيع تجميع اعتماد كاف لإعادة الإصحاح في فترة زمنية قصيرة نسبياً وهي خمس سنوات. وقد يحدث أن يتعرض المنزل فعلاً لحادث يسبب تلفه قبل أن تنتهي مدة الخمس سنوات اللازمة لاستكمال مخصص الطوارئ، مما ينتج عنه عدم كفاية المخصص لسداد الخسارة. بالإضافة إلى هذا، قد يكون الشخص ذو دخل متوسط مما يجعل مثل هذا الادخار صعباً. وبالتالي قد يلجأ إلى تخفيض إنفاقه الاستهلاكي الحالي، والذي بدوره يؤدي إلى خفض مستوي معيشته.

● **تواجد القلق والخوف وعدم الراحة الذهنية الذي يسببه الخطر.**
ويوجد العديد من الأمثلة توضح عدم الراحة الذهنية والخوف الذي يسببه الخطر: خوف الآباء علي أبنائهم أثناء الرحلات أو التنقل بالسيارات من مكان لآخر، قد ينتاب بعض المسافرين بالطائرات حالات عصبية شديدة إذا واجه الطائرة عطل شديد أثناء الرحلة، الطالب الذي يحتاج إلى تقدير c في مقرر ما للتخرج، قد يدخل قاعة الاختبار النهائي مع شعور بالارتباك والخوف.

● **حرمان المجتمع من سلع وخدمات معينة: فعلي سبيل المثال، قد تتوقف المنشأة من الاستمرار في تصنيع منتج معين خوفاً من خطر قضايا المسؤولية.**

في حالة الأخطار التي يترتب علي تحققها خسائر مادية، يكون أقصى عبء للخطر هو "القيمة الكاملة للشيء موضوع الخطر" أو أقل قليلاً، أي أن عبء الخطر الأساسي يتحدد بقيمة الشيء موضوع الخطر وهو أقصى

خسارة ممكنة. ولكن في حالة الأخطار التي يترتب علي تحقيقها خسائر معنوية، فلا نستطيع تقديرها مادياً.

1. 2. 2. أثر وجود الخطر في حياة الإنسان:

يترتب علي وجود الخطر (بمعني عدم التأكد من وقوع خسارة معينة) في حياة الأشخاص العامة والخاصة وفي مجال عمل المنشآت، اتجاهات معينة لدي هؤلاء الأشخاص والمنشآت، قد تكون هذه الاتجاهات إما اتجاهات إيجابية أو اتجاهات سلبية.

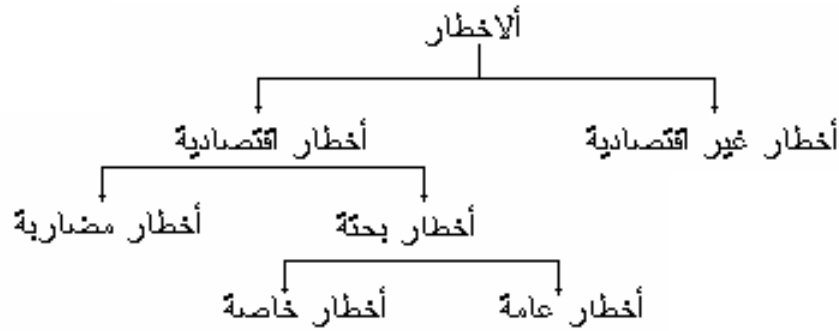
● **الاتجاهات الإيجابية:** تتمثل في الأمل في المستقبل والتخطيط له ومحاولة الوصول إلي درجات أعلي من الرقي والتقدم. هذه الاتجاهات الإيجابية تعتبر في حد ذاتها محاولات لقهر الخطر ويترتب علي وجودها اتباع سياسات دفاعية مفيدة مثل جمع الإحصائيات وتحليلها لمحاولة تفسير الظواهر الطبيعية، وإنشاء وسائل الأمن الوقائي التي تقلل من تحقق بعض أو كل الظواهر الطبيعية والعامة أو التقليل من أثر الأضرار الناتجة عنهما في حالة تحققهما.

● **الاتجاهات السلبية:** تتمثل في الخوف من المستقبل وتوقع الفشل، ويترتب علي مثل هذه الاتجاهات السلبية تقاعس الأشخاص أو المنشآت عن القيام ببعض الأعمال المربحة أو المفيدة لهم أو لأفراد المجتمع. فعلي سبيل المثال، قد يتوقف مصنع ما من الاستمرار في إنتاج منتج معين خوفاً من خطر قضايا المسؤولية. كما قد يفضل شخص ما أن يحتفظ بأمواله في

خزنته الخاصة بدلا من استثمارها في مشروع يدر عليه دخلا مجزياً خوفاً من ضياعها.

1.3.1. التصنيفات الأساسية للخطر Basic Categories of Risk:

يمكن تصنيف الأخطار تبعا لطبيعتها إلى عدة فئات رئيسية يوضحها الشكل التالي:



شكل (1.3.1) التصنيفات الأساسية للأخطار تبعا لطبيعتها.

سنتناول الآن بشيء من التفصيل تعريف هذه الفئات.

1.3.1. الأخطار غير الاقتصادية Noneconomic Risks:

الأخطار غير الاقتصادية (ويطلق عليها أيضا الأخطار المعنوية)، هي الأخطار التي يكون ناتج مسبباتها خسارة معنوية بحتة ليس لها صلة بالنواحي المالية. وتظهر الأخطار غير الاقتصادية واضحة في الحالات الآتية:

- خطر وفاة صديق عزيز أو مصلح اجتماعي أو فقيه ديني.

- خطر عدم فوز الفريق الوطني في بطولة رياضية دولية، بالنسبة للشخص العادي.
 - خطر التأخر أو عدم حضور احتفالية بمناسبة دينية أو رياضية.
 - خطر تفكك الأسرة وما يترتب علي ذلك من أثار نفسية أو معنوية.
 - خطر عدم التخرج بتقدير مرتفع وفقدان التقدير الأدبي.
 - خطر عدم الفوز بالأصوات الكافية للترشيح لمنصب رفيع.
- مثل هذه المجموعة من الأخطار المعنوية يختص بدراساتها العلوم الفلسفية والاجتماعية والنفسية، وهي بطبيعتها هذه تخرج عن نطاق الدراسات الاقتصادية والتجارية.

1. 3. 2. الأخطار الاقتصادية Economic Risks:

- الأخطار الاقتصادية هي التي يكون ناتج مسبباتها خسارة مالية أو اقتصادية. وتظهر الأخطار الاقتصادية واضحة في الحالات الآتية:
- خطر الوفاة المرتبط بفقدان الدخل (الوفاة المبكرة).
 - خطر الحريق المرتبط بفقدان الممتلكات.
 - خطر سرقة الممتلكات.
 - خطر الغرق المرتبط بفقد شحنة السفينة أو كليهما.
 - خطر الكساد المرتبط بالبطالة.
 - خطر المسؤولية المدنية الناتجة عن التسبب للغير في خسارة مادية أو بدنية.
 - خطر التعرض لإصابات العمل.

● خطر خسارة الاستثمارات في بورصة الأسهم.

● خطر كساد منتج ما بسبب تغيير أذواق المستهلكين.

مثل هذه الأخطار الاقتصادية هي التي تهم المشتغلين بالنواحي المالية والتجارية، ويقع معظمها ضمن الأخطار التي يهتم بها دارسوا الخطر والتأمين.

ليس معني تصنيف الأخطار إلى أخطار اقتصادية وأخطار غير اقتصادية أن النوعين متباعدان، بل العكس صحيح. ففي كثير من الأحيان يقعان مختلطان ببعضهما البعض لدرجة يصعب الفصل بينهما وتحديد عبء كل منهما علي حدة، وفي أحيان أخرى قد يكون لأحد الخطرين تأثير علي حدة الخطر الآخر، أمثلة لذلك:

● خطر وفاة الابن بالنسبة للوالدين: هنا الخطر المعنوي بفقدان الابن

متوفر بجانب الخطر الاقتصادي المتمثل في خسارة الجهد والمال المنفق علي الابن لتربيته وتعليمه من جهة، وفقدان النفع المادي المنتظر في المستقبل من هذا الابن عندما يتقدم العمر بالوالدين أو أحدهما.

● خوف الأسرة من وفاة العائل: هنا وفاة العائل خطر اقتصادي، مرتبط

به خطر معنوي وهو فقدان إنسان عزيز. تأثير الخطر المعنوي هنا علي حجم الخطر الاقتصادي يختلف باختلاف درجة الصلة بالعائل، ففي حالة ما إذا كان العائل هو الوالد أو الوالدة، يكون حجم الخطر الاقتصادي أكبر عما إذا كان العائل شخص آخر.

● **خوف مخترع من فشله في بيع اختراعه:** الشق الاقتصادي هنا يتمثل في الجهد والمال اللذان أنفقا في سبيل تصميم الاختراع، أما الشق المعنوي فيتمثل في التأثير المعنوي السيئ لرفض اختراعه مما قد يؤثر بالتالي على اختراعاته المقبلة.

الأخطار الاقتصادية بدورها تنقسم من حيث طبيعة نشأتها، إلى أخطار مضاربة وأخطار بحتة⁴:

1. 2. 3. 1. أخطار المضاربة

Speculative Risks:

تعرف أخطار المضاربة بأنها تلك الأخطار التي يتسبب في نشأتها ظواهر يخلقها الإنسان بنفسه ولنفسه، بغرض تحقيق مكاسب مالية أو تجارية، إلا أن ناتجها يكون غير معروف مقدما فهي تحتمل الربح كما تحتمل الخسارة. ولهذا تسمى أحيانا بالأخطار التجارية. مثال ذلك: إذا قام شخص بشراء 100 سهم من الأسهم العامة، سوف يربح هذا الشخص إذا ارتفع سعر السهم، ولكنه سوف يخسر إذا انخفض سعر السهم. كذلك إذا أستثمر الشخص أمواله في عقار ما، إذا ارتفعت قيمة العقارات سوف يحقق ربح،

4 كذلك قد تقسم الأخطار الاقتصادية من حيث طبيعة مسببات الخطر إلى أخطار السكون وأخطار حركة. ويقصد بأخطار السكون الخوف من التغيير غير المنتظم المتوقع سواء من قوي الطبيعة (مثل السيول والزلازل) أو نتيجة أخطاء أو انحراف الأفراد (مثل الثورات والاضطرابات والشغب). وتقع أخطار السكون في مجال الأخطار البحتة. أما أخطار الحركة، فيقصد بها الخوف من تغيير سلوك الأفراد (مثل التغيير في أذواقهم) أو سلوك المؤسسات خاصة في القطاعين الصناعي والتجاري (مثل ظهور تحسينات جديدة أو اختراعات جديدة). وتقع مجموعة أخطار الحركة هذه في مجال أخطار المضاربة.

أما إذا انخفضت أسعار العقارات فسوف يحقق خسارة. في مثل هذه الحالات لا يعلم المستثمر مقدما نتيجة هذا الاستثمار.

1. 2. 3. 2. الأخطار البحتة

Pure Risks:

تعرف الأخطار البحتة بأنها تلك الأخطار التي يتسبب في نشأتها ظواهر طبيعية وظواهر عامة ليس للإنسان دخل في وجودها ولا يمكنه تجنبها، ويترتب علي تحقق هذه الظواهر خسارة مالية مؤكدة. مثال ذلك: ظاهرة الحريق وما يتبعها من تلف الممتلكات، ظاهرة الزلازل وما يتبعها من انهيار منزل أو نشوب حرائق، حوادث العمل وما ينتج عنها من إصابات. الأخطار البحتة بدورها تنقسم إلي أخطار عامة وأخطار خاصة.

أولاً: الأخطار العامةFundamental Risks:

الخطر العام هو خطر يؤثر في النظام الاقتصادي بالكامل، أو في عدد كبير من الأشخاص أو المجموعات داخل النظام الاقتصادي. فالأخطار العامة ترجع إلي:

1. ظروف اقتصادية: مثل التضخم السريع والبطالة الدورية.
2. ظروف سياسية: مثل الحروب والثورات.
3. ظروف طبيعية: وتتمثل في الكوارث الطبيعية من أعاصير وزلازل وبراكين وسيول.

والخسائر الناتجة عن مثل هذه الأخطار العامة فادحة في طبيعتها وتصيب عدد كبير من الوحدات في آن واحد مما يؤدي إلي تعسر أن لم يكن إفلاس

المؤمنين، ولهذا فإن شركات التأمين تتعامل مع الأخطار العامة في نطاق محدود.

ثانياً: الأخطار الخاصة **Particular Risks**:

علي عكس الخطر العام، يؤثر الخطر الخاص علي الأفراد فقط وليس المجتمع ككل. مثال ذلك: الوفاة المبكرة، سرقة السيارات، حرائق المساكن. فمثل هذه الأخطار أن تحققت فإنها تؤثر في الأفراد الذين يتعرضون لها وليس الاقتصاد كاملاً.

مثل هذه الأخطار تدخل أيضاً ضمن دراسة الخطر والتأمين.

أنواع الأخطار الخاصة:

الأنواع الرئيسية للأخطار الخاصة البحتة التي يمكن أن تسبب عدم استقرار مالي كبير تتضمن:

1. أخطار الأشخاص.

2. أخطار الممتلكات.

3. أخطار المسؤولية المدنية.

أولاً: أخطار الأشخاص **Personal Risks**:

أخطار الأشخاص هي الأخطار التي تؤثر بشكل مباشر علي فرد ما. وهناك أربعة أنواع رئيسية من هذه الأخطار:

1. **خطر الوفاة المبكرة Risk of Premature Death**: لا يقصد بالوفاة

المبكرة وفاة طفل في عمر العاشرة مثلاً، ولكن يقصد بالوفاة المبكرة من الناحية الاقتصادية، وفاة رب الأسرة مع وجود التزامات مالية غير

مسددة. وينتج عن الوفاة المبكرة لرب الأسرة فقد قيمة الحياة البشرية لرب الأسرة إلى الأبد ويقصد بها القيمة الحالية لحصة العائلة من المكاسب المالية المستقبلية للعائل المتوفى.

2. خطر عدم كفاية الدخل أثناء فترة التقاعد **Risk of insufficient Income During Retirement**

الخطر الرئيسي المصاحب لتقدم العمر هو الدخل غير الكافي أثناء فترة التقاعد. فعند التقاعد يفقد الشخص دخله المكتسب، فإذا لم يكن لديه مدخرات أو أصول مالية كافية للسحب منها أو لديه وسيلة للوصول إلى مصادر أخرى لدخل التقاعد، مثل الضمان الاجتماعي أو المعاش الخاص، فسوف يتعرض إلى عدم الأمان المالي خلال فترة التقاعد.

3. خطر المرض **Risk of Poor Health**: المرض هو خطر خاص آخر مهم، ويشتمل خطر ضعف الصحة على كل من سداد الفواتير الطبية ومصاريف العمليات الجراحية والعلاج وتكاليف إعادة التأهيل وتكاليف وجود شخص يرعى الشخص العاجز، وقد تفقد المزايا الوظيفية أو تقل، كذلك قد يفقد جزء من الدخل المكتسب أو كله، إذا كان العجز شديداً.

4. خطر فقدان العمل **Risk of Unemployment**: قد يفقد الشخص

عملة لأسباب عديدة، ولا نقصد هنا البطالة الدورية التي تصيب مجموعات كبيرة من المجتمع، ولكن نقصد البطالة الفردية، على سبيل المثال، لظروف خاصة بصاحب العمل، أو نتيجة للتغيرات التكنولوجية والهيكلية في

الاقتصاد أو العوامل الموسمية أو عيوب في سوق العمل. وبغض النظر عن

السبب، يمكن أن تسبب البطالة عدم أمان مالي لعدة أسباب هي:

- فقدان الدخل المكتسب والمزايا الوظيفية.
- قد يتاح للشخص فرصة العمل لجزء من الوقت فقط وفي هذه الحالة قد يكون الدخل الذي تم تخفيضه غير كاف لمواجهة احتياجات الشخص.
- استنفاد المدخرات أن وجدت، أثناء فترة البطالة ولحين العثور علي عمل آخر.

ثانياً: أخطار الممتلكات Property Risks:

يقصد بالممتلكات كل ما يمكن أن يمتلكه الشخص، مثل مباني (أيا كانت للسكن أو للعمل: فيلات، عمارات سكنية أو مكتبية، أسواق تجارية، مصانع، مطاعم، صالات عرض سيارات...) ، سيارات، منقولات (أثاث، سجاد، أجهزة إلكترونية وكهربائية، لوحات فنية...).. تتعرض هذه الممتلكات لأخطار عدة مثل التلف، التدمير، السرقة.

وهناك نوعان أساسيان للخسارة المصاحبة لدمار أو سرقة الممتلكات: خسارة مباشرة أو خسارة غير مباشرة (خسارة تابعة).

الخسارة المباشرة Direct Loss: وهي الخسارة التي تنشأ من التلف الطبيعي، الدمار، أو سرقة الممتلكات. علي سبيل المثال، إذا أمتلك شخص متجر وتعرض هذا المتجر لحادث حريق، فإن الخسائر المادية للمتجر تعرف علي أنها خسارة مباشرة.

الخسارة غير المباشرة (التابعة)

Indirect (Consequential) Loss: وهي الخسارة المالية التي تنشأ نتيجة لوقوع خسارة مباشرة. مثال ذلك فقد الأرباح لعدة شهور حتى يتم بناء المتجر، خسارة السوق والقدرة التنافسية بين المتاجر الأخرى. كذلك قد توجد مصروفات زائدة، فعلي سبيل المثال، قد يلجأ صاحب المتجر إلي تأجير مكان مؤقت بديل حتى لا يفقد السوق وبالطبع سوف يلزم هذا مصاريف إضافية أساسية.

ثالثاً: أخطار المسؤولية Liability Risks:

يقصد بأخطار المسؤولية، أن يكون الشخص مسؤولاً شرعاً أو قانوناً إذا أتي بفعل أدي إلي إصابة بدنية أو تلف ممتلكات لشخص آخر. أخطار المسؤولية تشمل علي سبيل المثال: أخطار المسؤولية لأصحاب السيارات والسفن والطائرات، أخطار المسؤولية نتيجة الأخطاء المهنية من الأطباء، المحامين، المحاسبين، الصيادلة، المهندسين، والمهنيين الآخرين. وأخطار المسؤولية لها أهمية كبرى نظراً لعدم وجود حد أعلي أو أقصي فيما يتعلق بمقدار الخسارة وضخامة المصاريف القضائية.

1. 3. 3. أهمية التفرقة بين الأنواع المختلفة من الأخطار:

من الأهمية بمكان التفرقة بين الأنواع المختلفة من الأخطار. فيما يلي سنوضح أهمية هذه التفرقة.

1. 3. 3. 1. أهمية التفرقة بين الأخطار الاقتصادية وغير الاقتصادية:

ترجع أهمية التفرقة بين النوعين من الأخطار إلي:

أولاً: معرفة الأخطار التي يمكن التأمين عليها من تلك الواجب إدارتها بطريقة أو بأخرى من طرق إدارة الخطر التي تناسب طبيعة الأخطار المعنية.

ثانياً: ضرورة فصل نتائج بعضهما عن بعض حتى يمكن قياس وقع تأثير الأخطار الاقتصادية قياساً موضوعياً لا يتأثر بالخطر المعنوي المصاحب له.

1. 3. 2. أهمية التفرقة بين الأخطار البحتة وأخطار المضاربة:

ترجع أهمية التفرقة بين هذين النوعين من الأخطار إلي:

أولاً: تقبل شركات التأمين الأخطار البحتة فقط، في حين تعتبر أخطار المضاربة غير قابلة للتأمين (أحد الاستثناءات هو أن بعض المؤمنين قد يؤمنوا محافظ الاستثمارات المبدئية والسندات المحلية ضد الخسارة).

ثانياً: يمكن تطبيق قانون الأعداد الكبيرة بشكل أكثر سهولة للأخطار البحتة عن أخطار المضاربة. (ينص قانون الأعداد الكبيرة في أبسط صوره علي أنه "كلما زاد عدد الوحدات التي تجري عليها التجربة، كلما آلت النسبة بين الاحتمال المتوقع أو التقديري والاحتمال الحقيقي أو الفعلي إلي الواحد الصحيح" بمعنى أن يصبح الاحتمال المتوقع مساوياً للاحتمال الحقيقي). ويعتبر قانون الأعداد الكبيرة الأساس الرياضي للتأمين، وترجع أهميته إلي أنه يمكن المؤمنين من التنبؤ بقيمة الخسارة المستقبلية.

ثالثاً: يمكن أن يستفيد المجتمع من أخطار المضاربة، حتى بالرغم من حدوث خسارة فردية، لكنه يتضرر إذا وقع خطر بحت وتحققت خسارة.

مثال ذلك: قد تقوم منشأة ما بالاستثمار في وسائل تطوير تكنولوجيا جديدة لتقديم أجهزته حاسب آلي لها مزايا أفضل، إذا تكللت الجهود بالنجاح، فسوف يسفر ذلك عن ضرر للمنافسين وقد يعلنوا إفلاسهم. هنا، بالرغم من إفلاس البعض، ألا أن المجتمع ككل استفاد من تطوير أجهزة الحاسب الآلي. ومع ذلك، لا يستفيد المجتمع عند حدوث خطر بحت نتج عنه خسارة، مثل حدوث زلزال مدمر أو فيضان كاسح.

1. 3. 3. أهمية التفرقة بين الخطر العام والخطر الخاص:

تعد التفرقة بين الخطر العام والخاص مهمة لأن الخطر العام غالبا ما يكون غير قابل للتأمين من جانب شركات التأمين الخاصة، والحالات التي يقبل فيها مثل هذا التأمين محدودة النطاق وتتم بأسعار خاصة. وتقوم الدول بتقديم المساعدات الحكومية لمقابلة الخسائر الناتجة من تحقق مسببات الخطر العام، كذلك تقوم بدعم برامج التأمين الاجتماعي والحكومي.

1. 4. مسببات أو مصادر الخطر Causes of Risk:

كما سبق وعرفنا الخطر بأنه ظاهرة عدم التأكد من وقوع خسارة معينة (سواء بسبب نتائج القرارات التي يتخذها الإنسان في حياته العملية أو الشخصية أو بسبب الظواهر الطبيعية والعامة المتعددة وتأثيرهما علي حياته ودخله وممتلكاته). وحيث أن الظواهر الطبيعية والعامة تعمل في الكون وتؤثر علي حياة الأشخاص وأعمالهم وممتلكاتهم فهي تؤثر بالتالي علي نتيجة قراراتهم، لذلك يمكننا القول أن المسبب الأساسي للخطر هو الظواهر

الطبيعية والعامّة. إلى جانب هذه الظواهر الطبيعية توجد عوامل مساعدة للخطر.

1. 4. 1. الفرق بين مسببات الخطر (Perils) والعوامل المساعدة للخطر (Hazard):

من المؤلف استخدام المصطلحات "مسببات الخطر" و "العوامل المساعدة للخطر" بالتبادل مع بعضهما البعض ومع مصطلح الخطر، ولتوخي الدقة، يجب التفرقة بين هذه المصطلحات.

مسبب الخطر: مسبب الخطر هو الظاهرة المسببة للخسارة. فعلي سبيل المثال، "الحريق" أو "الإعصار" أو "السرقّة"، هي مسببات للخسارة التي حدثت.

وعلي هذا فإن مسببات الخطر هي مجموعة الظواهر الطبيعية والعامّة التي تؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر في حياة الأشخاص ودخولهم وممتلكاتهم وفي نتيجة القرارات التي يتخذونها. هذا، ويطلق البعض علي مسببات الخطر هذه اسم **مسببات الخطر الأساسيّة**

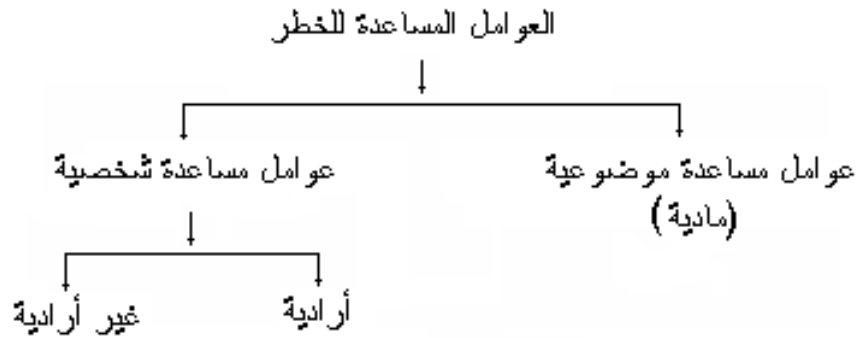
(Fundamental Causes of Risks).

العامل المساعد للخطر: هو ظرف ربما قد يؤدي إلى إتاحة أو زيادة فرصة الخسارة الناشئة من مسبب الخطر. مثل هذه المسببات تظهر عادة لوجود السلوك البشري مخالفاً للظواهر الطبيعية والعامّة، وتزيد من فرصة وقوع الظواهر الطبيعية والعامّة أو وقع الأضرار الناتجة من وقوع هذه الظواهر

أو كليهما معاً. ويطلق البعض علي العوامل المساعدة للخطر اسم مسببات خطر مساعدة.

1. 4. 2. التصنيفات الأساسية للعوامل المساعدة للخطر:

يمكن تصنيف العوامل المساعدة للخطر تبعا للآتي:



شكل (1.4.3) تصنيف العوامل المساعدة للخطر

سنتناول الآن هذا التصنيف بالتوضيح الكافي.

1. 4. 2. 1. عوامل مساعدة موضوعية أو مادية

Physical Hazards :

يقصد بمسببات الخطر المساعدة الموضوعية تلك المسببات التي ينتج عن وجودها زيادة وجود الخطر أو ارتفاع درجته (حدثه) أو كليهما. مثال ذلك:

1. وجود أي من الظواهر: الأوبئة، المجاعات، الثورات، الحروب، تعتبر مسببات خطر مساعدة لمسبب خطر رئيسي وهو ظاهرة الوفاة، لأن وجودها يزيد من خطر ظاهرة الوفاة ومن حدوثها.

2. وجود أي من الظواهر: البراكين، الزلازل، العواصف الكهربائية (الصواعق)، تزيد من خطر الحريق ومن درجة فداحته، لذلك تعتبر مسببات خطر مساعدة لمسبب الخطر الأساسي وهو ظاهرة الحريق.
3. بناء المساكن من الأخشاب أو بجوار أماكن بها مواد قابلة للاشتعال يزيد من خطر الحريق ومدى الخسارة الناتجة منه.
4. قيادة سيارة بها عيب فني مثل عدم وجود فرامل (مكابح) جيدة، يزيد من خطر حوادث السيارات.
5. عدم وجود أجهزة إنذار حريق مبكر قد يزيد من حجم الخسارة عند تحققها.

1. 2. 4. 2. عوامل مساعدة شخصية

Personal Hazards:

من الملاحظ أن الظواهر الطبيعية والظواهر العامة التي تحيط بالإنسان وممتلكاته، تسير وفق نظام شبه ثابت إلى أن يتدخل الإنسان في مجريات الأمور فيحولها إلى ناحية أكثر خطورة عما كان متوقع. ولهذا، يشير مصطلح عوامل مساعدة شخصية، إلى تلك المسببات التي تنتج عن ظاهرة تدخل العنصر البشري في مجريات الأمور الطبيعية والتأثير فيها سواء عن قصد أو بدون قصد. ولذلك تنقسم هذه العوامل للآتي:

1. عوامل مساعدة شخصية غير إرادية: **Morale Hazards:**

ويقصد بها العوامل المساعدة التي تؤدي إما إلى زيادة تكرار تحقق الظواهر الطبيعية أو يزيد من درجة خطورتها أو كليهما، وذلك نتيجة إلى التدخل الغير مقصود من البشر. مثال ذلك:

- ظاهرة الإهمال لدى بعض الأشخاص الذين يعتادون التدخين في أي مكان، تعتبر عاملاً مساعداً غير إرادي لظاهرة الحريق وتزيد من درجة خطورته.

- ظاهرة ضعف النظر أو الرعونة لدى بعض سائقي السيارات، تعتبر عامل مساعد غير إرادي لظاهرة الوفاة وتزيد من درجة خطورتها.

- شراء التأمين قد يؤدي إلى تحقق عامل مساعد غير إرادي، فالمؤمن له قد يصبح أقل حرصاً لتفادي الخسارة لمعرفته أن شركة التأمين سوف تقوم بتعويض الخسارة.

مثل هذا التدخل اللاإرادي من البشر لا يعتبر مخالفاً للقانون ولا يعاقب عليه (ولكن نلاحظ الآن اتجاه معظم الدول إلى سن قوانين تحظر التدخين في أماكن معينة وإلى تحديد السرعة القصوى للسيارات في بعض الأماكن في المناطق المختلفة، كذلك تمنح شركات التأمين تخفيضات في الأقساط المستحقة نظير قيام المؤمن له باتخاذ احتياطات الأمن والسلامة).

2. عوامل مساعدة إرادية Moral Hazards:

ويقصد بها تلك العوامل المساعدة التي تؤدي إلى زيادة تكرار تحقق الظواهر الطبيعية أو زيادة درجة خطورتها أو كليهما، وذلك نتيجة إلى التدخل المقصود من البشر. مثال ذلك:

- ظاهرة خيانة الأمانة، حيث يقوم حارس مخزن بإشعال النيران متعمدا في محتويات المخزن في محاولة منه لتغطية جريمة سرقة بعض محتويات المخزن.
 - ظاهرة الاختلاس، حيث يقوم أمين الصندوق بالاستيلاء علي العهدة المالية التي بحيازته، تزيد من خطر السرقة.
 - قيام صاحب المخزن بتعمد إشعال حريق بالمخزن ليتمكن من مطالبة شركة التأمين بالتعويض المالي.
- مثل هذا التدخل الإرادي من البشر يعتبر مخالفا للقانون ويعاقب عليه مرتكبه.

1. 5. الحادث (Accident) والخسارة (Loss):

سبق وعرفنا الخطر بأنه عدم التأكد من وقوع خسارة معينة، وتأسيسا علي ذلك، يصاحب وجود الخطر في حياة الإنسان، وجود حالة نفسية أو معنوية من القلق والتوتر والتردد تصاحب الفرد عند اتخاذ القرارات المختلفة، تؤثر علي هذه القرارات. ولا يوجد تأثير مادي للخطر في حد ذاته علي الإنسان. كذلك عرفنا مسببات الخطر بأنها الظواهر الطبيعية والعامّة. عند تحقق مسببات الخطر، فإنها تتحقق في صورة حوادث ملموسة تقع للأفراد، ويكون لهذه الحوادث تأثير مادي أو معنوي أو كليهما علي الأفراد. علي سبيل المثال: وجود ظاهرة الوفاة في حياة البشر (مسبب خطر)، يتسبب في حالة معنوية بحتة في نفوس البشر وهي حالة الخوف من الوفاة. ولكن عندما تتحقق الوفاة لأحد أفراد العائلة (حادث وفاة)، تنقلب الوفاة من ظاهرة

طبيعية تؤثر في نفوس الأفراد إلى حادث ذو تأثير مادي ومعنوي. التأثير المادي يتمثل في مصاريف الجنازة وتسوية التركة وسداد الديون والالتزامات المالية التي في حق المتوفى، ولو كان المتوفى هو عائل الأسرة، سيترب علي ذلك خسارة أخرى هي زوال دخل الأسرة (خسارة حادث وفاة). أما التأثير المعنوي فيتمثل في فقد إنسان عزيز وهي خسارة معنوية، مثلها مثل أي خسارة معنوية أخرى، يصعب قياسها بالمال (إلا أن هناك بعضا من الحالات النادرة والتي يمكن تقدير الخسارة المعنوية فيها، وهذا النوع من الخسائر غالبا ما يوجد في حوادث الأشخاص وحوادث الممتلكات ذات الطابع المعنوي وحوادث المسؤولية المدنية). ما يجب جذب الاهتمام إليه هنا هو وجوب التفرقة بين تأثير الظاهرة الطبيعية قبل تحققها وهو **الخطر** وبين تأثيرها بعد تحققها في صورة **حادث** وهي **الخسارة الفعلية**. وعلي ذلك يمكن تعريف كل من الحادث والخسارة كالآتي:

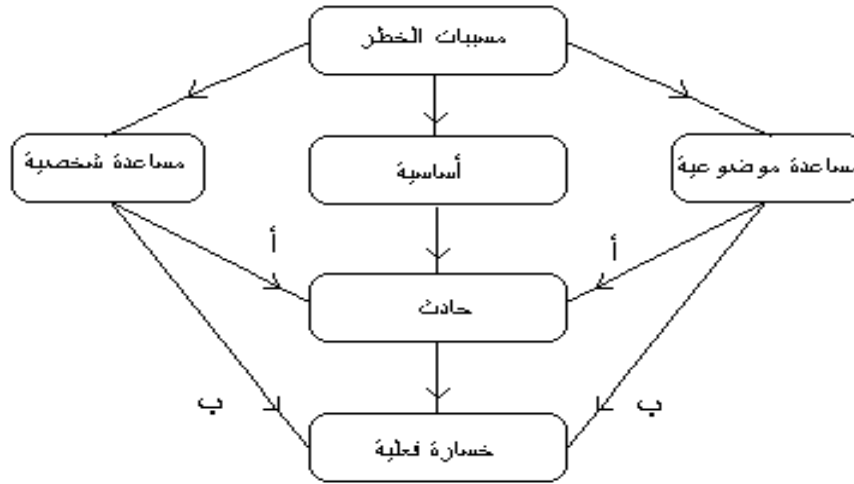
الحادث Accident: يعرف الحادث بأنه التحقق المادي لظاهرة من الظواهر الطبيعية أو العامة مما ينتج عنه خسارة فعلية.

الخسارة Loss: ويقصد بالخسارة: فقد الحياة أو الإصابات البدنية، النقص في قيمة الممتلكات أو فناؤها، النقص في قيمة الدخل أو زواله، زيادة النفقات، والذي قد ينتج من تحقق حادث معين للأشخاص أو ممتلكاتهم. ويمكن تقسيم الخسارة إلى: خسارة كلية، خسارة جزئية.

أولاً: **الخسارة الكلية Total Loss**: ويقصد بها الفقد أو الضياع أو الهلاك التام لما هو معرض للخطر. علي سبيل المثال: وفاة رب الأسرة، غرق سفينة، احتراق أصل من الأصول بالكامل، كل ذلك يمثل خسارة كلية.

ثانياً: **الخسارة الجزئية Partial Loss**: ويقصد بها الفقد أو الضياع أو الهلاك الجزئي لما هو معرض للخطر. علي سبيل المثال: الإصابة البدنية لشخص ما نتيجة وقوع حادث تصادم للسيارات، جنوح سفينة مما أدى إلي وقوع بعض الخسائر المادية بها، حدوث حريق أدى إلي هلاك جزء من أصل من الأصول.

يمكن توضيح العلاقة بين مسببات الخطر والحادث والخسارة كما في الشكل التالي:



أ ترديد من فرصة وقوع الحادث
ب ترديد من حدة الخسارة

شكل (1.5.1): العلاقة بين مسببات الخطر والحادث والخسارة.

الفصل الثاني

طرق مواجهة وإدارة الخطر

نظراً للأعباء التي يسببها الخطر علي الأفراد والمجتمع بأسره، تظهر أهمية اختيار الأساليب المناسبة لمواجهة الخطر. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل يمتد ليشمل التعامل بأسلوب علمي مع الأخطار، وهو ما يطلق عليه إدارة الخطر.

2. 1. طرق مواجهة الخطر Methods of Handling Risk:

هناك بعض الأخطار التي تعتبر أساسية بطبيعتها، وهذه يمكن مواجهتها عن طريق المجتمع أو الحكومة، مثل قيام الدولة بإعداد جيش قوي وإنشاء مراكز الشرطة ومراكز إطفاء الحريق والمستشفيات الحكومية، إقامة الجسور والسدود لمواجهة أخطار السيول (السيول عموماً تعتبر سيول خير وليست سيول دمار وذلك إذا أمكن تنظيمها والحد من خطورتها)، إلي غير ذلك. وعلي الرغم من أن المجتمع والدولة متمثلة في الحكومة يمكن أن يساعدوا في الحد من عبء الخطر في بعض المجالات، إلا أن هناك العديد من الأخطار التي يعتبر مواجهتها من مسؤولية الأفراد والمنشآت. وعموماً، يوجد العديد من الطرق والأساليب لمواجهة الأخطار تختلف باختلاف أنواع الخطر والظروف المحيطة به ومنتخذ القرار، كما أن هذه الطرق في تغير وتتطور وتجدد دائماً. ولهذا يصعب وضع طريقة مثلي يمكن تطبيقها في جميع الحالات بدون استثناء. بالرغم من ذلك توجد دائماً طريقة مثلي لمواجهة بعض الأخطار، كما توجد عدة طرق فرعية بديلة يمكن

استخدام أيها في وجود الطريقة المثلي هذه. ويمكن بصفة عامة تصنيف الطرق المتبعة لمواجهة الخطر إلى خمس طرق رئيسية هي⁵:

1. تجنب الخطر.
2. افتراض الخطر.
3. تحويل الخطر.
4. تخفيض الخطر.
5. الوقاية والتحكم بالخسائر.

2. 1. 1. طريقة تجنب الخطر Risk Avoidance:

إن أول شيء يخطر علي العقل هو الابتعاد عن الخطر عن طريق اجتنابه. ولتجنب الخطر، 'تبعد الأسباب التي تؤدي إليه. ومن أمثلة ذلك تجنب شراء منزل في منطقة تكثر فيها الزلازل، تجنب الاستثمار في وعاء ادخاري معين وتفضيل آخر أقل خطورة، التوقف عن إنتاج مواد أو منتجات لها تأثير سلبي علي البيئة، عدم شراء سيارة لتجنب حوادث السيارات. ورغم أن تجنب الخطر يقلل احتمال وقوع الحادث إلي الصفر أي أنه لا يوجد خطر أساساً، إلا أن هذه الطريقة لها حدود معينة، حيث أن اختيارها ليس ممكناً دائماً من الناحية العملية وذلك للأسباب التالية:

1. إتباع هذه الطريقة قد يؤدي إلي حرمان المجتمع من فرص التقدم والرقى، فعلي سبيل المثال، قد يحرم المجتمع من إنتاج سلع أو تطويرها أو تقديم خدمات معينة لتجنب المسؤولية المهنية أو الخوف من الخسارة. وهناك

5 الخطر والتأمين، سلامة عبد الله، أستاذ دكتور، الطبعة السابعة 1986. مكتبة النهضة العربية. ص 57 - 73.

مثال حي علي هذا وهو اليابان بلد الزلازل والبراكين الذي لم يتخلي عنه شعبه ولم يتجنبوا العيش علي أرضه، بل نجحوا في تطوير طرق وأساليب تشييد المباني بحيث أصبحت أقل تضرراً من أخطار الزلازل.

2. صعوبة تجنب بعض الأخطار، مثل تجنب أخطار الطيران في حالة ضرورة السفر لمسافات بعيدة. وقد تستحيل الحياة أو تصبح صعبة إذا ما حاولنا تجنب كافة أوجه النشاط لما تحمله في طياتها من أخطار.

3. هناك من الأخطار ما لا يمكن تجنبه، مثل خطر الوفاة، فظاهرة الوفاة حقيقة مؤكدة، والغير مؤكد هو تاريخ تحققها فقط.

وعلي هذا يمكن أن نلجأ إلي هذه الطريقة في الأحوال الآتية:

● عندما يتعذر إيجاد طريقة عملية لمواجهة الخطر.

● إذا كان من الممكن توقع الخطر قبل تحققه.

وينظر البعض إلي طريقة تجنب الخطر علي أنها طريقة سلبية وليست إيجابية للتعامل مع الأخطار، فهي لا تعدو عن كونها اتخاذ القرار بعدم اتخاذ القرار الذي يؤدي إلي وجود الخطر وذلك للابتعاد عنه كلياً.

2. 1. 2. طريقة افتراض الخطر أي قبول الخطر والاحتفاظ به

Risk Assumption or Retention

يقصد بطريقة افتراض الخطر، أن علي متخذ القرار أن يقبل الخطر والنتائج المترتبة علي تحقق الحادث المؤدي للخسارة الفعلية قبولاً تاماً متحماً جميع الأعباء الناجمة علي كل ذلك. وقد يكون أتباع هذه الطريقة أما قسراً، أو جهلاً، أو طواعية.

قسراً : كما يحدث بالنسبة للأخطار المعنوية.

جهلاً (أي بدون قصد أو إدراك): وذلك عندما يجهل بوجود هذا الخطر، فقد يعتقد البعض أن التأمين الإجباري للسيارات يغطي أخطار المسؤولية المدنية تجاه الغير في شخصه أو ممتلكاته، وكذلك أخطار هلاك وسرقة وحريق السيارة. هذا بينما في حقيقة الأمر أن التأمين الإجباري المشار إليه يغطي فقط خطر المسؤولية المدنية تجاه الغير في شخصه، وبالتالي لا يدرك مثل هؤلاء الأشخاص وجود الأخطار الأخرى ، ويقع عليهم عبء تحمل نتائج هذه الأخطار عند تحققها.

طواعية: أي يكون الشخص مدرك للخطر ويقدم علي اتخاذ القرار الذي يؤدي إلي وجود هذا الخطر متحملاً نتائج هذا القرار بنفسه وبدون إشراك الغير في تلك النتائج.

وتتبع هذه الطريقة في حالة ما إذا كان احتمال تحقق الحادث ضئيلاً والخسائر المتوقعة صغيرة الحجم أو محتملة، بحيث يمكن للفرد أو المنشأة تحمل هذه الخسارة ومقابلتها (تعويضها) من الإيرادات الجارية. وتطبق طريقة افتراض الخطر بأسلوبين مختلفين:

الأسلوب الأول: افتراض الخطر بدون تخطيط سابق

Unplanned Risk Assumption

ويطلق عليها أيضا الاحتفاظ غير الفعال **Passive Retention**. وقد يكون الاحتفاظ بالخطر بشكل غير فعال أي بشكل غير مدروس كنتيجة للجهل بوجود الخطر أو اللامبالاة بالخطر أو الكسل. وقد يكون أتباع هذا الأسلوب خطيراً جداً إذا كان الخطر المحتفظ به له إمكانية التدمير المالي، ولهذا لا يجب استخدامه في حالة الأخطار غير المتكررة والتي يكون ناتج تحقق حوادثها خسارة اقتصادية باهظة. وبالرغم من ذلك، يصلح هذا الأسلوب في الحالات التالية:

- حالة القرارات المتعلقة بالأخطار غير الاقتصادية أي الأخطار المعنوية.
 - حالة القرارات المتعلقة بالأخطار التي يكون ناتج تحقق حوادثها خسارة اقتصادية صغيرة من ناحية، وغير متكررة من ناحية أخرى.
 - حالة كون تحقق الظواهر الطبيعية والعامة غير متوقع أصلاً.
- ومن المزايا الرئيسة لهذا الأسلوب، عدم أنفاق أية تكاليف أو حجز أية أموال أو حتى مجرد ضياع وقت المسؤولين في التخطيط لطريقة ثابتة معينة. ويترتب علي ذلك أن يكون الفرد أو المشروع دائماً علي استعداد لتحمل الخسارة المعنوية والمادية التي تترتب علي تحقق الحوادث السابق افتراضها، وهذا يستدعي ضرورة وجود دخل كاف لمواجهة وتحمل الخسارة عند وقوعها.

ومن الجدير بالذكر أن هذا الأسلوب لا يؤثر في الخطر ولا في العوامل المكونة له، كما أن لا تأثير له علي ناتجه من خسارة.

الأسلوب الثاني: افتراض الخطر مع وجود خطة موضوعة

Planned Risk Assumption

ويطلق عليه أيضا الاحتفاظ الفعال **Active Retention**. الاحتفاظ الفعال للخطر يعني أن فرداً ما يكون علي دراية كاملة بالخطر ويخطط بدقة للاحتفاظ به كله أو بجزء منه. ويصلح هذا الأسلوب في حالة القرارات المتعلقة بالأخطار الاقتصادية (خاصة أخطار المضاربة) التي يترتب عن تحقق حوادثها خسائر متكررة ويمكن حساب قيمتها مقدماً وبدقة. وتتمثل الخطة الموضوعة المصاحبة لهذا الأسلوب في تكوين احتياطي لمجابهة الخسائر، وقد يكون هذا الاحتياطي: عارض أو خاص.

احتياطي عارض: لمجابهة الخسارة المالية الناشئة عن أخطار وحوادث متداخلة يصعب فصل بعضها عن بعض وتكوين احتياطي خاص بكل منها من ناحية، ويصعب توقعها من ناحية الزمن والقيمة من ناحية أخرى. في مثل هذه الحالة، يودع الفرد أو المشروع مبالغ دورية تحسب علي ضوء ما سبق أنفاقه أو تحمله في السنوات السابقة لمقابلة مثل هذه الخسائر أو التقليل من أعبائها. وبهذا لن يعتمد الفرد أو صاحب المشروع علي الإيراد وحدة لتعويض الخسارة.

احتياطي خاص: لمجابهة الخسارة المالية الناشئة من خطر معين، أو لمجابهة الأخطار المالية المتكررة والتي يسهل فرزها أو تقدير قيمتها بدقة تامة. مثال ذلك تكوين احتياطي الديون المعدومة واحتياطي استهلاك الآلات والأدوات والمباني والأثاث. ولا بد أن يتوفر فيمن يتبع هذا الأسلوب أن

يكون ذا مركز مالي قوي من ناحية، وأن يتوافر لديه عدد كبير من الوحدات المتجانسة، والمعرضة لنفس الخطر، والموزعة علي نطاق جغرافي واسع. هذا بالإضافة إلي أن يكون أقصي خسارة مادية محتملة نتيجة تحقق الخطر متوسطة القيمة. وتظهر تكلفة هذه الطريقة في أن الأموال المحتجزة في صورة احتياطي يصعب في بعض الأحيان استثمارها بطريقة تكافئ استثمارها في نفس المشروع.

أيضا، هذا الأسلوب لا يؤثر في الخطر ولا في العوامل المكونة له، ولكن تأثيره يظهر بوضوح علي ناتجه من خسارة وكيفية تعويض هذه الخسارة. وتعتبر طريقة الاحتفاظ بالخطر بصفة عامة، من أكثر الطرق شيوعاً، وتتمتع بمزايا كثيرة من بينها:

- تدعم عنصر الادخار، وهذا واضح إذا كان الاحتفاظ بالخطر فعال حيث تكون عملية الادخار وتكوين الاحتياطيات المالية عملية ضرورية.
 - تتميز بانخفاض التكاليف، خاصة لعدم وجود أقساط تأمين يتم سدادها.
 - تشجع ممارسة طرق الصيانة والوقاية من الحوادث.
 - تساعد علي الاستخدام الأمثل للسيولة النقدية.
- بالرغم من ذلك، توجد بعض السلبيات لهذه الطريقة منها:
- قد تكون الخسارة المتحققة أكبر من حجم الأموال المدخرة، مما لا يمكن تعويضها.

- ارتفاع التكاليف بسبب الاعتماد علي طرق الوقاية والتحكم بالخسائر، حيث تكون هذه التكاليف أكبر من الوفر المتحقق في حالة عدم وجود أقساط تأمين يتم سدادها.

2. 1. 3. طريقة تحويل الخطر Risk Transfer:

بمقتضي هذه الطريقة يتم مواجهة الخطر بنقل عبئه إلي طرف آخر نظير دفع أجر أو تكلفة الخطر لهذا الطرف الآخر. ويتم النقل بموجب عقد بين الطرفين (صاحب الخطر الأصلي، والطرف المنقول إليه الخطر) يترتب عليه أن يتعهد صاحب الخطر الأصلي بدفع تكلفة الخطر إلي الطرف المنقول إليه الخطر والذي يتعهد هو الآخر بتحمل عبء الخسارة عند تحقق الحادث أو الحوادث المنصوص عليها في العقد.

وتختلف طريقة تحويل الخطر عن طريقة الاحتفاظ بالخطر من حيث أن الفرد أو المنشأة في حالة نقل عبء الخطر يروا أنه من الأفيد عدم تحمل ناتج الخطر من خسارة، ولهذا يكونوا علي استعداد لدفع تكلفة نقل هذا العبء مقدما إلي طرف آخر، سواء تحقق الحادث في المستقبل ووقعت الخسارة أو لم يتحقق ولم تقع الخسارة.

ويترتب علي عملية تحويل الخطر الآتي:

- يتخلص الفرد أو المنشأة من ظاهرة عدم التأكد أو الشك أو الخوف الذي يغلف القرارات المراد اتخاذها.

- الحد من اتخاذ قرارات سلبية من جانب الأفراد والمنشآت. فمن المعلوم أن القرارات التي يترتب عليها درجات خطورة عالية يتجنبها الأفراد

والمنشآت، فإذا ما وجدوا أمامهم طريقة مناسبة لنقل عبء الخطر بتكلفة معقولة، فإنهم يقبلون علي اتخاذ قراراتهم بدون تردد أو خوف. وتختص طريقة نقل العقود عادة بالأخطار الاقتصادية الطبيعية في معظم الأحوال، وأخطار المضاربة في بعض الأحيان.

وفيما يلي أمثلة لبعض العقود التي يتم بمقتضاها نقل عبء الخطر⁶:

1. عقود التشييد Construction Contracts:

عندما يتخذ الفرد أو المنشأة قراراً بتشيد مبني بغرض السكن أو التأجير، أو بتشيد مصنع أو متجر أو سفينة، يتجمع لديه عادة عدة أخطار مثل خطر الحريق أثناء التشييد، خطر التأخير في الانتهاء من عملية التشييد في الوقت المحدد، خطر وقوع مخالفات أو حوادث معينة يترتب عليها مسؤولية نحو الغير أو نحو القائمين بعملية التشغيل، إلي غير ذلك من أخطار. ويترتب علي ذلك خسائر مالية بعضها يمكن تحملها والبعض يصعب تحملها. في مثل هذه الحالات، يمكن للفرد أو المنشأة نقل الخطر إلي مقاول التشييد ليتحمل الخطر نيابة عنهما، وذلك نظير قيام الفرد أو المنشأة بدفع تكاليف الخطر إلي مقاول التشييد في صورة زيادة تكلفة بناء المتر المربع من المباني علي سبيل المثال.

6 الخطر والتأمين، مرجع سبق ذكره.

2. عقود الإيجار Leases:

تكمل عقود الإيجار عقود التشييد، فمن لا يقدر علي دفع تكلفة التشييد يقرر الاستئجار عن طريق عقود الإيجار. ويستطيع كل من المستأجر والمؤجر الاستفادة من عقود الإيجار في نقل الأخطار الخاصة بأحدهما إلي الآخر. فمن ناحية المستأجر، يمكنه أن ينقل إلي المالك الأخطار التي ينتج عنها حوادث حريق الأصل المستأجر أو فناءه، وما إلي ذلك من حوادث ينتج عنها خسارة مالية كان يجب أن يتحملها المستأجر لكونه قد تسبب في تحققها أو أهمل عن عمد في تفاديها، وذلك نظير أن يقوم بدفع تكاليف نقل تلك الأخطار في صورة إضافات علي الإيجار الصافي للعقار.

ومن ناحية أخرى، يمكن للمالك أن ينقل للمستأجر بعض الأخطار التي كان يجب عليه تحملها مثل الأخطار الناتجة عن حوادث تهدم الأصل أو احتراقه أو المسؤولية المدنية تجاه الغير والمتربة علي وجود الأصل نفسه، وذلك نظير دفع تكاليف الخطر في صورة خصومات من إيجار المثل.

3. عقود النقل Carries Contrasts:

من المفروض أن صاحب الشحنة الذي يرغب في نقلها من مكان إلي آخر يكون مسؤولاً عن الخسارة المالية التي تصيب الشحنة من جراء حوادث النقل أو أية حوادث أخرى أثناء عملية النقل (مثل الضياع والحريق والغرق والبلل والسرقة وما إلي ذلك). فإذا أراد مثل هذا الشخص أن يتحلل من الخسائر المترتبة عن هذه الحوادث فيمكن له أن يقوم بعمل اتفاق مع الناقل ينص فيه علي مسؤولية الأخير عن الحوادث التي يريد نقلها إليه نظير

إضافات إلى أجر النقل الصافي تتناسب مع مسؤولية الناقل عن الأخطار والحوادث والخسائر المالية المتوقعة الحدوث للبضائع المنقولة. وبالمثل، يستطيع الناقل أن يتحلل من مسؤوليته عن الأخطار التي تقع للشحنة الموجودة في حيازته والخسائر التي تصيبها نتيجة إهماله أو إهمال تابعيه في عملية النقل، وذلك نظير خصم من أجر النقل العادي يمنح لصاحب الشحنة ينص عليه في عقد النقل مقابل نقل هذه الأخطار إليه.

4. عقود الأمانة Bailment Contrast:

يحدث أن يودع الفرد أو المنشأة ممتلكاته لدى آخر أما بقصد البيع أو الحفظ أو التخزين أو بقصد أي خدمة مماثلة أخرى، وذلك نظير أجر أو عمولة مناسبة يدفعها الأول للأخير. والعقد الذي يتم بين المودع (الفرد أو المنشأة مثلاً) وبين المودع لديه يطلق عليه عقد الأمانة. بموجب هذا العقد يتمكن المودع عادة من نقل عبء بعض الأخطار التي لا يريد أن يتحملها إلى المودع لديه نظير إضافة تكاليف الخطر إلى عمولة أو أجر الأمانة التي تدفع للأخير.

ومن ناحية أخرى، فإن المودع لديه يمكنه أن يتعاقد مع صاحب البضاعة بطريقة تنقل عن كاهله عبء الخسارة المالية التي تصيب البضاعة من جراء أخطار الحريق أو السرقة أو الضياع (بالرغم من وجودها في حيازته) والتي تقع نتيجة إهماله أو إهمال تابعيه، ويتم ذلك بالاتفاق مع صاحب البضاعة على نقل عبء هذه الأخطار إليه نظير منح خصومات مناسبة من العمولة المستحقة للمودع لديه.

5. عقود تكوين الشركات Forming Organizations:

في شركات الأشخاص يلاحظ أن مسؤولية بعض الشركاء تكون غير محدودة، مما يترتب عليه أن عبء معظم الأخطار يلاحق هؤلاء الشركاء حتى مع وجود الشركة نفسها. أما في الأنواع الأخرى من الشركات وخاصة شركات المساهمة، فإن كثير من الأخطار وما يترتب عليها من خسائر مالية تتحملها الشركة نيابة عن الشركاء. ومن أمثلة الأخطار التي تنقل من الشركاء إلى الشركة، أخطار المسؤولية المدنية، أخطار الاختلاس، أخطار الإفلاس. وتتمثل تكلفة الخطر التي تتحملها الشركة في هذه الحالات في صورة خصومات تحدث في نصيب كل منهم في العائد علي رأس المال. يلاحظ في طريقة نقل الخطر، مثلها مثل طريقة الاحتفاظ بالخطر، لا تؤثر في الخطر نفسه أو في عوامله، ولكنهما وسائل لمقابلة الخسائر المالية المترتبة علي وجود الخطر.

2. 1. 4. طرق تخفيض الخطر

Risk Reduction:

تستعمل طرق تخفيض الخطر في معالجة الأخطار الاقتصادية الطبيعية البحتة، ويقصد بها تقليل الشعور بظاهرة عدم التأكد والشك الناتج عن اتخاذ القرارات. ويمكن الوصول إلى هذه النتيجة عن طريق:

1. التنبؤ بدقة كافية باحتمال تحقق الظواهر الطبيعية والعامة المختلفة.
2. التنبؤ بدقة كافية بحجم الخسارة التي تنتج كل مرة عن تحقق الحوادث المختلفة.

وينتج عن التنبؤ الدقيق المشار إليه أحدي الحالتين التاليتين:

1. الاعتقاد بأن الخسارة المالية المتوقعة كبيرة وتكرار حدوثها مرتفع مما يؤدي إلي تجنب الخطر عن طريق عدم اتخاذ القرار.

2. الاعتقاد بأن الخسارة المالية المتوقعة وتكرار حدوثها محتملين ويمكن التعامل فيهما في حدود الإمكانيات المالية والنفسية والاجتماعية.

وهناك عدة طرق تتبع في تخفيض الخطر يمكن وضعها في مجموعات ثلاث هي:

• طريقة الفرز والتنويع Segregation and Diversification.

• طريقة تجميع الأخطار Pooling Risks.

• طريقة تأمين الأخطار Insuring of Risk.

1. طريقة الفرز والتنويع:

يقصد بالفرز والتنويع هنا فرز وتنويع الأصول المملوكة للفرد أو المؤسسة. ويتم الفرز بطريقتين مختلفتين هما:

• تجزئة الأصول المملوكة للفرد الواحد علي عدة أمكنة. مثال ذلك تخزين المواد القابلة للاشتعال أو الانفجار علي عدة مخازن يفصل بينهما فراغ كافي بحيث لا يؤثر ما يحدث لمحتويات أحد المخازن علي محتويات الآخر.

• تجزئة ملكية الأصل الواحد علي عدة أفراد. مثال ذلك القيام بتوزيع ملكية الأصل الواحد علي عدة شركاء أو علي أفراد العائلة حتى يكون نصيب كل واحد منهما محدودا في أية خسارة تصيب الأصل.

وإذا أقرن الفرز بالتنوع ينتج عن ذلك طريقة مثلي في تخفيض الخطر. مثال ذلك: قيام المستثمرون بتجزئة قيمة محفظة الأوراق المالية إلى شرائح عدة (فرز)، مع تنوع تام في نوع الاستثمارات من عدة نواح مثل نوع الأوراق المالية، نوع الصناعة التي تنتمي إليها، نوع الشركات في الصناعة نفسها، التوزيع الجغرافي، تاريخ شراء الاستثمارات، تاريخ الاستحقاق، إلى غير ذلك. بهذه الطريقة يتمكن المستثمرون من التنبؤ بدقة بنتيجة استثماراتهم ككل، بالرغم من بقائهم غير قادرين علي التنبؤ بنتيجة كل نوع علي حدة. وتستعمل طريقة الفرز والتنوع هذه في حالة الأفراد والمنشآت التي تمتلك وحدات خطر ضخمة ومتعددة ومتجانسة، وبذلك يمكن فرزها وتنويعها من جميع الجهات فتتخفف درجة الخطورة بالنسبة لكل وحدة خطر منها وبالتالي تتخفف الخسارة المتوقعة سواء من ناحية التكرار أو الحجم.

2. طريقة تجميع الأخطار:

إذا وجدت وحدات خطر متماثلة ومتجمعة فإنه يسهل التنبؤ بنتائجها بدقة باستعمال الطرق الرياضية والإحصائية المعروفة. فكلما كثر عدد وحدات الخطر كلما أمكن استعمال المتوسطات، ومن ثم يمكن تطبيق قانون الأعداد الكبيرة.

وتحتم طريقة تجميع الأخطار هذه علي أصحاب الأخطار المتماثلة أن يشتركوا في تحمل الخسارة المالية التي تقع من تحقق الحوادث التي يترقبونها. وعلي ذلك يكون الالتزام المالي بدفع النصيب في الخسارة غير

محدد، مما يترتب عليه أن تكون تكلفة إدارة الخطر قبل وقوع الحادث غير موجودة أصلاً، ولكن علي صاحب الخطر أن يتحمل نصيبه في عبء الخسارة عندما تقع ومهما تبلغ قيمتها.

ومن أمثلة طرق تجميع الأخطار، اشتراك أصحاب الشحنات البحرية وأصحاب السفينة في دفع الخسائر العامة التي يضحى بها أو تنفق في سبيل سلامة السفينة وما عليها علي أساس تجميع الأخطار التي تنتج عنها هذه الخسارة واقتسامها بمعرفة الأعضاء المعرضين لها.

وتستعمل طريقة تجميع الأخطار عندما تكون الخسارة المالية المتوقعة كبيرة ولا يمكن لصاحبها أن يتحملها بمفرده، ولا يمكن له أن يتنبأ بوقوعها بدقة إلا إذا كان عدد وحدات الخطر كبيراً.

وعادة يطلق علي طريقة تجميع الأخطار هذه طريقة التأمين التبادلي.

3. طريقة تأمين الخطر:

يصعب علي الفرد أو المنشأة في معظم الأحوال استعمال الطريقتين السابقتين، إما بسبب ضرورة وجود وحدات خطر ضخمة ومتعددة ومتجانسة، أو ضرورة تجميع عدد كبير من الأفراد والمنشآت الذين يملكون وحدات خطر متجانسة وراغبين في المشاركة في الخسارة.

ونتيجة لمثل هذه الصعوبات ظهرت أهمية وجود هيئة منفصلة عن الأفراد والمنشآت يطلق عليها هيئة التأمين يكون شاغلها الشاغل هو تجميع الأخطار وفرزها وتنويعها ونقل عبء الخطر إليها في نظير أن يتحمل كل

فرد أو منشأة من أصحاب الأخطار تكلفة الخطر الذي يدفعه مقدما في كثير من الأحوال.

وعلي ذلك فالتأمين نظام يقلل من ظاهرة عدم التأكد وذلك عن طريق نقل عبء أخطار معينة إلي هيئة التأمين التي تتعهد بتعويض المتضرر عن كل أو جزء من الخسارة المالية التي تصيبه.

ويمكن توضيح فكرة التأمين في تخفيض الخطر من الناحية العملية بحالة أحد الأفراد الذي يمتلك منزلا قيمته 100,000 دينار. إذا بقي هذا الشخص بمفرده وبمعزل عن أمثاله وكان احتمال حدوث حريق في المنازل المشابهة لمنزله 0.001 (واحد في الألف)، وكانت درجة الخطورة لديه مرتفعة حيث أنه لا يمكن له التنبؤ بدقة عن مستقبل منزله. فإذا وقع حادث حريق لمنزله ستتراوح الخسارة الفعلية بين خسارة بسيطة جداً أو كبيرة جداً قد تصل إلي قيمة المنزل بالكامل وهذا شيء لا يمكن أن يتحمله بسهولة. أما إذا انضم إلي الأشخاص الكثيرين الذين هم في نفس وضعه فإنه يسهل عليهم مجتمعين التنبؤ بدقة. فإذا فرض أن عددهم 900 شخص كل منهم يملك منزلا من نفس النوع وكان احتمال الحريق هو واحد في الألف، وبافتراض أن الخسارة عند وقوعها تكون خسارة المنزل بالكامل، ستكون إجمالي الخسارة المتوقعة هي 90,000 دينار، حيث أن:

إجمالي الخسارة المتوقعة = قيمة المنزل × العدد المتوقع للمنازل المحترقة.

= قيمة المنزل × (عدد المنازل × احتمال الحريق).

$$= 100,000 \times (0.001 \times 900) = 90,000 \text{ دينار.}$$

وبالتالي يكون نصيب كل مالك من الخسارة = الخسارة المتوقعة ÷ عدد الملاك

$$= 100 \text{ دينار} = 90,000 \div 900$$

وهو مبلغ يمكن تحمله إذا ما قورن بخسارته المتوقعة في حالته الانفرادية. فكأن كل شخص يستبدل خسارة كبيرة محتملة (100,000) بخسارة صغيرة مؤكدة، ولذلك من الأفضل للشخص التعاون مع الآخرين لتخفيض الخطر.

5.1.2. طرق الوقاية والمنع أو المنع والتحكم في الخسارة

Loss Prevention and Control :

تستعمل هذه الطرق إما بمفردها أو كطريقة مساعدة ضمن أية طريقة من طرق مواجهة الخطر السابق ذكرها. وتقضي هذه الطرق بالعمل علي تقليل تكرار الحوادث المؤدية للخسارة، أي منع الخسارة، من جهة، وتقليل حدة الخسارة إذا وقع الحادث من جهة أخرى.

أولاً: منع الخسارة Loss Prevention:

يهدف منع الخسارة إلي تقليل احتمال الخسارة عن طريق تقليل تكرار الحوادث المؤدية لتحقيق الخسارة.

فبالنسبة للأفراد، أمثلة لهذه الطرق تتمثل في الآتي:

- أعطاء قائدو السيارات دورات للقيادة الآمنة والقيادة الوقائية، يمكن أن يؤدي إلي تقليل حوادث السيارات.
- الإقلاع عن التدخين وأتباع أنظمة غذائية صحية والتحكم في الوزن، يمكن أن يؤدي إلي تقليل عدد الأزمات القلبية. كذلك بالنسبة لمنشآت الأعمال، أمثلة لهذه الطرق تتمثل في الآتي:
- الفحوصات الدورية للغلايات من جانب مهندسي الصيانة، يمكن أن يؤدي إلي تقليل الحوادث المهنية.
- منع العمال من التدخين في المبني الذي تستخدم فيه مواد شديدة الاشتعال، ممكن أن يؤدي إلي تقليل حوادث الحريق.
- حراسة المنشآت ليلاً، ممكن أن تؤدي إلي تقليل حوادث السرقة. كذلك علي مستوي الدولة، أمثلة لهذه الطرق تتمثل في الآتي:
- اتخاذ كافة التدابير والوسائل التكنولوجية الحديثة لتنظيم حركة المرور، يمكن أن يؤدي إلي تقليل حوادث المرور.
- استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة لفحص الأشخاص والبضائع، يمكن أن يؤدي إلي تقليل حوادث التهريب أو التخريب.

ثانياً: تقليل الخسارة Loss Reduction:

يمكن للجهود الجادة لمنع الخسارة أن تؤتي ثمارها وتقلل من تكرار الخسارة، ولكن لن تمنعها نهائياً. ولهذا يبدو بوضوح الهدف الثاني لطرق الوقاية والمنع متمثلاً في تقليل حدة الخسارة في حالة حدوثها. أمثلة عامة لهذه الطرق تتمثل في الآتي:

- إقامة الجسور القوية والخزانات، يؤدي إلى تخفيض خسائر الفيضانات.
 - تركيب نظام الرشاشات التلقائية للإطفاء الفوري للحرائق، يؤدي إلى تخفيض الخسارة الناتجة من الحريق.
 - استعمال مواد مضادة للنيران عند إنشاء المباني مثل الأبواب والحوائط المضادة للنيران، يقلل من خسائر الحريق.
- من وجهة نظر المجتمع، تكون طرق الوقاية والمنع مرغوباً فيها بشدة لسببين:

أولاً: أتباع طرق الوقاية والمنع يؤدي إلى تقليل كل من التكاليف المباشرة وغير المباشرة، خاصة وإن التكاليف غير المباشرة للخسائر قد تكون كبيرة، وفي بعض الحالات قد تزيد عن التكاليف المباشرة. مثال ذلك: قد يصاب عامل أثناء العمل، فبالإضافة إلى المسؤولية عن العلاج وكافة المصاريف الطبية للعامل، والأجر الضائع (التكاليف المباشرة)، قد تتكبد المنشأة تكاليف غير مباشرة ضخمة، فقد تكون الآلة قد أتلقت ويجب إصلاحها، وقد يلزم إغلاق خط التجميع، وقد تضطر المنشأة إلى جلب عامل جديد ليحل محل العامل المصاب مما يستلزم نفقات أخرى لتدريبه، وربما يتم إلغاء العقد بسبب عدم تسليم البضائع في ميعادها.

ثانياً: أتباع طرق الوقاية والمنع يؤدي إلى تقليل التكاليف الاجتماعية للخسائر. ففي المثال السابق، إذا توفي العامل نتيجة الحادثة، فإن المجتمع سيحرم من السلع والخدمات التي كان يستطيع هذا العامل إنتاجها أو توفيرها، وتفقد عائلة العامل الدخل الذي كان يحصل عليه وكذلك أي

مكاسب أخرى، وقد يمروا بحالة معنوية سيئة وعدم أمان مالي. وقد يعاني العامل نفسه من ألم كبير قبل الوفاة. كل هذه التكاليف الاجتماعية يمكن تقليلها من خلال طرق الوقاية والمنع الفعالة.

2.2. إدارة الخطر Risk Management:

إدارة الخطر هي مدخل علمي للتعامل مع الأخطار التي تواجه المنشآت. معظم منشآت الأعمال في البلاد المتقدمة لديها قسم كامل لإدارة الأخطار بالمنشأة يعمل بها أفراد علي مستوى عالي من التدريب. ويطلق علي الأفراد المسؤولين عن برنامج إدارة الخطر اسم مديري الخطر

Risk Managers.

في الماضي، كان مديرو الخطر يأخذون في الاعتبار التعرض للأخطار البحتة فقط التي تواجهها المنشأة. ولكن الآن، بدأت الأشكال الجديدة من إدارة الخطر الأخذ في الاعتبار بعض أخطار المضاربة مثل تبادل العملات وأخطار البضائع. سوف نناقش فيما يلي معالجة الأخطار البحتة فقط.

ويجب عدم الخلط بين إدارة الخطر وإدارة التأمين، فإدارة الخطر مفهوم أوسع يتضمن كل وسائل معالجة جميع الأخطار البحتة سواء كانت قابلة للتأمين أو غير قابلة للتأمين، بينما إدارة التأمين تهتم فقط بالأخطار القابلة للتأمين. كذلك، بينما تهدف إدارة الخطر إلي تقليل تكلفة الأخطار البحتة التي تواجه المنشأة، تهدف إدارة التأمين إلي الحصول علي أكبر قدر ممكن لكل وحدة نقد منفق علي التأمين.

2.2.1. أهداف إدارة الخطر:

إدارة الخطر لها أهداف مهمة، يمكن تصنيف هذه الأهداف علي أنها إما أهداف تسبق التعرض للخسارة، وأهداف تلي التعرض للخسارة.

الأهداف التي تسبق التعرض للخسارة:

1. **هدف اقتصادي:** يتمثل هذا الهدف في الاستعداد للخسائر المحتملة بالطريقة الأكثر اقتصاداً، وذلك لتدنيه التكاليف. يتضمن هذا الاستعداد تحليل التكلفة لبرامج الأمان ولأقساط التأمين، وكذلك التكاليف المصاحبة للأساليب المختلفة لمجابهة الخسائر.

2. **تخفيض التوتر النفسي:** كما نعلم، يسبب وجود الأخطار توتر نفسي لكبار الإداريين وعلي مدير الخطر بالمثل. علي سبيل المثال، يمكن أن يتسبب تهديد حالة قضائية بسبب منتج معيب في وجود حالة من التوتر النفسي أكبر من التوتر النفسي الذي يسببه خطر نشوب حريق صغير. ولهذا يرغب مدير الخطر في تدنيه التوتر النفسي والخوف المصاحب لكل تعرض لخطر.

3. **الوفاء بالالتزامات القانونية:** فقد تتطلب التنظيمات الحكومية من المنشآت أن تقوم بتركيب وسائل أمان لحامية العمال من الأذى، أو التخلص من نفايات المواد الضارة بطريقة مناسبة، أو تعريف المستهلك بالمنتجات بشكل مناسب. ويجب علي مدير الخطر الوفاء بهذه الالتزامات.

الأهداف التي تلي التعرض للخسارة:

1. **بقاء المنشأة:** والبقاء يعني أن تتمكن المنشأة من أن تستأنف عملياتها ولو جزئياً خلال فترة زمنية معقولة.

2. استمرارية التشغيل: فبعض المنشآت وخاصة المنشآت التي تقدم منفعة عامة يجب أن تستمر في توفير الخدمة. علي سبيل يجب أن تستمر البنوك والمخابز ومزارع الألبان في التشغيل بعد التعرض للخسارة.

3. العمل علي استقرار الإيرادات: ويتحقق ذلك إذا استمرت المنشأة في التشغيل، فعلي سبيل المثال قد تتمكن المنشأة من تدبير نفقات التشغيل في موقع آخر من أجل الاستمرار في العمل.

4. العمل علي استمرار نمو المنشأة: ويتحقق ذلك عن طريق تطوير منتجات وفتح أسواق جديدة أو الاندماج مع شركات أخرى. ولذلك يجب علي مدير

الخطر أن يأخذ في الاعتبار التأثير الذي سوف تسببه الخسارة علي مقدرة الشركة في النمو.

5. المسؤوليات الاجتماعية: المقصود بذلك العمل علي تدنيه التأثيرات العكسية التي سوف تحدثها الخسارة علي الأشخاص الآخرين مثل: الموظفين، الموردين، الدائنين وعلي المجتمع بشكل عام.

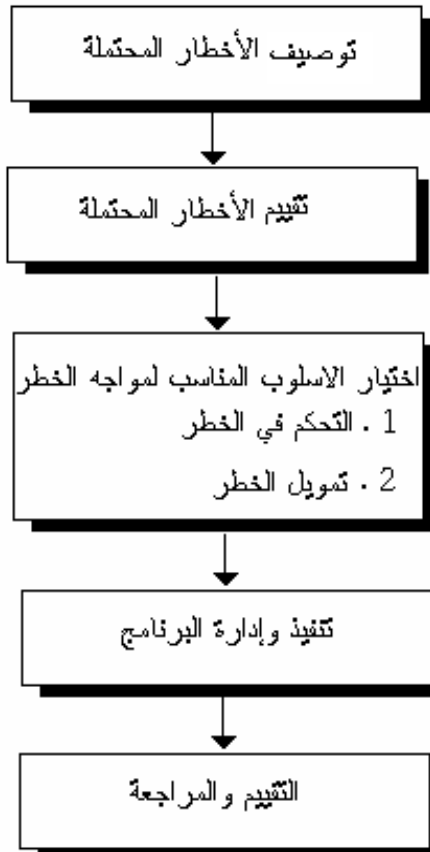
2.2.2. خطوات عملية إدارة الخطر⁷:

لتحقيق أهداف إدارة الخطر، فإنه يجب علي مدير الخطر أتباع الخطوات التالية:

1. توصيف الأخطار المحتملة

Identifying Potential Losses.

2. تقييم الخسائر المحتملة



7 Principles of Risk Management and Insurance (2001), Gorge E. Rejda, Addison Wesley Longman, Inc.

Evaluating Potential Losses.

3. اختيار الأسلوب الملائم لمعالجة الخسارة

Selecting the Appropriate Techniques
for Treating Loss Exposures .

4. تنفيذ وإدارة البرنامج

Implementing and Administering the
Risk Management Program.

5. التقييم والمتابعة

Periodic Review and Evaluation.

شكل (2.2.2.1) خطوات عملية إدارة الخطر.

سنتناول الآن هذه الخطوات بقليل من التفصيل.

2.2.2.1. توصيف الأخطار المحتملة:

الخطوة الأولى في عملية إدارة الخطر، هي التعرف علي كل أشكال التعرض للأخطار سواء كانت كبيرة أو صغيرة. والأخطار التي قد تتعرض لها المنشأة تتمثل في الآتي:

1. أخطار الممتلكات: ويشمل ذلك علي سبيل المثال: المباني، المصانع، الأثاث، المعدات، الإمدادات، أجهزة الحاسب والبرامج، الديون المنتظر تحصيلها، سيارات نقل العاملين، شاحنات البضائع.

2. **أخطار المسؤولية:** وقد تنشأ مثل هذه الأخطار بسبب: المنتجات المعيبة، تلوث البيئة، المسؤولية العامة الناتجة من انهيار مباني الشركة، مسؤولية ناتجة عن سيارات الشركة، سوء استخدام رسائل الإنترنت والبريد الإلكتروني.
3. **أخطار دخل العمل:** وتشمل علي سبيل المثال: خسارة الدخل بسبب وقوع الخطر، والنفقات المستمرة بعد تحقق الخطر، المصروفات الزائدة.
4. **التعرض لأخطار الموارد البشرية:** وتشمل: وفاة أو عجز الموظفين المهمين، التقاعد أو البطالة، الإصابات المرتبطة بالعمل، أو مرض العمال.
5. **أخطار الجرائم:** وتشمل علي سبيل المثال: أخطار الاعتداءات بغرض السرقة والسطو، سرقة وعدم أمانة الموظفين، التزوير والاختلاس، التعرض لجرائم الإنترنت والكمبيوتر.
6. **أخطار مزايا العاملين:** مثل عدم الوفاء للالتزامات القانونية التي تفرضها الحكومة، الإخفاق في سداد المزايا المتعهد بها.
7. **أخطار أجنبية:** مثل أخطار العملات الأجنبية والأخطار السياسية.

مصادر المعلومات:

لدي مدير الخطر مصادر عديدة للمعلومات التي يمكن استخدامها للتعرف علي الأخطار المحتملة، وتتضمن ما يلي:

1. إستبانة (Questionnaire) تحليل الخطر.
2. المعاينة الطبيعية.
3. خرائط تدفق الإنتاج والتوزيع.

4. القوائم المالية.

5. البيانات التاريخية المتعلقة بالأخطار السابق تحققها.

2.2.2. تقييم الأخطار المحتملة:

يلي توصيف الأخطار من جانب مدير الخطر، أن يقوم بتقييم وقياس تأثير الخسائر المحتملة علي المنشأة. وتتضمن هذه الخطوة تقدير كل من تكرار وحجم الخسارة المحتملين. ويشير تكرار الخسارة **Loss Frequency** إلي العدد المحتمل من الخسائر الذي قد يحدث خلال فترة زمنية معينة. بينما يشير **حجم الخسارة (حدة الخسارة) Loss Severity** إلي الحجم المحتمل للخسائر التي قد تحدث.

بمجرد تحديد تكرار وحجم الخسارة المحتملة لكل نوع من أنواع التعرض للأخطار، يمكن لمدير الخطر ترتيب الأخطار المحتملة وفقاً لأهميتها النسبية. مع الأخذ في الاعتبار إن حجم الخسارة أكثر أهمية من تكرار الخسارة، لأن خسارة واحدة فاجعة يمكن أن تدمر المنشأة. كذلك يجب عليه تقدير كل من أقصى خسارة ممكنة وأقصى خسارة محتملة. أقصى خسارة ممكنة **Maximum Possible Loss** هي أسوأ خسارة من الممكن حدوثها للمنشأة خلال حياتها. بينما، أقصى خسارة محتملة

Maximum Likely Loss، فهي أسوأ خسارة مرجحة الحدوث.

2.2.2. اختيار الأسلوب المناسب لمواجهة الأخطار:

الخطوة الثالثة في عملية إدارة الخطر هي اختيار الأسلوب الأكثر ملاءمة أو توليفة من الأساليب، لمواجهة كل خطر محتمل. يمكن تصنيف هذه الأساليب إما علي أنها تحكم في الخطر، أو تمويل الخطر.

1. **التحكم في الخطر:** يشير التحكم في الخطر إلي الأساليب التي تقلل تكرار وحجم الخسائر المحتملة. ويتم التحكم في الخطر إما باتباع طريقة تجنب الخطر، أو باستخدام طرق الوقاية والمنع. وقد سبق الحديث عن هذه الطرق.

2. **تمويل الخطر:** يشير تمويل الخطر إلي الأساليب التي توفر غطاء مالي للخسائر العرضية بعد التحكم فيها. وتتضمن أساليب تمويل الخطر الرئيسية ما يلي:

- افتراض الخطر (الاحتفاظ بالخطر).
 - تحويل الخطر.
 - تخفيض الخطر (التأمين التجاري).
- وقد سبق أيضا أن تناولنا هذه الطرق، ولكننا سنستعرضها مرة أخرى بهدف تذكرها لأهميتها في برنامج إدارة الخطر.

أ : افتراض الخطر (أي الاحتفاظ بالخطر):

الاحتفاظ يعني أن المنشأة تبقي جزءاً أو كل الخسائر التي يمكن أن تنتج من تحقق الخطر. وكما سبق القول، قد يكون الاحتفاظ بالخطر فعال أو غير فعال. الاحتفاظ الفعال يعني أن مدير الخطر علي دراية بالأخطار التي

تتعرض لها المنشأة ويخطط للاحتفاظ بجزء منه أو كلها. أما الاحتفاظ الغير فعال فيعني الإخفاق في التصرف أو نسيان التصرف. ويمكن أن يستخدم الاحتفاظ بالخطر بفاعلية في برنامج إدارة الخطر تحت الشروط التالية:

- لا توجد طريقة معالجة أخرى متاحة.
- ألا تكون أسوأ خسارة ممكنة خطيرة.
- أن يكون في الإمكان التنبؤ بالخسارة بدرجة عالية.

تحديد مستويات الاحتفاظ بالخطر

Determining Retention Levels :

إذا تم استخدام الاحتفاظ بالخطر، فيجب علي مدير الخطر أن يحدد مستوى احتفاظ المنشأة للأخطار والذي يعبر عنه بوحدة النقد. وبالطبع يتوقف مستوى الاحتفاظ علي المركز المالي للمؤسسة. وتوجد عدة طرق لتحديد مستوى الاحتفاظ منها الطريقتين التاليتان:

- يمكن للمنشأة أن تحدد أقصى خسارة يمكن الاحتفاظ بها في حدود 5% من إيراداتها السنوية من العمليات الجارية.
- يمكن للمنشأة أن تحدد أقصى خسارة يمكن الاحتفاظ بها في حدود 1% إلي 5% من رأس مال العمل الصافي للمنشأة. وبالرغم من أن هذه الطريقة لا تعكس الوضع المالي العمومي لاستيعاب خسارة ما، ألا أنها تقيس قدرة المنشأة علي تمويل الخسارة.

سداد الخسائر Paying Losses:

إذا تم استخدام الاحتفاظ بالخطر، فإنه يجب أن يكون لدى مدير الخطر طريقة ما لسداد الخسائر. الطرق التالية يتم استخدامها بشكل نمطي:

● الدخل الصافي الجاري Current Net Income:

يمكن أن تسدد المنشأة خسائرها من دخلها الصافي الجاري، وتعالج الخسائر على أنها نفقات لهذه السنة. ومع ذلك، قد تزيد الخسائر عن الدخل الجاري مما يستلزم تحويل بعض الأصول إلى سيولة لسداد الخسائر.

● الاحتياطات المالية Financial Reserves:

الاحتياطات المالية هي تجنب لمبالغ مالية سائلة لسداد الخسائر. وقد تكون عارضة أو خاصة، وقد سبق الحديث عنهما. ولا تستخدم بشكل واسع من جانب أصحاب الأعمال وذلك بسبب عدم إمكانهم استعمال هذه الأموال في العمل مما يؤدي إلى حرمانهم من العائد العالي الذي تدره في هذه الحالة.

● خط الائتمان Credit Line:

يمكن إنشاء خط ائتمان مع البنك، مما يمكن المنشأة من استخدام الاعتمادات المالية لسداد الخسائر عندما تحدث، ولكن هذا سوف يكون مكلفاً للمنشأة، كما أن تسديد هذه المبالغ فيما بعد سوف يسبب خطورة على التدفق النقدي للمؤسسة.

● عقود التأمين:

إذا كان هناك عقد تأمين على الخطر، تقوم هيئة التأمين بتعويض المنشأة عن الأضرار التي أصابها.

التأمين الذاتي Self-Insurance:

لن تكتمل مناقشة الاحتفاظ بالخطر بدون ذكر لفظ شائع الاستخدام من جانب مديري الخطر وهو التأمين الذاتي. ومع ذلك فالتأمين الذاتي هو أسم خاطئ، لأنه ليس تأميناً من الناحية الفنية، ولا يتم نقل خطر بحت إلي مؤمن ما. التأمين الذاتي: هو شكل خاص من الاحتفاظ المدروس، والذي يتم فيه الاحتفاظ بجزء أو كل تعرض لخسارة معينة عن طريق المنشأة. الاسم الأفضل للتأمين الذاتي هو تمويل ذاتي Self-Funding والذي يعبر بشكل أكثر وضوحاً عن فكرة أن الخسائر يتم تمويلها وتسديدها عن طريق المنشأة.

مزايا التمويل الذاتي (التأمين الذاتي):

يمكن ذكر بعض مزايا التأمين الذاتي فيما يلي:

- توفير الأموال.
- توفير مرونة أكثر.
- أكثر حساسية لحاجات الموظفين (خاصة إذا استخدم لتوفير الرعاية الصحية الجماعية للموظفين).
- يوفر تنظيمًا موحدًا لخطط المزايا التي يراها أصحاب الأعمال.
- يخلق تحكما أكبر في المطالبات.
- يقلل أو يستبعد الغش أو الظلم.
- يتطلب إجراءات وقائية ذات جودة.
- يوفر إحصاءات مطالبات مفيدة.

ب : تحويل الخطر:

سبق لنا الحديث عن طريقة تحويل الخطر كطريقة لمواجهة الخطر. تمكن هذه الطريقة من نقل الخطر وتوابعه المالية إلى طرف آخر، وبذلك يتم تمويل الخطر من جانب هذا الطرف الآخر.

في برنامج إدارة الخطر، يكون نقل الخطر مفيداً للمزايا التالية:

- يستطيع مدير الخطر نقل بعض الخسائر المحتملة والتي تكون غير قابلة للتأمين التجاري.
- تكلفة تحويل الخطر بغير تأمين عادة أقل من التأمين.
- قد يتم تحويل الخطر إلى طرف آخر مدرب يكون في وضع أفضل للتحكم في الخسارة.
- ومع ذلك تحويل الخطر له عدة عيوب منها:
- قد يفشل تحويل الخطر بسبب أن صيغة العقد تكون مبهمّة وعدم وجود حالات سابقة مماثلة سبق أن صدر حكم قضائي بشأنها يساعد في تفسير العقد الذي تم تفصيله ليناسب الموقف.
- إذا كان الطرف الذي تم تحويل الخطر إليه غير قادر على سداد الخسارة، فإن المنشأة ستظل مسئولة عن المطالبة.
- قد لا يؤدي تحويل الخطر إلى تخفيض التكاليف دائماً.

ج : التأمين:

طريقة التأمين تقع ضمن طرق تخفيض الخطر والتي تشمل أيضاً طريقتي الفرز والتنويع وطريقة تجميع الأخطار، ولكن الطريقتين الأخيرتين لا

توفران وسيلة لتمويل الخطر (سداد الخسارة عند تحقق الخطر)، بعكس التأمين الذي يؤدي إلى تخفيض الخطر وتوفير وسيلة لتمويله أيضاً. ويكون التأمين مناسباً للأخطار التي يكون احتمال الخسارة لها منخفضاً بينما يكون حجم الخسارة مرتفع.

إذا استخدم مدير الخطر التأمين، فيجب التشديد على خمسة محاور هي:

- اختيار تغطيات التأمين.
- اختيار المؤمن (هيئة التأمين).
- التفاوض حول البنود.
- نشر المعلومات المتعلقة بتغطيات التأمين.
- المراجعة الدورية.

المحور الأول: اختيار تغطيات التأمين:

يجب أن يختار مدير الخطر التغطيات التأمينية المطلوبة. ويجب أن تكون التغطيات المختارة ملائمة للتأمين على حالات التعرض للخسارة. كما يجب أن يكون لدى مدير الخطر دراية متخصصة لعقود التأمين التجاري على الممتلكات والمسؤولية. وستتم مناقشة بعض أنواع التأمين التجاري فيما بعد.

كذلك يجب على مدير الخطر أن يحدد ما إذا كان هناك تحمل وحجم هذا التحمل. ويقصد بالتحمل Deductible، استبعاد المطالبات الصغيرة والمصروفات الإدارية لتسوية هذه المطالبات من التغطية التأمينية، ويؤدي التحمل إلى تخفيض تكلفة التأمين ممثلاً في قيمة قسط التأمين. ويعتبر التحمل شكلاً من الاحتفاظ بالخطر. وعند تحديد حجم التحمل، تقرر المنشأة

الاحتفاظ بالجزء الصغير نسبياً من أقصى خسارة ممكنة، ويقوم المؤمن طبيعياً بتسوية أي مطالبات، ويتم سداد الخسائر التي تزيد علي التحمل فقط.

كذلك يقرر مدير الخطر متى تلجأ المنشأة إلي تأمين الفائض. فقد تكون المنشأة قوية مالياً وقد ترغب في الاحتفاظ بجزء أكبر نسبياً من أقصى خسارة ممكنة. في هذه الحالة، لا يساهم المؤمن في الخسارة حتى تزيد الخسارة الفعلية علي المبلغ الذي قررت المنشأة الاحتفاظ به. وقد يتم وضع حد الاحتفاظ عند أقصى خسارة محتملة (ليس أقصى خسارة ممكنة). علي سبيل المثال: قد يقرر مدير الخطر الاحتفاظ بخسارة 1 مليون دينار من خسائر حادث حريق فردي يصيب مصنع أقصى خسارة ممكنة له مقدارها 25 مليون دينار، علي هذا يعتبر أن 1 مليون دينار هو أقصى خسارة محتملة. إذا تحققت خسارة كلية للمصنع نتيجة حادث حريق، فسوف تستوعب المنشأة أول مليون دينار من الخسارة، والباقي ومقداره 24 مليون دينار، فسوف يقوم المؤمن بسداده.

المحور الثاني: اختيار المؤمن:

يجب علي مدير الخطر أن يختار المؤمن (هيئة التأمين)، أو عدة مؤمنين. وهناك عدة عوامل تؤثر في هذا الاختيار منها:

- القوة المالية للمؤمن.
- خدمات إدارة الخطر التي يوفرها المؤمن.
- تكلفة ومدد الحماية التأمينية.

المحور الثالث: التفاوض حول البنود ووثائق التأمين:

بعد أن يتم اختيار المؤمن أو المؤمنين، يجب أن يتم التفاوض علي بنود العقد. إذا تم استخدام الوثائق، الملاحق، النماذج، المطبوعة والمعدة سابقاً، فيجب أن يتفق مدير الخطر والمؤمن علي المستندات التي ستشكل أساس العقد. إذا تم كتابة وثيقة خاصة للمنشأة، فيجب أن تكون صياغة ومعني الشروط التعاقدية واضحة لكلا الطرفين. بصفة عامة، يجب أن تكون خدمات إدارة الخطر المختلفة التي سوف يوفرها المؤمن منصوفاً عليها بشكل واضح في العقد. أخيراً، إذا كانت المنشأة كبيرة، قد تكون الأقساط قابلة للتفاوض بين الطرفين. وفي العديد من الحالات يتم إدخال وكيل أو سمسار في المفاوضات.

المحور الرابع: نشر المعلومات المتعلقة بتغطيات التأمين:

يقصد بذلك أن تكون المعلومات المتعلقة بتغطيات التأمين منشورة علي الآخرين في المنشأة. فيجب أن يكون موظفو المنشأة ومديروها علي علم بكل من: تغطيات التأمين، المعدلات المختلفة التي يجب الحفاظ عليها، خدمات إدارة الخطر التي يقدمها المؤمن، التغيرات في مسببات الخطر التي قد تؤدي إلي إيقاف التأمين، تقارير الخسارة. ويجب علي المنشأة الإذعان إلي شروط الوثيقة فيما يتعلق بكيفية تقديم إخطارات المطالبة وكيفية تقديم الإثباتات اللازمة للخسارة.

المحور الخامس: المراجعة الدورية:

يجب أن تتم مراجعة دورية لبرنامج التأمين. هذه المراجعة تكون مهمة بصفة خاصة عندما تتغير أعمال التشغيل للمنشأة أو إذا اندمجت في منشأة

أخرى أو ضمت منشأة أخرى إليها. وتتضمن المراجعة: تحليلاً لعلاقات الوكيل والسمسار، التغطيات المطلوبة، كفاءة طرق التحكم في الخسارة المقدمة، ما إذا كانت المطالبات تسدد فوراً، كذلك وقبل كل شيء قرار شراء التأمين.

مزايا وعيوب التأمين في برنامج إدارة الخطر:

يحقق التأمين مزايا معينة في برنامج إدارة الخطر منها:

1. تعويض المنشأة عن الخسارة المتحققة، مما يمكنها من الاستمرار في التشغيل، كما يخفف حدة التقلبات في الإيرادات أو يمنعها كلية.
2. تخفيض عدم التأكد، والذي يتيح للمنشأة التوسع الأفقي في خطتها. كذلك يتم تخفيض القلق والخوف بالنسبة للمديرين والموظفين، والذي يحسن أدائهم ويرفع إنتاجياتهم.
3. يمكن أن يوفر المؤمن خدمات إدارة خطر ذات قيمة، مثل خدمات التحكم في الخسارة، محلي التعرض للخطر لتعريف الأخطار، وتسوية المطالبات.

كذلك ينطوي استخدام التأمين على عيوب وتكاليف معينة منها:

1. سداد الأقساط يعتبر تكلفة أساسية، وكما سنرى فيما بعد، يتكون القسط من مكون لسداد الخسائر، مبلغ للمصروفات، وهامش للربح والحوادث الطارئة وقد توجد تكاليف أخرى تبعا للوضع الفعلي. إذا تم استخدام التأمين، فيجب دفع الأقساط مقدماً، مما يحرم المنشأة من استثمار قيمة القسط أو استخدامه في العمل.

2. ضرورة بذل وقت ومجهود كبيران في التفاوض حول تغطيات التأمين، وبنود التأمين وفي التعاون مع نشاطات التحكم في الخسارة التي يقدمها المؤمن، كذلك في تقديم إثباتات الخسارة للمؤمن بعد الخسارة.
3. قد يقل الحافز لدي مدير الخطر لإتباع طرق التحكم في الخسارة اعتماداً علي وجود التأمين ومن أن المؤمن سوف يقوم بسداد الخسارة، وقد يؤدي هذا الموقف الخاطئ إلي زيادة الحوادث التي تؤدي إلي خسائر أخرى ناجمة من تحقق أخطار لا تشملها التغطية التأمينية.

مصفوفة إدارة الخطر:

كثيراً ما يثار التساؤل: أي طريقة يجب أن تستخدم؟ هنا يمكن استخدام مصفوفة تصنيف الأخطار المختلفة وفقاً للتكرار والحجم لتحديد أي طريقة لمواجهة الخطر يجب أن تستخدم. لتكوين هذه المصفوفة، تصنف الأخطار تبعا لكل من تكرار الخسارة ولحجم الخسارة إلي أربعة أنواع هي:

النوع الأول: يتم تمييز هذا النوع من الخسائر بأنه ذو تكرار منخفض وحجم خسارة منخفض أيضاً. مثال لهذا النوع من الخسائر سرقة بعض الأدوات المكتبية الخاصة بالموظفين من جانب العملاء. مثل هذه الأخطار يفضل مواجهتها عن طريق الاحتفاظ (أي افتراض الخطر)، لأن الخسارة تحدث بشكل غير متكرر وعندما تحدث، فإنها نادراً ما تسبب أذى مالياً.

النوع الثاني: يكون هذا النوع أكثر خطورة من النوع الأول، حيث تحدث بشكل متكرر، ولكن الحجم يكون منخفضاً نسبياً. تتضمن أمثلة هذا النوع: خسائر التلف المادي للسيارات، مطالبات تعويضات إصابات العمل، سرقة

المعروضات، فساد الأطعمة. هنا يجب استخدام طرق التحكم والمنع لتخفيض تكرار الخسائر. بالإضافة إلى ذلك، لكون الخسائر تحدث بانتظام ويمكن التنبؤ بها، يمكن أيضاً استخدام أسلوب الاحتفاظ بطريقة الاحتفاظ. وكما هو معلوم، ممكن للخسائر الصغيرة إذا تجمعت أن تصل إلى مستويات ضخمة علي مدي فترة سنة واحدة، لهذا يمكن أيضاً شراء تأمين الفأض.

النوع الثالث: ويشمل الخسائر ذات التكرار المنخفض وحجم خسارة كبير. تتضمن أمثلة هذا النوع: الحرائق، الانفجارات، الكوارث الطبيعية، قضايا المسؤولية. يشير الحجم المرتفع للخسارة إلى خطورتها، بينما يشير احتمال الخسارة (التكرار) المنخفض إلى أن شراء التأمين يكون مجدياً اقتصادياً. كذلك يستطيع مدير الخطر أن يستخدم مزيجاً من الاحتفاظ والتأمين للتعامل مع هذا النوع من الخسائر.

النوع الرابع: ويشمل الخسائر ذات التكرار المرتفع والحجم المرتفع أيضاً. هذا النوع تتم مواجهته بشكل أفضل عن طريق التجنب. مثال ذلك إذا تقدم شخص لشغل وظيفة سائق شاحنة لدي المنشأة، وعرف عن هذا الشخص رعونته في القيادة، فلا يجب توظيفه.

الشكل التالي يوضح مثال لمصفوفة الخطر:

نوع الخسارة	تكرار الخسارة	حجم الخسارة	طريقة المواجهة
1	منخفض	منخفض	الاحتفاظ
2	مرتفع	منخفض	التحكم والمنع والاحتفاظ

3	منخفض	مرتفع	التأمين
4	مرتفع	مرتفع	التجنب

4.2.2.2. تنفيذ وإدارة برنامج إدارة الخطر

Implementing and Administering the Risk Management Program:

هنا نصل إلى الخطوة الرابعة من خطوات إدارة الخطر. تشمل هذه الخطوة عنصران هامين هما:

الإفصاح عن سياسة إدارة الخطر: الإفصاح عن سياسة إدارة الخطر ضروريا للحصول علي برنامج إدارة خطر فعال. هذا الإظهار يستعرض أهداف المنشأة لإدارة الخطر، وكذلك سياستها في معالجة الأشياء المعرضة للخسارة. وبذلك تكون الإدارة التنفيذية العليا علي علم بكل ما يختص بعملية إدارة الخطر، وهذا يعطي لمدير الخطر سلطة أعلي في المنشأة وتوفر معايير للحكم علي أداء إدارة الخطر وتطويرها. كذلك يمكن أعداد دليل استخدام لإدارة الخطر يفيد في تدريب الموظفين الجدد في إدارة الخطر وفي تحديد مسؤوليات وأهداف مدير الخطر والأساليب المتاحة لإدارة الخطر.

التعاون مع الأقسام الأخرى: لا يعمل مدير الخطر بمفرده، فالأقسام الأخرى داخل المنشأة تكون مهمة للغاية في تعريف الأشياء المعرضة للخطر وطرق معالجة هذه الأخطار. فعلي سبيل المثال:

- يمكن لقسم المحاسبة عن طريق السيطرة المحاسبية الداخلية، أن يخفض من غش الموظفين ومن السرقات النقدية.

- يمكن أن يوفر قسم التمويل معلومات عن التدفقات النقدية وعن كيفية تأثير الخسائر علي الأرباح وعلي ميزانية المنشأة.
- التعاون مع قسم التسويق أيضا يفيد في وضع الاتفاقيات الواضحة التي تمكن من منع أخطار المسؤولية.
- يمكن لقسم الإنتاج من توفير برامج رقابة الجودة التي تمنع إنتاج سلع معيبة وبالتالي تمنع قضايا المسؤولية. كذلك يمكن أن تخفض برامج الأمان من الإصابات والحوادث.

5.2.2.2. التقييم والمتابعة

Review and Evaluation:

لكي يكون برنامج إدارة الخطر فعالاً، يجب أن يتم التقييم والمراجعة الدورية لتحديد ما إذا كانت الأهداف قد تحققت أم لا. وعلي وجه الخصوص، يجب أن تتم مراقبة تكاليف إدارة الخطر وبرامج الأمان وبرامج منع الخسارة بدقة. كذلك يجب اختبار معدلات الخسارة لاكتشاف أي تغيرات في تكرار وحجم الخسارة.

أخيراً، يجب علي مدير الخطر أن يحدد إذا ما كانت سياسة إدارة الخطر العمومية للمنشأة تم تنفيذها أم لا، ومما إذا كان يتلقي تعاوناً إجمالياً من الأقسام الأخرى في تنفيذ وظائف إدارة الخطر.

الفصل الثالث

قياس الخطر

نعلم مما سبق صعوبة الاتفاق علي تعريف الخطر ووجود عدة تعريفات له، وقد انعكس هذا التعدد في تعريف الخطر علي طرق قياس الخطر ومفهوم هذه المقاييس. سنتعرض في هذا الفصل لطرق قياس الخطر والتي تعتمد أساساً علي الأساليب الإحصائية. ويجب التنويه بأنه مهما كانت هذه الأساليب المستخدمة متقدمة فإنها لا يمكن أن تمحي رداءة البيانات المتوفرة من حيث عدم الدقة أو عدم الحداثة إلي غير ذلك من العيوب التي قد توجد في البيانات وتفقدنا الثقة بها.

1.3. درجة الخطر Degree of Risk:

إذا عرف الخطر بأنه عدم التأكد، فلن نجد مقاييس مادية ملموسة لقياس درجة الخطورة التي هي درجة عدم التأكد أو درجة الشك، لأن عدم التأكد هي حالة معنوية لا تخضع للقياس الكمي وتتوقف علي التقدير الشخصي للنتائج الناشئة عن موقف معين. ولهذا، لقياس درجة الخطورة نحتاج إلي مقاييس معنوية بحتة مشابهة للخطر نفسه. وعلي ذلك، حساب درجة الخطر كمياً ليس ممكناً إلا إذا وجدت مقاييس معنوية تشابه مقاييس المنفعة التي فكر فيها علماء الاقتصاد وأطلقوا عليها وحدات المنفعة Utility units⁸.

وقد بذلت محاولات عدة لقياس درجة الخطر، إلا أن النتيجة النهائية التي وصل إليها البعض هي تحديد حدود عليا ودنيا لدرجات الخطر، والتي أمكن علي ضوءها ترتيب الأخطار بالنسبة للشخص أو الجماعة أو المنشأة في سلم تصاعدي أو تنازلي حسب الحاجة التي تستدعي هذا الترتيب.

8 أنظر علي سبيل المثال: الخطر والتأمين، أ.د. سلامة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

الحد الأدنى لدرجة الخطر:

عندما يكون الفرد متأكداً من عدم وجود الظاهرة الطبيعية، التي قد تكون المسبب الرئيسي للحادث، فإن درجة عدم التأكد أو الشك التي تكون لديه، وهي درجة الخطر، تصل إلى الصفر لأن الفرد سيكون متأكداً من عدم تحقق المسبب الرئيسي للحادث وهو الظاهرة الطبيعية. كذلك الحال إذا كان الفرد متأكداً من وجود الظاهرة الطبيعية، فإن درجة عدم التأكد تصل إلى الصفر أيضاً، لأن عدم التأكد يحل محله التأكد من تحقق الظاهرة الطبيعية. في الحالتين لا يوجد خطر.

الحد الأقصى لدرجة الخطر:

عندما يكون الفرد غير متأكداً من وجود أو عدم وجود الظاهرة الطبيعية، فإن درجة عدم التأكد أو الشك التي تكون لديه، تزيد عن الصفر وتصل إلى أقصى درجة لها وهي الواحد الصحيح عندما تتساوي درجة التأكد من وجود الظاهرة مع درجة عدم التأكد من وجودها.

مما سبق يمكن تعريف درجة الخطر كالآتي⁹:

"درجة الخطر مقياس معنوي للحالة النفسية التي يكون عليها الأشخاص عند اتخاذهم للقرارات لعدم تأكدهم من نتائجها. وينعدم الخطر عندما تصل فرصة تحقق الظاهرة الطبيعية إلى الصفر أو إلى الواحد الصحيح. وتزداد درجة الخطر حتى تصل إلى أقصاها عندما يعتقد الشخص في تساوي فرصتي تحقق الظاهرة الطبيعية وعدم تحققها."

9 الخطر والتأمين، أ.د. سلامة عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

2.3. قياس بعض العوامل المؤثرة في درجة الخطر:

توجد عوامل عدة تؤثر في درجة الخطر. بعض هذه العوامل يصعب قياسها ولكنها تتميز بالثبات في جميع الحالات والأوقات، والبعض الآخر يمكن قياسها كمياً. من العوامل التي يصعب قياسها كمياً:

الحالة الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بالفرد وموضوع الخطر. تكوين الفرد وثقافته وطريقة تفكيره ومقدرته علي تحمل الأعباء والإقدام علي اتخاذ القرارات.

ولإيضاح تأثير مثل هذه العوامل علي درجة الخطر، نفرض أن شخص معين يري أن قيادة السيارة بسرعة 120 ك/س هي قيادة مناسبة عبر الطرق الداخلية للمدينة، بينما يري شخص آخر أن قيادة السيارة بتلك السرعة هي قيادة خطيرة، ونتيجة لذلك تختلف القرارات الناتجة باختلاف الفهم والإدراك لمعني كلمة الخطر. ولذلك قد يخضع شخصان مختلفان لنفس الموقف (الخطر) ولكن إدراكهما للخطر بالنسبة لهذا الموقف يختلف باختلاف إدراكهما الشخصي ومعارفهما التعليمية ونتيجة لذلك تختلف قراراتهما أو ردود أفعالهما تجاه هذا الموقف.

أما العوامل التي يمكن قياسها كمياً فمنها:

احتمال حدوث الحادث.

حجم الخسارة المتوقعة في حالة تحقق الحادث.

3. 2. 1. احتمال حدوث الحادث:

احتمال حدوث الحادث وما يترتب عليه من وقوع الخسارة هو مقياس مادي يفيد في تقدير فرصة الخسارة المنتظرة. ولهذا يطلق علي هذا الاحتمال أيضا لفظ **احتمال الخسارة** (أو فرصة الخسارة).

وتنقسم الاحتمالات إلي قسمين:

القسم الأول: ويطلق عليها الاحتمالات الرياضية، وهي تلك التي تحسب علي أساس طرق رياضية ثابتة لا تتغير قيمتها من وقت لآخر أو من حالة لأخرى. مثال ذلك: رمي عملة متوازن، فأن احتمال ظهور وجه العملة هو

$$\frac{1}{2} . \text{ كما أن احتمال ظهور عدد أكبر من 2 عند رمي زهرة نرد متوازنة هو } \frac{4}{6} .$$

القسم الثاني: ويطلق عليها الاحتمالات التجريبية، وهي تلك التي تحسب علي أساس نتائج تجارب أو مشاهدات قد تكون حدثت في الماضي، ولكن نتائج هذه التجارب أو هيكل المشاهدات قد تتغير من وقت لآخر ومن حالة لأخرى مما يترتب عليه تغير قيمة الاحتمال التجريبي. مثال ذلك: احتمال نجاح طبيب ما في إجراء نوع معين من العمليات الجراحية. في هذه الحالة:

$$\text{احتمال النجاح (التجربي)} = \frac{\text{عدد العمليات الناجحة من هذا النوع التي أجراها الطبيب}}{\text{العدد الكلي للعمليات من هذا النوع التي أجراها الطبيب}}$$

هنا، كلما زاد عدد العمليات الجراحية التي يجريها هذا الطبيب، كلما تغيرت قيمة الاحتمال التجريبي لتقترب من الاحتمال الحقيقي.

كذلك الحال بالنسبة إلى احتمالات الحياة والوفاة والمرض والعجز والحريق والغرق والسرقة وتصادم السيارات، وما إلى ذلك من احتمالات تجريبية تشكل مجال دراسة الخطر والتأمين.

وتنقسم الاحتمالات التجريبية، من حيث الزمن الذي تحسب فيه بالنسبة لتحقيق الحادث وحدوث الخسارة، إلى نوعين هما:

النوع الأول: الاحتمال التقديري أو المتوقع

Expected Probability:

وهو الذي يحسب مقدماً في بداية المدة وقبل تحقق الحادث وحدوث الخسارة. هذا النوع من الاحتمالات يشكل أساس الحسابات الاكتوارية التي يقوم عليها حساب أقساط التأمينات المختلفة في هيئات التأمين، حيث تقوم هيئة التأمين في بداية المدة بوضع سياسة حساب الأقساط بناء على مشاهدات المدة السابقة.

النوع الثاني: الاحتمال المتحقق أو الفعلي

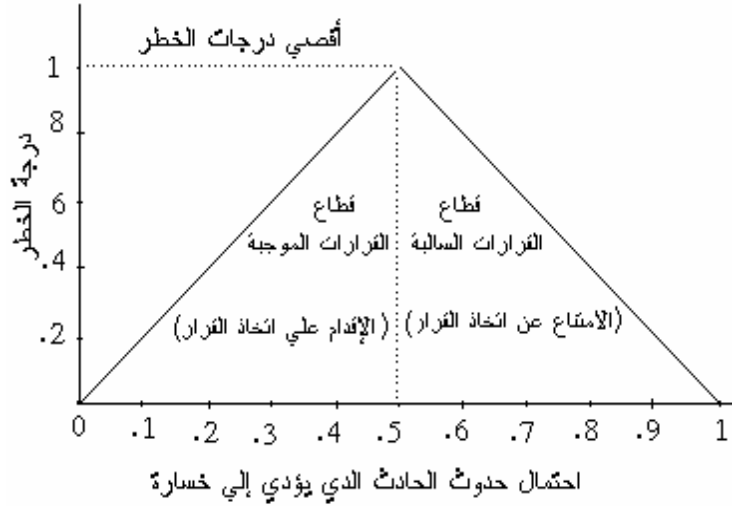
Realized (Actual) Probability:

وهو الذي يحسب لاحقاً في نهاية المدة وبعد التحقق الفعلي للحادث وحدوث الخسارة، ضمن مجموعة الحوادث المشابهة له. ويهتم الرياضيون اهتماماً خاصاً بتوخي الدقة في حساب احتمال الخسارة المتوقع (التقديري) لكي يكون أقرب ما يكون لاحتمال الخسارة الفعلي (المتحقق). ولذلك يقوم الخبراء الاكتواريون بحساب الاحتمالات التقديرية على أساس تجارب عديدة ومشاهدات كثيرة لكي يتحقق قانون الأعداد

الكبيرة. ويترتب علي ذلك أن تصبح أقساط التأمين التي يحسبها الاكتواريون مقدما، عادلة بالنسبة للشخص الذي يدفع القسط مقدما لهيئة التأمين، وكافية بالنسبة لهيئة التأمين التي تجمع الأقساط من الأشخاص المستأمنين لكي تدفع لهم التعويضات المطلوبة عند تحقق الخطر.

علاقة درجة الخطر باحتمال الخسارة:

يتضح من تعريفنا لدرجة الخطر، أن هناك علاقة واضحة بين درجة الخطر وبين احتمال الخسارة. ويوضح شكل (1.2.2.3)، والذي يطلق عليه مثلث الخطر¹⁰ تلك العلاقة.



شكل (1.2.2.3) العلاقة بين درجة الخطر واحتمال الخسارة

10 أنظر علي سبيل المثال: المبادئ النظرية والعملية للخطر والتأمين، د. محمد محمود الكاشف وآخرين (1989) دار القلم للنشر والتوزيع، دبي، الإمارات العربية.

يتضح من هذا الشكل ما يلي:

1. عندما يكون احتمال الخسارة مساويا 0، تكون درجة الخطر مساوية 0 أيضا، وهذا لأنه لا يوجد خطر أساساً. إذ نكون متأكدين من عدم تحقق أي نوع من الحوادث الذي ينتج عنه خسارة وهذا ما يسمى بالخطر مستحيل الحدوث. وعلي هذا نقبل علي اتخاذ القرار.

2. عندما يكون احتمال الخسارة مساويا 0.5، تصل درجة الخطر إلي أقصاها أي تساوي 1 صحيح. وذلك أن احتمال وقوع الخسارة يكون مساويا لاحتمال عدم وقوع الخسارة مما يجعلنا في أقصى حالات عدم التأكد من نتيجة القرار الذي سوف نتخذه، وبالتالي أقصى درجات الخطر، وهذا ما يسمى بالخطر محتمل الحدوث.

3. عندما يكون احتمال الخسارة مساويا 1 صحيح، تكون درجة الخطر مساويا 0، وذلك لأنه لا توجد حالة عدم التأكد. إذ نكون متأكدين من وقوع الحادث الذي سوف يؤدي إلي خسارة، وبالتالي يسمى هذا بالخطر مؤكد الحدوث. وعلي هذا نمتنع عن اتخاذ القرار.

4. عندما يكون احتمال الخسارة أكبر من 0 وأقل من 0.5، نكون أقرب إلي اتخاذ قرار إيجابي لأن احتمال وقوع الخسارة أقل من احتمال عدم وقوع الخسارة. ويسمي هذا الجزء بقطاع القرارات الموجبة. في هذا الجزء تكون هناك علاقة طردية بين احتمال الخسارة ودرجة الخطر. ويمكن قياس الخطر بيانيا في هذه المنطقة باستخدام العلاقة:

درجة الخطر = ضعف احتمال الخسارة.

5. عندما يكون احتمال الخسارة أكبر من 0.5 وأقل من 1، نكون أقرب إلى اتخاذ قرار سلبي (نمتنع عن اتخاذ القرار) لأن احتمال وقوع الخسارة أكبر من احتمال عدم وقوع الخسارة. ويسمى هذا الجزء بقطاع القرارات السلبية. في هذا الجزء تكون هناك علاقة عكسية بين احتمال الخسارة ودرجة الخطر. ويمكن قياس الخطر ببيانها في هذه المنطقة باستخدام العلاقة:

درجة الخطر = ضعف متتم احتمال الخسارة.

3. 2. 2. حجم الخسارة المتوقعة Expected Loss:

احتمال حدوث الحادث ليس هو العامل الوحيد في تحديد درجة الخطر، ولكنه العامل الأول ضمن عوامل أخرى تساعد. حجم الخسارة المتوقعة في حالة تحقق الحادث من أهم العوامل المساعدة التي يمكن قياسها. أولاً، يجب التفرقة بين القيمة الكاملة للشيء المعرض للخطر، وبين القيمة المعرضة للخطر **Value at Risk**. علي سبيل المثال: في حالة حريق محل تجاري، قد تبلغ قيمة العقار بالكامل مليون دينار، بينما تتحدد القيمة المعرضة لخطر الحريق بمبلغ 600,000 دينار فقط، وذلك نتيجة استنزاف قيمة الأرض والأساسات، لعدم تعرضها لمثل هذا الخطر. وبالنسبة لسرقة منزل، لا ينتظر أن تتم سرقة كافة محتويات المنزل بالكامل، حيث أن هناك بعض المحتويات الثقيلة أو المثبتة بالحوائط أو الأرض مما يتعذر معه نقلها وبالتالي سرقتها. لذلك فمن المنطقي أن تقدر القيمة المعرضة للخطر بقيمة أقل من قيمة كافة محتويات المنزل. ولا يمكن أن يتوقع الفرد أو المنشأة،

ضياح هذه القيمة المعرضة للخطر بالكامل مرة واحدة. ولكن الذي يحدث عادة هو أن تكون هذه القيمة معرضة للخطر بدرجات متفاوتة. وعلي هذا يمكن تعريف حجم الخسارة المتوقعة بأنها الخسارة في القيمة المعرضة للخطر الناتجة من تحقق الخطر. ويبدأ حجم الخسارة المتوقعة بمبلغ ضئيل جداً من هذه القيمة وينتهي بالقيمة كلها. ويختلف حجم الخسارة المتوقعة تبعاً إلي:

اختلاف الظاهرة الطبيعية (اختلاف المسبب الرئيسي للحدث): هناك بعض الظواهر الطبيعية التي يكون حجم الخسارة المتوقعة نتيجة تحققها أكبر من البعض الآخر بالرغم من تشابه الحادث بل تطابقه، مما يترتب عليه تفاوت كبير في درجة الخطورة من حالة إلي أخرى. مثال ذلك: حجم الخسارة المتوقعة من حادث الحريق الذي يصيب المبني نتيجة الاشتعال الظاهر تختلف عن حجم الخسائر المتوقعة في حالة حادث الحريق الذي يصيب المبني نتيجة صاعقة، كما تختلف أيضا حجم الخسارة المتوقعة من حادث الحريق الذي يصيب المبني نتيجة بركان. ذلك لأن حجم الخسارة المتوقعة في الحالة الأولى تكون عادة أقل من تلك المتوقعة في الحالتين الأخيرتين.

اختلاف الظروف المحيطة (اختلاف العوامل المساعدة): كذلك يختلف حجم الخسارة المتوقعة بالنسبة لنفس الظاهرة، باختلاف الظروف المحيطة بالحدث. مثال ذلك: اختلاف الخسارة المتوقعة نتيجة تحقق حادث حريق في مبني عن مبني آخر باختلاف مكان المبني واستعمالاته وعدد ساكنيه وما إلي ذلك من عوامل مختلفة. ومن الملاحظ أن هذه العوامل تؤثر أيضا علي

احتمال حدوث الحادث، وعلي ذلك فهي تؤثر علي حجم الخسارة المتوقع تأثيراً مزدوجاً. مثال ذلك: المبني الذي يستعمل لتخزين مواد قابلة للاشتعال يكون احتمال الحريق له مرتفعاً وفي نفس الوقت يكون حجم الخسارة المتوقعة كبيراً لدرجة أنها قد تصل إلي القيمة المعرضة للخطر بالكامل.

التوزيع الاحتمالي للخسارة المتوقعة:

كما سبق إيضاحه، فإن حجم الخسارة المتوقعة يصل أقصاه عند ضياع القيمة المعرضة للخطر بالكامل، ويصل إلي أدناه عند عدم ضياع أي جزء من القيمة المعرضة للخسارة. وما يحدث في الحياة العملية هو أن حجم الخسارة المتوقعة يتبع توزيعاً تكرارياً ثابتاً بالنسبة لكل ظاهرة من الظواهر الطبيعية. حيث يمكن، طالما وجدت الإحصاءات الكافية، حساب الاحتمالات التجريبية المقابلة لكل شريحة من شرائح الخسارة المتوقعة بالنسبة لنفس الظاهرة (الاحتمال التجريبي هنا هو التكرار النسبي المصاحب لكل شريحة). وبذلك يمكن عمل ما يطلق عليه التوزيع الاحتمالي للخسارة المتوقعة لكل ظاهرة من الظواهر علي حدة. وهذا يساعد الرياضيين علي التنبؤ بحجم الخسارة المتوقعة.

مثال (1. 2. 3.):

في حال المنازل السكنية الموجودة في حي معين والمعرضة لظاهرة الحريق، وبمعاونة الإحصائيات المجمعة والخاصة بتكرار الحوادث وحجم الخسارة التي تمت في كل حادثة منها خلال مدة عشرة سنوات سابقة، أمكن تكوين التوزيع الاحتمالي التالي:

جدول (3. 2.2. 1.) التوزيع الاحتمالي لحجم الخسارة المتوقعة لحادث

الحريق كنسبة مئوية

حجم الخسارة المتوقعة	الاحتمال التجريبي (التكرار النسبي)
خسارة 100% من القيمة المعرضة للخسارة	0.00010
خسارة 75% من القيمة المعرضة للخسارة	0.00015
خسارة 50% من القيمة المعرضة للخسارة	0.00035
خسارة 20% من القيمة المعرضة للخسارة	0.00150
خسارة 10% من القيمة المعرضة للخسارة	0.00550
خسارة 5% من القيمة المعرضة للخسارة	0.02000
خسارة 1% من القيمة المعرضة للخسارة	0.05000
احتمال الحريق	0.0776

نلاحظ أن احتمال الحريق يساوي 0.0776 وبالتالي احتمال عدم وقوع حريق يساوي 0.9224 (الاحتمال المكمل).

من هذا الجدول، يتضح لنا أن الخطر الذي يتكون لدى صاحب العقار، لا يتمثل في خطر حريق يترتب عليه خسارة القيمة المعرضة للخطر بالكامل، بل قد يترتب عليه خسارة بنسبة معينة من القيمة المعرضة للخسارة، تبعاً لشرائح حجم الخسارة المتوقعة.

وبالمثل يمكن عمل توزيعات احتمالية للخسارة المتوقعة للظواهر الأخرى، طالما توفرت الإحصاءات الكافية.

3.2.3. حجم الخسارة المادية المحتملة:

يتأثر حجم الخسارة المادية المحتملة بثلاث عناصر أساسية وهي: القيمة المعرضة للخطر، معدل الخسارة وعدد الوحدات المعرضة للخطر.

معدل الخسارة Loss Ratio:

يشير معدل الخسارة إلى قيمة الخسارة لوحدة النقد (أي نصيب وحدة النقد من الخسارة) كقيمة معرضة للخطر خلال وحدة الزمن (عادة ما تكون عام). ويعتمد حساب هذا المعدل على الخبرة السابقة للأفراد أو المنشآت في مجال ما، أو من خبرة وحدات أخرى مشابهة في نفس المجال. وذلك لأن حساب هذا المعدل (خاصة بالنسبة لأخطار الممتلكات) يعتمد على كل من احتمال وقوع الحادث بالإضافة إلى حدة الخسارة بالنسبة لوحدة النقد (متوسط الخسارة لوحدة النقد)، كما هو موضح فيما يلي:

$$\text{معدل الخسارة} = \frac{\text{قيمة مبلغ الخسارة}}{\text{قيمة الوحدات المعرضة للخطر}}$$

$$= \frac{\text{عدد الوحدات المعرضة للخطر وتحقق لها الحادث بالفعل} \times \text{متوسط الخسارة للوحدة}}{\text{عدد الوحدات المعرضة للخطر} \times \text{متوسط القيمة المعرضة للخطر}}$$

$$= \frac{\text{عدد الوحدات المعرضة للخطر وتحقق لها الحادث بالفعل}}{\text{عدد الوحدات المعرضة للخطر}} \times \frac{\text{متوسط الخسارة للوحدة}}{\text{متوسط القيمة المعرضة للخطر}}$$

$$= \text{احتمال وقوع الحادث} \times \text{حدة الخسارة لوحدة النقد.}$$

(سنرمز لمعدل الخسارة بالرمز خ)

بناء على معدل الخسارة، يمكن للفرد أو المنشأة حساب حجم الخسارة

المادية المحتملة كما يلي:

$$\text{حجم الخسارة المادية المحتملة} = \text{القيمة المعرضة للخطر} \times \text{معدل الخسارة.}$$

مثال (1.3.2.3).¹¹:

سنفترض أن البيانات الإحصائية المتوفرة عن العام الماضي أوضحت أنه في فئة معينة من المنازل التي تتشابه من كافة النواحي، بلغ عدد المنازل في هذه الفئة 10,000 منزل وبلغت عدد حوادث الحريق التي تحققت في هذه الفئة 500 حادث. إذا بلغت قيمة الخسائر التي نجمت عن حوادث الحريق هذه مبلغ 10 مليون دينار، وبفرض أن متوسط القيمة المعرضة للخطر للمنزل الواحد عند تحقق الحادث قدرت بمبلغ 500,000 دينار، ما هو معدل الخسارة. وإذا كان شخص يمتلك منزل في هذه الفئة من المنازل قيمته المعرضة للخطر 600,000 دينار، ما هو حجم الخسارة المادية المحتملة لهذا المنزل إذا تعرض لحادث حريق؟

الحل:

لإيجاد معدل الخسارة، نوجد أولاً كل من احتمال وقوع الحادث وحدة الخسارة لوحدة النقد كما يلي:

$$\text{احتمال وقوع الحادث} = 5\% = \frac{500}{10,000}$$

ولإيجاد حدة الخسارة لوحدة النقد، نوجد أولاً متوسط الخسارة للوحدة:

$$20,000 = \frac{10,000,000}{500}$$

متوسط الخسارة للوحدة = دينار

11 بتصرف من : مقدمة في الخطر والتأمين ، إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، دكتور. 1981، دار المطبوعات الجامعية ص 17.

وبالتالي حدة الخسارة لوحدة النقد، والتي سنرمز لها بالرمز x ، تساوي:

$$4\% = \frac{20,000}{500,000} = \text{حدة الخسارة لوحدة النقد}$$

وأخيراً:

$$\text{معدل الخسارة (خ)} = 5\% \times 4\% = 0.2\% \text{ أو } 0.002$$

أي أنه تحدث في المتوسط (لفئة المنازل هذه) خسارة بسبب الحريق قدرها 2 هللة لكل دينار معرض لهذا الخطر.

$$\text{حجم الخسارة المادية المحتملة} = \text{القيمة المعرضة للخطر} \times \text{معدل الخسارة}$$

$$= 0.002 \times 600,000 = 1,200 \text{ دينار}$$

4.2.3. أقصى خسارة مادية محتملة:

إذا توفر لدي الفرد أو المنشأة عدد كبير من الوحدات المعرضة للخطر، فيمكن إيجاد أقصى خسارة مادية محتملة، أي الحجم الكلي للخسارة المادية المحتملة والتي يحددها حجم الخسارة المتوقع مضافاً إليه الفرق بين أقصى زيادة محتملة في الخسارة الفعلية عن الخسارة المتوقعة. ويعبر عن ذلك بالصيغة الرياضية التالية¹²:

$$\left[\frac{(1 - \sqrt[n]{x}) + 1}{\sqrt[n]{x}} \right] Q = \text{أقصى خسارة مادية محتملة} \\ \text{لعدد } n \text{ وحدة}$$

حيث Q تمثل القيمة المعرضة للخطر.

¹² The Theory of Risk and Insurance-An Alternative Approach", Fikry Gahin and Jerry L. Jorgensen, A paper given to the Risk Theory Seminar of the American Risk and Insurance, St. Louis, 1971.

3.3. الخطر الذي تواجهه هيئة التأمين:

الخطر الذي تواجهه هيئة التأمين يتمثل في الفرق بين الخسائر المتوقعة (والتي تم علي أساسها حساب قسط التأمين الصافي) والخسائر الفعلية التي تلتزم بتعويضها لحملة وثائق التأمين الذين لحقت بهم الأخطار المغطاة بوثيقة التأمين.

ونظراً لأن من أهم التزامات هيئة التأمين التعويض عن الخسائر، فإن الخسارة المادية في حد ذاتها والتي تعتبر خطر يواجه الفرد العادي (أو المنشأة العادية)، لا تعد كذلك بالنسبة لهيئة التأمين. فالخسارة من وجهة نظر هيئة التأمين لن تزيد الخسائر الفعلية عن الخسائر المتوقعة وذلك علي المستوي الكلي لأعمال الهيئة في فرع تأمين معين أو في مجموع الفروع، وليس علي مستوي حادث معين. ويقل هذا الفرق إحصائياً إلي حدة الأدنى كلما زاد عدد الوحدات المعرضة للخطر وذلك بموجب قانون الأعداد الكبيرة.

يعبر عن الخطر الذي تواجهه هيئة التأمين بالخطر الموضوعي والذي يختلف عن الخطر غير الموضوعي Subjective Risk أي الخطر المبني علي التقدير الذاتي، والذي يواجه الأفراد والمنشآت العادية.

1.3.3. الخطر الموضوعي Objective Risk:

وهو خطر ممكن قياسه بالطرق الكمية والإحصائية، ويعرف بأنه الاختلاف (الفرق) النسبي بين احتمال الخسارة المتوقع واحتمال الخسارة الفعلي (المتحقق) (أو الفرق بين الخسارة المتوقعة والخسارة الفعلية (المتحققة)).

علي سبيل المثال، لنفرض أن في فرع التأمين علي الممتلكات في هيئة تأمين ما، يوجد 10,000 منزل مغطاة من خطر الحريق لمدة طويلة. لنفرض أن الاحتمال المتوقع لحادث حريق منزل في العام هو 1%، أو 100 منزل، سنجد أنه من النادر أن يكون عدد الحوادث الفعلية هو 100 حادث بالضبط، فقد يتحقق 80 حادث أو 120 حادث. وبحساب الاختلاف النسبي بين عدد الحوادث المتوقع وبين عدد الحوادث المتحقق سواء 80 حادث أو 120 حادث، نجد أن الخطر الموضوعي يساوي 20%، وبحسب الخطر الموضوعي كالآتي:

$$\text{الخطر الموضوعي} = \frac{\text{الفرق بين الخسارة المتوقعة والخسارة الفعلية}}{\text{الخسارة المتوقعة}} \times 100$$

يمكن قياس الخطر الموضوعي إحصائياً عن طريق أحد مقاييس التشتت، مثل الانحراف المعياري أو معامل الاختلاف.

وتبعاً لقانون الأعداد الكبيرة، كلما زاد عدد الحالات المعرضة للخطر، يتناقص الفرق النسبي بين الخسارة المتوقعة والخسارة الفعلية، وبالتالي ويتناقص الخطر الموضوعي. لهذا السبب تعمل هيئات التأمين علي اجتذاب

أكبر عدد ممكن من الوحدات المعرضة للخطر ليشملها التأمين في كل فرع من فروع التأمين المختلفة.

ويجب أن نفرق بين الخطر الموضوعي واحتمال الخسارة، فإن احتمال الخسارة يعني احتمال تحقق حدث معين ينتج عنه خسارة، بينما الخطر الموضوعي هو الفرق النسبي بين الخسارة المتوقعة والخسارة الفعلية. فاحتمال الخسارة قد يكون واحدا لمجموعتين مختلفتين لنفس الخطر بينما يختلف الخطر الموضوعي لتلك المجموعتين، كما يتضح من بيانات الجدول التالي:

جدة	الرياض	
25,000	10,000	عدد وحدات الخطر (منازل)
0.01	0.01	احتمال الخسارة (حادث حريق)
250	100	العدد المتوقع للحرائق
200	85	العدد الفعلي للحرائق
20 %	15%	الخطر الموضوعي

لاحظ أن العدد المتوقع للحرائق = عدد وحدات الخطر × احتمال الخسارة.

3. 3. 2. معدل الخسارة لدي هيئة التأمين:

بتوافر البيانات الإحصائية والخبرة الدقيقة لدي هيئة التأمين يمكن لها حساب معدل الخسارة المتوقع بدقة كبيرة في أي فرع من فروع التأمين علي اعتبار أن:

$$\text{معدل الخسارة المتوقع} = \frac{\text{مجموع الخسائر المتحققة فعلا}}{\text{مجموع مبالغ التأمين}}$$

ويعتبر معدل الخسارة أحد العناصر الرئيسية عند حساب قسط التأمين كما سنري فيما بعد، وهناك علاقة طردية بين معدل الخسارة وبين قسط التأمين الصافي. وأقساط التأمين الصافية تخصص لمقابلة التعويضات التي تتحملها هيئة التأمين في مواجهة مطالبات حملة الوثائق الذين تحقق بالنسبة لهم الخطر المغطي بالوثائق خلال مدة الوثيقة. وتتحمل هيئة التأمين من مواردها الخاصة الفرق بين الخسائر الفعلية (المطالبات) والخسائر المتوقعة والتي علي أساسها تم حساب الأقساط. والفرق المشار إليه هو ما يعبر عنه بالخطر بالنسبة لهيئة التأمين كما سبق الحديث عنه.

3. 3. 3. أقصى خسارة مادية محتملة تتعرض لها هيئة التأمين:

أمكن قياس أقصى خسارة مادية محتملة تتعرض لها هيئة التأمين بالنموذج الرياضي التالي¹³:

13 The Theory of Risk and Insurance-An Alternative Approach مرجع سبق ذكره.

$$\left[\frac{\bar{x} - 1}{\sqrt{n}} \right] \text{ أقصى خسارة مادية محتملة } = \bar{q}$$

حيث ترمز ن إلى عدد الوحدات المعرضة للخطر، بينما القيمة المعرضة للخطر ق تساوي مجموع مبالغ التأمين. بينما المقدار بين القوسين يشير إلى الخطر بالنسبة لوحدة النقد، خ معدل الخسارة. أي أن:

$$\text{أقصى خسارة مادية محتملة} = \text{القيمة المعرضة للخطر} \times \text{الخطر بالنسبة لوحدة النقد.}$$

مثال (3.3، 3.3، 1.3):

قامت إحدى شركات التأمين بإصدار 6400 وثيقة تأمين من خطر السرقة في عام معين، فإذا علم أن متوسط معدل خسارة السرقة طبقاً لخبرة الهيئة في هذا الفرع من فروع التأمين بلغ 0.004 بينما بلغ متوسط مبلغ التأمين للوثيقة 30,000 ريال. أوجد الخطر بالنسبة للدينار وأقصى خسارة مادية محتملة تتعرض لها شركة التأمين في هذا الفرع من فروع التأمين خلال العام.

الحل:

$$\frac{0.004 - 1}{\sqrt{6400}} = \frac{\text{معدل الخسارة} - 1}{\sqrt{n}} = \text{الخطر بالنسبة للريال الواحد}$$

$$0.01245 = \frac{0.996}{80} = \text{ريال}$$

مجموع القيم المعرضة للخطر (مبالغ التأمين) = $6,400 \times 30,000$

= 192,000,000 ريال

أقصى خسارة مادية محتملة = القيمة المعرضة للخطر \times الخطر بالنسبة
لوحة النقد

= $0.01245 \times 192,000,000 = 2,390,400$ ريال.

كما سنري فيما بعد، يمكننا باستخدام بعض الأساليب الإحصائية (بطرق
قياس الانحراف المعياري، علي أساس درجات ثقة معينة) الوصول إلي قياس
أقل تحفظاً من المقياس السابق لقياس الخطر الذي تتعرض له هيئة
التأمين.

وما نريد أن نوضحه أن الفرق بين الخسائر الفعلية وقيمة الخسائر المتوقعة
يقل كلما زادت عدد الوحدات التي يشملها التأمين، بفرض بقاء العناصر
الأخرى ثابتة، وبالتالي يقل الخطر بالنسبة لهيئة التأمين (مقاساً بأقصى
خسارة مادية محتملة). المثال التالي يوضح ذلك.

4.3. المقاييس الكمية (الإحصائية) للخطر:

1.4.3. قياس الخطر عن طريق وطأته Risk Severity:

من الأوفق أن يكون لدي مدير الخطر التوزيع الاحتمالي لحجم الخسارة
المتوقعة لكل خطر علي حده خلال المدة التي يراد إيجاد مقاييس الخطر

بشأنها وهي عادة ما تكون سنة مستقبلة. ولبيان طريقة الإفادة من التوزيع الاحتمالي لحجم الخسارة الكلية لحساب المقاييس الكمية للخطر، سنفترض أنه توفر لهيئة التأمين جدول التوزيع الاحتمالي لحجم الخسارة المتوقعة السابق الإشارة إليه الخاص بالمباني السكنية وسنفترض أيضاً أن هناك اهتمام بفئة المنازل التي يبلغ متوسط القيمة المعرضة للخطر بها مليون دينار، وأن أي مبني قد يواجه حادث حريق واحد فقط علي الأكثر خلال السنة. التوزيع الاحتمالي لحجم الخسارة المتوقعة مقدرة بوحدة النقد، يظهر في الجدول التالي:

حجم الخسارة المتوقعة بالدينار	الاحتمال التجريبي (التكرار النسبي)
1,000,000	0.00010
750,000	0.00015
500,000	0.00035
200,000	0.00150
100,000	0.00550
50,000	0.02000
10,000	0.05000
0 (عدم حدوث حريق)	0.9224
الاحتمال الكلي	1

من هذا التوزيع الاحتمالي، يمكن حساب الآتي:

حساب احتمال وقوع حريق يسبب خسارة حريق من نوع معين.

حساب متوسط حجم الخسارة المتوقعة.

حساب متوسط حجم الخسارة المتوقعة إذا وقع حادث حريق.

حساب قيمة الخطر الموضوعي.

أولاً: حساب احتمال خسارة من نوع معين:

لكل شريحة من شرائح الخسارة الموضحة في الجدول السابق، يمكن حساب احتمال إصابة المبني بهذه الخسارة بعينها وذلك بقسمة احتمال الخسارة علي احتمال تحقق حادث الحريق وهو 0.0776 في هذه الحالة. علي سبيل

$$\frac{0.005}{0.0776}$$

احتمال حدوث خسارة حريق مقدارها 100,000 دينار في المدى الطويل =

$$0.0644 =$$

كذلك:

احتمال حدوث خسارة تزيد عن نصف قيمة المنزل في المدى الطويل

$$= \frac{\text{احتمال خسارة قيمتها 750,000} + \text{احتمال خسارة قيمتها 1,000,000}}{\text{احتمال الحريق}}$$

$$0.00322 = \frac{0.00015 + 0.0001}{0.0776} =$$

ثانياً: حساب متوسط حجم الخسارة المتوقعة:

يستعمل متوسط حجم الخسارة المتوقعة كمقياس أكثر دقة من احتمال حدوث الحادث منفرداً كمؤشر لقياس درجة الخطورة وما يترتب علي ذلك من الإقدام علي اتخاذ القرار من عدمه. فاحتمال حدوث الحادث كفيل، إلي حد ما، بتحديد درجة الخطورة بشكل عام، أما متوسط حجم الخسارة المتوقعة

(والذي يقترب من التوقع الرياضي لحجم لخسارة كلما كبر عدد الوحدات) فهو مقياس يفيد في ذلك وفي تحديد تكلفة الخطر التي تتدخل هي الأخرى في اتخاذ القرار من عدمه.

يمكن حساب متوسط حجم الخسارة المتوقعة (سنرمز له بالرمز \bar{X}) من التوزيع الاحتمالي لحجم الخسارة المتوقعة، وذلك بإيجاد مجموع حاصل ضرب كل قيمة من قيم الخسارة المتوقعة في الاحتمال التجريبي المقابل لها (التكرار النسبي).

علي سبيل المثال، الجدول التالي يوضح كيفية حساب متوسط حجم الخسارة المتوقعة في حالة نفس التوزيع الاحتمالي لحجم الخسارة المتوقعة السابق:

الخسارة x	التكرار النسبي r	x r
1,000,000	0.00010	100
750,000	0.00015	112.5
500,000	0.00035	175
200,000	0.00150	300
100,000	0.00550	550
50,000	0.02000	1000
10,000	0.05000	500
0	0.9224	0
المجموع	1	2737.5

نلاحظ أن $r = \frac{f}{n}$ ، حيث f هو تكرار الفئة. وبذلك يكون متوسط حجم

الخسارة المتوقعة هو 2737.5 دينار.

أي أن :

$$\bar{x} = \sum rx = 2737.5$$

كلما كبر عدد الوحدات، كلما اقتربت قيمة \bar{x} من القيمة الحقيقية للمجتمع μ .

ثالثاً: حساب متوسط حجم الخسارة المتوقعة إذا وقع حادث حريق: ويمكن حسابه عن طريق إيجاد متوسط حجم الخسارة المتوقعة ثم قسمته على احتمال الحريق أي أن:

متوسط حجم الخسارة المتوقعة في المدى الطويل

$$= \frac{\text{التوقع الرياضي لحجم الخسارة المتوقعة}}{\text{احتمال الحريق}}$$

$$= \frac{\text{مجموع حاصل ضرب قيمة كل خسارة في احتمالها}}{\text{احتمال الحريق}}$$

في حالة المثال الذي نحن بصدده:

$$\text{متوسط حجم الخسارة المتوقعة في المدى الطويل} = \frac{2737.5}{0.0767} = 35277.06 \text{ ريال}$$

رابعاً: حساب قيمة الخطر الموضوعي:

تحسب قيمة الخطر الموضوعي بالانحراف المعياري للتوزيع الاحتمالي لحجم الخسارة المتوقعة كما يلي:

الخسارة x	التكرار النسبي r	x r	X ² r
1,000,000	0.00010	100	100,000,000
750,000	0.00015	112.5	84,375,000
500,000	0.00035	175	87,500,000
200,000	0.00150	300	60,000,000
100,000	0.00550	550	55,000,000
50,000	0.02000	1000	50,000,000
10,000	0.05000	500	5,000,000
0	0.9224	0	0
المجموع	1	2737.5	441,875,000

نلاحظ أن $r = \frac{f}{n}$ ، حيث f هو تكرار الفئة (أي أن r هي التكرار النسبي).

وبذلك يكون الانحراف المعياري هو:

$$\begin{aligned} s &= \sqrt{\sum x^2 r - (\sum xr)^2} \\ &= \sqrt{441,875,000 - (2737.5)^2} \\ &= 20,841.811 \text{ ريال} \end{aligned}$$

كلما كبر عدد الوحدات، كلما اقتربت قيمة s من القيمة الحقيقية المجتمع σ . وكما هو معلوم، الانحراف المعياري مقياس مطلق ولهذا يفضل استخدام معامل الاختلاف وهو مقياس نسبي، ويمكن الحصول عليه بقسمة الانحراف المعياري علي التوقع الرياضي.

معامل الاختلاف (C.V.) هو:

$$C.V. = \frac{S}{\bar{X}}$$

في مثالنا السابق:

$$c.v. = \frac{s}{\bar{x}}$$

$$= \frac{20,841.811}{2737.5} = 7.6135$$

أي % 761.35 من قيمة متوسط حجم الخسارة المتوقعة.

كذلك يفضل البعض حساب معامل الاختلاف بقسمة الانحراف المعياري علي متوسط حجم الخسارة المتوقعة في المدى الطويل أو علي عدد الوحدات الخاضعة للخطر، أو علي قيمة الشيء المعرض للخطر. ففي الحالة الأخيرة، وباستعمال بيانات مثالنا الحالي: يكون معامل الاختلاف:

$$c.v. = \frac{20,841.811}{1,000,000} = 0.02084$$

أي أن قيمة الخطر تمثل 2.084% للريال الواحد من قيمة المبني. أو بمعنى آخر تمثل 20 هللة للريال الواحد من قيمة المبني.

3. 4. 2. نظرية النهاية المركزية:

لا تقوم هيئات التأمين بالتأمين علي جميع مفردات المجتمع، بل علي عينة من هذا المجتمع ممثلة في أصحاب الوثائق. وبالتالي تهتم هيئات التأمين بالعلاقة بين معالم المجتمع (μ و σ) وبين خصائص العينة (\bar{X} و S)، حيث قد تختلف خصائص العينة عن معالم المجتمع بشكل معنوي. ولهذا تظهر أهمية قانون الأعداد الكبيرة الذي يمثل الأساس الرياضي للتأمين.

تنص نظرية النهاية المركزية علي أن التوزيع الاحتمالي لمتوسط العينة يقترب من التوزيع الطبيعي كلما اقترب حجم العينة n من قيمة كبيرة كبراً كافياً، ويكون متوسط التوزيع الاحتمالي مساوياً لمتوسط المجتمع بينما تباين التوزيع يكون مساوياً لتباين المجتمع مقسوماً علي حجم العينة. بتطبيق هذه

النظرية علي متوسط حجم الخسارة المتوقعة، نجد أن $\bar{X} \sim N\left(\mu, \frac{\sigma^2}{n}\right)$

بشرط أن تكون n كبيرة بشكل كاف. المثال التالي يوضح كيفية استخدام هذه النتيجة في إيجاد مقاييس أخرى للخطر.

مثال (3.4.2.1):

من التوزيع الاحتمالي لحجم الخسارة المتوقعة في حالة الحريق في بلد ما وجد أن: $\bar{x} = 2,650$ بينما $s = 21,224.455$ ، أوجد 95% فترة ثقة لمتوسط حجم الخسارة الحقيقية إذا كان لدينا 10,000 وثيقة.

الحل:

نعلم أن فترة الثقة للمتوسط هي:

$$\bar{X} \pm z_{\alpha/2} \frac{S}{\sqrt{n}}$$

وحيث $z_{\alpha/2}$ هي معامل الثقة (القيمة العيارية المستخرجة من جدول التوزيع الطبيعي)، في مثالنا، سنجد أن $z_{.025} = 1.96$ ، وبالتالي فترة الثقة هي:

$$2650 \pm (1.96)(212.24455)$$

$$2650 \pm 416$$

$$(2234, 3066)$$

معني هذا، أننا نكون علي ثقة بنسبة 95% من أن متوسط حجم الخسارة الحقيقية لن تقل عن 2234 دينار ولن تزيد عن 3066 دينار.

مثال (3. 4. 2. 2):

باستخدام بيانات مثال (3. 4. 2. 1)، ما هو عدد الوثائق التي يجب إصدارها بحيث لا يزيد متوسط حجم الخسارة عن 2500 وذلك بدرجة ثقة 95%؟

الحل:

نريد تحقيق المعادلة: $P(\bar{X} \leq 2500) = 0.95$

بتحويل المتغير \bar{X} إلى المتغير الطبيعي القياسي تصبح المعادلة هي:

$$P\left(Z \leq \frac{\bar{X} - \mu}{\sigma/\sqrt{n}}\right) = P\left(Z \leq \frac{2500 - 2650}{21224.455/\sqrt{n}}\right) = 0.95$$

باستعمال خصائص التوزيع الطبيعي القياسي، يجب أن تتحقق المعادلة التالية:

$$\frac{2500 - 2650}{21224.455/\sqrt{n}} = 1.645$$

وبالتالي قيمة n التي تحقق المعادلة هي:

$$n = \left(\frac{(1.645) (21224.455)}{(2500 - 2650)} \right)^2 = 54178$$

وبالتالي يجب ألا يقل عدد الوثائق التي يجب إصدارها عن 54,178 وثيقة.

3. 4. 3. قياس الخطر عن طريق تكراره:

في حالة وجود أكثر من وحدة متشابهة معرضة للخطر، ولتكن n وحدة، وكانت كل وحدة ينتظر إصابتها بخسارة مرة واحدة علي الأقل خلال المدة،

وكان احتمال إصابة الوحدة الواحدة بخسارة هو P واحتمال عدم الإصابة هو $Q=1-P$ ، فإن احتمال أن تتعرض x وحدة من هذه الوحدات بخسارة خلال المدة يمكن حسابه باستخدام توزيع ثنائي الحدين الذي له دالة الاحتمال التالية:

$$P(X = x) = C_x^n P^x (1 - P)^{n-x}, x = 0, 1, \dots, n$$

مثال (3.4.3.1):

تمتلك منشأة أربعة شاحنات متماثلة معرضة لخطر التصادم، وكان احتمال حدوث تصادم هو 0.25 ما هو احتمال إصابة ثلاثة سيارات علي الأقل في حادث تصادم. أحسب قيمة الخطر (الموضوعي).

الحل:

$$\begin{aligned} P(X \geq 3) &= P(3) + P(4) \\ &= C_3^4 (.25)^3 (.75)^{4-3} + C_4^4 (.25)^4 (.75)^{4-4} \\ &= 0.046875 + 0.003906 = 0.0508 \end{aligned}$$

بينما قيمة الخطر تقاس بمعامل الاختلاف والذي يحسب يقسمه الانحراف المعياري لهذا التوزيع علي عدد الوحدات المعرضة للخطر. ونلاحظ أن متوسط التوزيع هو:

$$\mu = nP = (4)(.25) = 1$$

بينما الانحراف المعياري له هو:

$$\sigma = \sqrt{nP(1 - P)} = \sqrt{(4)(.25)(.75)} = 0.866$$

وبالتالي معامل الاختلاف هو:

$$c.v. = \frac{0.866}{1} = 0.866$$

المشكلة الوحيدة والأساسية والتي تواجه مدير الخطر عادة هي تحديد قيمة الاحتمال P . إذ أن كل مدير خطر سوف يحدد هذه القيمة حسب خبرته الخاصة إلا إذا كان هناك اتفاق تام بين مديري الخطر لتحديد هذه القيمة، وخاصة إذا اتفق في كل عام علي قيمة معينة حسب معايير إحصائية سليمة بعد تحليل حالة المنشأة والبيانات المتعلقة بها بالنسبة للحوادث موضوع الدراسة.

مثال (3.4.3.2):

أصدرت هيئة تأمين 10,000 وثيقة تأمين سيارة خاصة. فإذا كان احتمال وقوع حادث تصادم يبلغ 1%، المطلوب:
قدر عدد السيارات المتوقع تعرضها لحادث.
أوجد تقدير بفترة لعدد السيارات المتوقع تعرضها لحادث إذا كانت درجة الثقة المطلوبة هي 95%.
أحسب قيمة الخطر.

الحل:

كما نعلم، عدد السيارات المتوقع تعرضها لحادث يتبع توزيع ثنائي الحدين، ولكننا نستطيع استعمال التوزيع الطبيعي هنا كتقريب للتوزيع الطبيعي (n كبيرة كذلك كل من nP و nQ أكبر من 5)، وبذلك يكون التوزيع الاحتمالي لعدد السيارات المصابة هو:

$$X \sim N(nP, nP(1 - P))$$

أي أن $X \sim N(100, 99)$ ، وبالتالي:

تقدير عدد السيارات المتوقع إصابتها في حادث هو متوسط التوزيع أي 100 سيارة.

تقدير بفترة لعدد السيارات المتوقع تعرضها لحادث بمعامل ثقة 95% هو:

$$nP \pm z_{\alpha/2} \sqrt{nPQ}$$

$$100 \pm (1.96)(\sqrt{99})$$

$$100 \pm 19.5$$

$$(80,120)$$

قيمة الخطر هي:

$$c.v. = \frac{\sqrt{99}}{10000} = 0.099\%$$

أو 0.1% تقريباً.

ملاحظات:

1. في مثال (3. 4. 3. 2.) السابق كان احتمال وقوع حادث تصادم يبلغ 1% وهذا يعني أن حادث التصادم يعتبر حدث نادر ولهذا فيمكننا استخدام توزيع بواسون بمتوسط:

$$\lambda = nP = (10,000) (0.01) = 100$$

وهي تمثل عدد السيارات المتوقع تعرضها لحادث.

كذلك نستطيع استخدام التوزيع الطبيعي كتقريب لتوزيع بواسون في هذه الحالة أيضاً نظراً لأن $n = 10,000$ أكبر من 30.

2. بالإضافة إلي التوزيع الطبيعي (توزيع متصل)، وتوزيع ذي الحدين وبواسون (توزيعات منفصلة) يوجد العديد من التوزيعات الاحتمالية الأخرى والتي تستخدم بكثرة في مجال التأمين مثل توزيع جاما وتوزيع باريتو.

تناول مثل هذه التوزيعات يتطلب من القارئ أكمال مستويات دراسية متقدمة في التوزيعات الاحتمالية.

الفصل الرابع

التأمين

1.4 : تعريف التأمين

Insurance Defined:

يرتبط التأمين ارتباطاً وثيقاً بكثير من العلوم وأوجه المعرفة، ويترتب علي هذا الارتباط تعدد التعريفات المتاحة للتأمين. بالرغم من تعدد تعريفات التأمين ألا أن تعريف التأمين يجب أن يحتوي الشقين الآتين:

- كونه نظام اقتصادي أو اجتماعي صمم لأداء وظائف معينة.
 - كونه عقد قانوني بين طرفين.
- أي تعريف للتأمين يتجاهل أحد هذين الشقين لن يكون مرغوباً، لأن كل شق منهما يوفر جوانب لا بد من وجودها في أي تعريف شامل للتأمين. بناء علي ذلك يمكن تقديم هذا التعريف للتأمين:
- التأمين نظام اقتصادي واجتماعي ينتج عنه جميع الأخطار العرضية التي تواجه الأفراد أو المنشآت تحت إدارة واحدة لديها القدرة علي التنبؤ بتلك الأخطار العرضية بدرجة دقيقة. وعادة ما يكون التأمين نافذ المفعول بناء علي عقد قانوني بموجبه يتعهد المؤمن أو مقدم الخدمة بتعويض المؤمن له عن كل أو جزء من الخسارة العرضية التي يتكبدها عند تحقق الخطر وذلك نظير سداد قسط التأمين.

4. 2. الخصائص الأساسية للتأمين

Basic Characteristics of Insurance:

من التعريف السابق تتضح الخصائص الأساسية للتأمين والتي تتضمن:

1. جميع الأخطار.

2. سداد الخسائر العرضية.

3. تحويل الخطر.

4. تعويض الخسارة.

أولاً: تجميع الأخطار Pooling of Losses :

تجميع الأخطار هو جوهر التأمين، وينطوي علي شقين: الأول هو تجميع الخسائر التي تحدث للقلة وتوزيعها علي المجموعة ككل، ووفقا لذلك يتم استبدال الخسارة الفعلية بمتوسط الخسارة المتوقعة، وبالتالي ينخفض عبئها علي الفرد أو المنشأة. أما الشق الثاني، فهو تجميع عدد كبير من الوحدات المعرضة للخطر، حتى يمكن استخدام قانون الأعداد الكبيرة لتقديم تنبؤ دقيق للخسائر المستقبلية وبالتالي يقل الخطر الموضوعي. بمعنى آخر، يجب أن يكون هناك عدد كبير من الوحدات المتشابهة (ليس من الضرورة أن تكون متطابقة) المعرضة لنفس مصادر الخسارة.

ومع ذلك، في معظم أنواع التأمين، نادراً ما يكون لدي الخبير الاكتواري معرفة تامة بالاحتمال الحقيقي وحجم الخسارة. لذلك يجب أن تبني تقديرات كل من تكرار ومتوسط حجم الخسارة علي الخبرة السابقة. فإذا كان هناك عدد كبير من الوحدات المعرضة للخطر، كلما كانت الخبرة السابقة عن الخسارة الفعلية في الماضي تقريب جيد للخسائر المستقبلية. وكما سبق ملاحظته، كلما زاد عدد الوحدات المعرضة للخطر، فإن الاختلاف النسبي للخسارة المتوقعة عن الخسارة الفعلية سوف يتناقص، بمعنى آخر يتناقص الخطر الموضوعي. هذا المفهوم مهم، لأنه يجب علي المؤمن أن يحدد تكلفة

القسط الكافي لسداد جميع الخسائر والمصروفات خلال مدة الوثيقة. وكلما كانت درجة الخطر الموضوعي منخفضة، كلما كانت ثقة المؤمن في أن القسط الفعلي المحدد سوف يكون كافياً لسداد جميع المطالبات والنفقات ويوفر هامش ربح.

ثانياً: سداد الخسائر العرضية Payment of Fortuitous of Losses
الخاصية الثانية للتأمين هي سداد الخسائر العرضية. الخسارة العرضية تعني أن تكون احتمالية التحقق ومستقبلية الحدوث وغير إرادية الحدوث. قانون الأعداد الكبيرة مبني علي أن الخسائر تكون عرضية وتحدث بشكل عشوائي.

ثالثاً: تحويل الخطر Risk Transfer:

تشتمل عملية التأمين دائماً علي عنصر تحويل الخطر (باستثناء التأمين الذاتي). ونقل الخطر يعني أنه تم نقل الخطر البحت من المؤمن له إلي المؤمن، والذي يكون في مركز مالي أقوى من المؤمن له لتحمل الخسارة. ومن وجهة نظر الفرد، تتضمن الأخطار البحتة التي يتم نقلها بشكل معتاد إلي المؤمن خطر الوفاة المبكرة، المرض، العجز، دمار وسرقة الممتلكات وقضايا المسؤولية.

رابعاً: التعويض Indemnification:

التعويض يعني إعادة المؤمن له إلي مركزه المالي السابق لحدوث الخسارة، وليس أكثر من ذلك بأي حال، وبهذا يضمن المجتمع عدم إثراء المؤمن له علي حساب الغير.

3.4. الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين

Economical & Social Advantages of Insurance:

لقد فطنت دول العالم إلي الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين فعملت علي تشجيعه وتطويره بكافة الوسائل، ونلخص الأهمية المشار إليها فيما يلي¹⁴:

أولاً: الأهمية الاقتصادية للتأمين:

1. يعتبر التأمين من أهم وسائل الادخار والاستثمار: يعتبر التأمين أداة هامة ومتميزة من أدوات تجميع المدخرات ومن ثم الاستثمار بكافة دول العالم وخاصة في الدول النامية. ويتضح هذا في الحالات التالية:

- تأمينات الحياة: يغلب علي تأمينات الحياة العنصر الادخاري وتتصف بالاستمرارية لمدة طويلة نسبياً.

- تأمينات الممتلكات والمسؤولية المدنية (التأمينات قصيرة الأجل): تعتبر أيضاً وسيلة ادخارية، فمن وجهة نظر شركات التأمين، تتميز هذه العقود بالزيادة والتجديد، أي أنها غالباً ما تكون عقود مستمرة. ونظراً لأن مثل هذا النوع من العقود غالباً ما يكون موزعاً زمنياً خلال شهور السنة، فيتطلب الأمر ضرورة تكوين بعض المخصصات الفنية في نهاية كل سنة مالية. وتدفع شركات التأمين بجزء كبير من مدخراتها في أوجه استثمار متعددة.

- قطاع التأمينات الاجتماعية: فيعتبر الادخار هنا أحدي صور الادخار الإجباري نظراً لأن فروع مثل هذا النوع من التأمين غالباً ما تكون إجبارية

14 أنظر علي سبيل المثال: إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، مقدمة في الخطر والتأمين، مرجع سبق ذكره، ص 108 وما بعدها.

بالنسبة لمن تسري عليهم، وتختلف أيضا الصفة الادخارية من فرع لآخر. ويعتبر تأمين العجز والوفاة والشيخوخة، وعاءاً ادخارياً هاماً في هذا القطاع، ذلك لأن اشتراك التأمين هنا يتضمن جزءاً لتغطية الخطر التأميني (العجز والوفاة) وجزءاً آخر ادخارياً يستحق عند بلوغ المؤمن عليه سن التقاعد، ويتمثل الادخار في الفروع الأخرى للتأمين بهذا القطاع في رصيد المخصصات الفنية لها. وتكون العناصر السابقة بهذا القطاع مبالغ كبيرة تتسم بالاستقرار وضخامة الحصيلة تساهم بطرق مباشرة أو غير مباشرة في تمويل خطط التنمية الاقتصادية وحل مشاكل الخدمات العامة، مما يساعد على نمو المشروعات المختلفة.

2. يساعد على زيادة الإنتاج: يتميز التأمين بتوفير التغطية التأمينية من أخطار كثيرة، مما يشجع الأفراد والمنشآت بالدخول في مجالات إنتاجية جديدة أو بالتوسع في مجالات إنتاجهم الحالية دون تردد، وهذا يساعدهم في الوصول إلى مزايا الإنتاج الكبير، ويعمل على زيادة القدرة الإنتاجية لهذه المشروعات.

ومن ناحية أخرى، فإن توفر التغطية التأمينية للأفراد العاملين بالمنشآت والمشروعات من الأخطار المختلفة (مثل وفاة، تقاعد، مرض، إصابة عمل، بطالة) يساعد على استمرارهم في العمل بمثل هذه المنشآت والمشروعات مدة طويلة نسبياً مما يساعد على تنمية قدراتهم العملية بالإضافة إلى ما يوفره من استقرار وأمان وطمأنينة لهم وهذا يعمل على رفع الكفاية الإنتاجية لدى هؤلاء العاملين.

3. تسهيل واتساع عمليات الائتمان وزيادة الثقة التجارية: فمما لا شك فيه أنه لا يمكن لصاحب المال أن يقرض ماله ما لم يطمئن إلي أن موضوع ضمان هذا المال ثابت وغير مهدد بالفناء نتيجة تحقق خطر ما له، ويقوم التأمين بتوفير هذا الضمان. ومن هنا كانت أهمية التأمين في تسهيل واتساع الائتمان، فنجد أن البنوك لا توافق علي إقراض المشروعات أو رجال الأعمال إلا بوجود تأمين علي ممتلكاتهم، والدائن المرتهن لا يوافق علي الإقراض برهن العقار ما لم تتوافر التغطية التأمينية من خطر الحريق لهذا العقار. كما يلعب التأمين دوراً آخر في تدعيم الثقة التجارية، حيث نجد أن تاجر الجملة لا يبيع لتاجر التجزئة إلا إذا تأكد من أن الأخير قد أمن علي بضاعته ومخازنه من خطر الحريق والسرقه، كذلك بائع السلع المعمرة بالتقسيط، كالسيارات، لا يبيع السيارة إلا إذا أطمئن إلي ضمان حقه لدي المشتري بقيامه بالتأمين علي السيارة تأميناً شاملاً.

4. العمل علي تحقيق التوازن بين العرض والطلب في الحياة الاقتصادية: ففي أثناء الرواج الاقتصادي، يمكن للدولة التوسع في نطاق التغطية التأمينية بالنسبة للتأمينات الاجتماعية الإلزامية من حيث شمولها لفئات جديدة، حيث يساعد ذلك علي زيادة المدخرات الإجبارية وتقليل الطلب علي السلع الاستهلاكية وبالتالي الحد من الموجه التضخمية.

وفي فترات الكساد تعمل التأمينات الاجتماعية علي زيادة التعويضات التي تستحق للمؤمن عليهم في حالات التعطل والمرض والإصابة أو لمستحقيهم

من أرامل ويتامى في حالة الوفاة بما يساعد علي زيادة مستوي إنفاقهم علي السلع والخدمات وبالتالي يساعد علي زيادة الطلب الفعال عليها.

5. المساهمة في اتساع نطاق التوظيف والعمالة: ذلك لأن التوسع في التأمين التجاري من جهة، يقتضي توافر حد أدني من العمالة بأنواعها المختلفة، فنية وإدارية ومهنية، من إداريين وكتابيين ومهندسين ومنتجين وعمال في المراكز الرئيسية للشركات وفروعها وتوكيلاتهما. ومن جهة أخرى، التوسع في تطبيق التأمينات الاجتماعية، سواء التوسع الأفقي (ليشمل فئات المجتمع المختلفة) أو الرأسي (بإضافة أنواع جديدة من الضمان)، سيساعد علي توظيف جزء كبير من العمالة المختلفة بصورة مباشرة في الهيئات القائمة علي التنفيذ، وبصورة غير مباشرة في إدارات وأقسام التأمين الإداري للدولة والهيئات العامة والشركات الخاصة.

6. المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات والمحافظة علي الثروة القومية: تتميز إعادة التأمين بالصفة الدولية، أي أنه لنجاح صناعة إعادة التأمين يتطلب الأمر التعاون في هذا المجال بين دول العالم المختلفة، ويمكن أن نقسم دول العالم في هذا المجال إلي نوعين:

- دول مصدرة للتأمين: وفيها نجد أن ما تحصل عليه سنوياً من أقساط وتعويضات يفوق ما تدفعه إلي الدول الأخرى ومن ثم تظهر هذه المتحصلات في العمليات الجارية من ميزان المدفوعات تحت بند التأمين، وزيادة هذه البند قد يعمل علي تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، أو يعمل علي تقليل العجز به مما يساعد علي سلامة الاقتصاد القومي.

● دول مستوردة للخدمة التأمينية: بالنسبة لهذه الدول، فإن الفروق التي يتحمل بها ميزان مدفوعاتها، يقابلها تغطية تأمينية إذا ما أصاب هذه الدول كارثة كبرى في إحدى السنوات. وبهذا سيكون تأثر اقتصادها من هذه الكارثة بسيطاً، لأنه سيأتي إليها تعويضات من الدول الخارجية المعاد التأمين لديها.

ثانياً: الأهمية الاجتماعية للتأمين:

بالإضافة للأهمية الاقتصادية للتأمين، يوجد العديد من النواحي الاجتماعية التي يتضح من خلالها أهمية التأمين، منها الآتي:

1. تحقيق الاستقرار الاجتماعي للفرد وللأسرة: يساهم التأمين الاجتماعي في محاربة الفقر حيث أنه يجنب الفرد العوز والحاجة، بما يضمنه له من تعويض مادي يضمن له ولأسرته الحد الأدنى لمستوي المعيشة عن طريق تعويضه عن الخسائر التي تحدث له في دخله نتيجة مرضه أو بلوغه سن التقاعد أو تعرضه للبطالة. كما أن التأمين التجاري يوفر للفرد تعويض مادي عن الأضرار التي تتعرض لها ممتلكاته. وفي تأمينات الحياة، هناك بعض الوثائق يكون الغرض منها ضمان مبلغ ما يصرف للمؤمن له مرة واحدة أو بصفة دورية بما يضمن له الإنفاق على نفسه عند بلوغه سناً معينة يكون فيها غير قادر على الكسب، أو بما يضمن لأسرته بعد وفاته الإنفاق على شئون حياتهم. كل ما تقدم يعود بالتالي على المجتمع ككل بالاستقرار والتماسك.

2. تنمية الشعور بالمسؤولية والعمل علي تقليل الحوادث: إن ما يتميز به التأمين، أن المستأمن لا يستحق التعويض إذا ما كان هناك تدخل من المؤمن له في تحقق الخطر المؤمن منه، كما أنه في بعض أنواع التأمين يستحق المؤمن له تخفيضا في قيمة القسط إذا أتبع وسائل الوقاية والأمن، وفي بعض التأمينات الأخرى، يتحمل المؤمن له حد معين من الخسائر وتتحمل شركة التأمين ما زاد عن هذا الحد. ووجود مثل هذه الاشتراطات والتحفظات بالتأمين تنمي لدي الفرد الشعور بالمسؤولية لتجنب الخطر المؤمن منه بقدر الإمكان.

وفي الجانب الآخر، نجد أن شركات وهيئات التأمين تعمل من جانبها بأعداد البحوث والدراسات لاستكشاف أسباب تحقق الأخطار والعوامل المساعدة علي زيادة حدتها وذلك للعمل علي تقليل تكرار حدوث هذه الأخطار والحد من حدتها أن هي حدثت. فعلي سبيل المثال، تقوم هيئات التأمين بإعداد الدراسات عن مسببات حوادث العمل بالمصانع، ومن ثم توصي باتباع أنسب الوسائل لمنعها أو للحد منها ومن الخسائر الناتجة عنها. كذلك تقوم بدراسة أسباب حوادث السيارات وتعمل علي نشر التعليمات والوسائل التي تقلل من تحقق مثل هذه الحوادث، من أمثلة ذلك استخدام أحزمة الأمان أثناء القيادة. وبالطبع، يعود كل ذلك بالفوائد الاجتماعية والاقتصادية علي أفراد المجتمع ككل وليس علي هيئات التأمين أو المؤمن لهم فقط.

4. 4. تكاليف التأمين علي المجتمع

Costs of Insurance to Society:

بالرغم من أن صناعة التأمين تقدم مزايا اجتماعية واقتصادية متعددة للمجتمع، ألا أنه يجب أيضا إدراك التكاليف الاجتماعية للتأمين. تتضمن التكاليف الاجتماعية للتأمين الآتي¹⁵:

1. تكاليف القيام بالعمل.
2. المطالبات المزورة (الاحتيالية).
3. المطالبات المبالغ فيها (المضخمة).

أولا: تكاليف القيام بالعمل Costs of Doing Business :

أحد التكاليف المهمة هي تكلفة القيام بالعمل والتي تشمل: أرض، رأس مال، عمل، إلي غير ذلك، لتقديم التأمين للمجتمع. ومن المنطقي أن يتم إضافة عبء المصاريف إلي القسط الإضافي لتغطية النفقات التي تحدث بسبب العمليات اليومية. وعبء المصروفات هو المبلغ المطلوب لسداد كل النفقات، والتي تتضمن: العمولات، المصروفات الإدارية العامة، المصروفات المكتسبة، مخصصات (احتياطيات) الطوارئ والربح.

ومع ذلك يمكن تبرير هذه التكاليف الإضافية بالمزايا الاقتصادية والاجتماعية للتأمين السابق الحديث عنها. وعلي وجه الخصوص، من وجهة نظر المؤمن له، يتم تخفيض عدم التأكد المتعلق بتحقيق الخطر الذي تمت تغطيته بالتأمين.

¹⁵Gorge E. Rejda, " Principles of Risk Management and Insurance" (2001), Addison Wesley Longman, Inc.

ثانياً: المطالبات المزورة (الاحتيالية) Fraudulent Claims:

تأتي التكلفة الثانية للتأمين من خلال التعرض للمطالبات المزورة. أمثلة للمطالبات المزورة الآتي:

- افتعال حوادث سيارات لتحصيل المزايا.
 - مطالبات التأمين الصحي المزيفة.
 - بعض أصحاب وثائق التأمين علي الحياة الغير أمناء يستخرجون وثائق تأمين علي الحياة لمؤمن لهم، يتضح فيما بعد أنهم متوفيين.
 - افتعال حوادث السطو والسرقات أو أفعال التخريب وتبليغها للمؤمن.
- وهناك العديد من التصرفات الاحتيالية الأخرى.
- يؤدي سداد مثل هذه المطالبات المزورة إلي زيادة الأقساط، وبالتالي يتحمل باقي المؤمن لهم تكاليف هذه المطالبات المزورة. كما أن تعتمد بعض المؤمن لهم لإحداث خسارة بهدف الربح من وراء التأمين، يؤدي إلي خسارة مباشرة للمجتمع.

ثالثاً: المطالبات المبالغ فيها (المضخمة) Inflated Claims

ترتبط هذه التكاليف بالتعرض للمطالبات المتضخمة أو المبالغ فيها. فقد تكون الخسارة قد حدثت بالفعل عرضياً وليس بشكل متعمد أو مفتعل من جانب المؤمن له، إلا أنه يبالغ في قيمة مبلغ المطالبة والذي قد يزيد عن الخسارة المالية الفعلية، من أمثلة ذلك:

- الأشخاص المصابون بالعجز يتمارضون من أجل تحصيل دخل العجز لمدة أطول.

- تضخيم المؤمن لهم لمقدار التلف في مطالبات تصادم السيارات.
 - في قضايا المسؤولية، يطالب المحامين بمبالغ متضخمة تفوق الخسارة الاقتصادية الحقيقية للضحية.
- بشكل مجمل، مزايا التأمين تفوق التكاليف السابق ذكرها. فالتأمين يخفض القلق والخوف، ويساهم التعويض بشكل كبير في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، حيث يتم المحافظة علي الأمان المالي للأفراد والمنشآت، ومن وجهة نظر المؤمنين (شركات التأمين) يتم تخفيض الخطر الموضوعي في النظام الاقتصادي. ويمكن النظر إلي تكاليف التأمين (متمثلة في تكاليف القيام بالعمل، الخسائر التي تلحق بالمجتمع جراء التحايل والمبالغة في المطالبات السابق ذكرها) علي أنها التضحيات التي يجب أن يقدمها المجتمع للحصول علي هذه المزايا.

5. 4. تصنيفات التأمين

Classes of Insurance:

يمكن تصنيف التأمين بأكثر من طريقة ولأكثر من غرض. ومن أبرز طرق التصنيف التي تذكر في دراسة التأمين تصنيفين رئيسيين هما التصنيف النظري والتصنيف العملي¹⁶.

1. 5. 4. التصنيف من الناحية النظرية:

يهدف التصنيف هنا إلي بحث التأمين من الناحيتين القانونية والفنية. وهناك أكثر من عنصر يتخذ كأساس لإجراء هذا التصنيف من أهمها:

16 أنظر علي سبيل المثال: الخطر والتأمين، سلامة عبد الله، أستاذ دكتور، مرجع سبق ذكره ص 107 وما بعدها.

- كيفية التعاقد.

- النظام الإداري للتأمين.

- طريقة تحديد الخسارة وبالتالي التعويض.

1. 1. 4. 5. التصنيف تبعاً لكيفية التعاقد:

طبقاً لعنصر التعاقد يقسم التأمين إلى نوعين أساسيين:

الأول: التأمين الاختياري (الخاص):

ويشمل التأمينات التي يتعاقد عليها الفرد أو المنشأة بمحض اختيارهم، وذلك للحاجة الملحة لمثل هذه التغطية التأمينية، أي أنه لابد أن تتوفر هنا حرية الاختيار في التعاقد بين شركة التأمين وبين الفرد أو المنشأة. ويتضمن هذا النوع من التأمينات كافة أنواع التأمين التي تتوفر لها الأساس السابق مثل تأمين أخطار السرقة والحريق للمنازل، تأمين أخطار سرقة وحريق السيارات، تأمين الأخطار البحرية. ويطلق على مثل هذا النوع من التأمين التأمين الاختياري أو التجاري أو الخاص.

الثاني: التأمين الإجباري.

ويشمل التأمينات التي تلزم الدولة بتوفيرها للأفراد أو المنشآت أو يلزمهم بالتعاقد عليها وذلك بهدف اجتماعي أو لمصلحة طبقة ضعيفة في المجتمع، أي أن عنصر الإجبار أو الإلزام من الدولة هو أساس التعاقد هنا. ويشمل هذا النوع من التأمين كافة فروع التأمينات الاجتماعية (العجز، الوفاة، التقاعد، إصابات العمل،...)، وبعض فروع التأمينات الخاصة الإجبارية كتأمين المسؤولية من حوادث السيارات.

2. 1. 5. 4. التصنيف تبعا لطريقة إجراء التأمين أو النظام الإداري للتأمين:

هناك ثلاثة نظم إدارية يتم بها التأمين تبعا لها ينقسم التأمين إلى:

أولاً: التأمين التعاوني أو التبادلي Mutual Insurance:

هنا طريقة إجراء التأمين تعتمد علي تعاون الأفراد المعرضون للخطر وتجمعهم في اتفاقيه يتم بناء عليه تعاونهم جميعا في تعويض من يصيبه ضياع أو نقص في رأس ماله أو دخله. وعلي ذلك فإن العضو في الجماعة يطلب الضمان من غيره من الأعضاء، وفي نفس الوقت يضمن هو أيضا مع باقي أفراد الجماعة، للأعضاء الآخرين أخطارهم، ومن هنا جاءت التسمية باسم التأمين التبادلي. ولا تهدف المجموعة أساسا لتحقيق الربح، ولكن يتم توفير التغطية التأمينية للأعضاء بأقل تكلفة ممكنة.

ثانياً: التأمين التجاري Commercial Insurance:

إذا كانت طريقة إجراء التأمين تعتمد علي تجميع أخطار الأفراد الراغبين في ذلك لدي مؤمن متخصص في هذه العملية، ويقوم هذا المؤمن بتعويض كل فرد تتحقق لديه خسارة نظير دفع قسط مقدما، فإن التأمين الذي يتم بهذه الطريقة يسمى بالتأمين التجاري.

ويعتمد التأمين التجاري علي محاولة استعمال الطرق العلمية من رياضية وإحصائية للعمل علي تقليل الخطر والحوادث التي تتحقق نتيجة وجوده وما يترتب عليها من خسارة مالية. وكما سبق أن أشرنا، أن هذا يمكن الوصول إليه عن طريق تجميع وتنويع وفرز وحدات الخطر المتشابهة. ولا يمكن

القيام بمثل هذا العمل إلا بفصل شخصية المؤمن له عن شخصية المؤمن، ثم نقل عبء الخسارة من المؤمن له إلي المؤمن نظير دفع قسط التأمين (تكلفة الخطر).

ويؤدي الانفصال بين شخصية المؤمن له والمؤمن إلي ضرورة وجود عائد يغري الأخير بالقيام بعملية التأمين في صورة ربح يحققه من الأقساط المحصلة من الأفراد أو المنشآت. وعلي ذلك يكون من سمات التأمين التجاري حساب القسط بطريقة يتوفر فيها وجود ربح كاف للمؤمن.

ثالثاً: التأمين الاجتماعي Social Insurance:

يسمي التأمين بالتأمين الاجتماعي إذا كانت الطريقة التي يتم بها تعتمد علي تدخل طرف ثالث لمعاونة أحد الطرفين المتعاقدين أو كليهما، ويكون ذلك عادة في سبيل المعاونة في دفع القسط أو دفع التعويض، وخاصة إذا كان الخطر يمثل عبئاً ثقيلاً علي أفراد المجتمع عامة أو علي فئة منتجة من فئاته. ويحدث ذلك بسبب كون وحدات الخطر ذات تأثير كبير علي فئة من الأشخاص الآخرين إلي جانب تأثيرها علي أصحابها، أو علي الاقتصاد القومي، أو علي الحياة الاجتماعية للمجتمع. في مثل هذه الحالات يكون من المستحيل علي المشروعات أو الأفراد أصحاب وحدات الخطر هذه أن يقوموا بتحمل تكلفتها عن طريق دفع أقساط التأمين بمفردهم. يترتب علي ذلك أن تقوم هيئة أو فئة أو الحكومة نفسها بمساعدة هؤلاء في دفع أقساط التأمين اللازمة لتغطية هذه الأخطار الاجتماعية.

3. 1. 5. 4. التصنيف تبعاً لطريقة تحديد الخسارة وبالتالي التعويض:

وطبقاً لهذا العنصر يمكن تقسيم التأمين إلى نوعين رئيسيين:

النوع الأول: التأمينات النقدية:

وتشمل كافة التأمينات التي يصعب تقدير الخسارة المادية الناتجة عنها عند تحقق الخطر المؤمن منه، وذلك لوجود عنصر معنوي نتيجة تحقق الخطر. فنظراً لصعوبة القياس، يتم الاتفاق مقدماً بين المؤمن والمؤمن له على مبلغ التعويض المستحق عند تحقق هذا الخطر ويتمثل ذلك في مبلغ التأمين. وتعد تأمينات الحياة من أبرز التأمينات التي ينطبق عليها الاعتبار السابق لذلك سميت بالتأمينات النقدية أي التي تقدر فيها الخسارة بالنقد مقدماً والتي يجب تحملها بالكامل عند تحقق الخطر المؤمن منه.

النوع الثاني: تأمينات الخسائر:

وتشمل كافة التأمينات التي يسهل فيها تحديد الخسارة الفعلية الناتجة عند تحقق الخطر المؤمن منه. وينطبق ذلك على تأمينات الممتلكات بأنواعها المختلفة، فالتعويض هنا يتناسب مع الخسارة الفعلية بحد أقصى مبلغ التأمين المحدد في وثيقة التأمين.

4. 1. 5. 4. التصنيف تبعاً لموضوع التأمين:

عند اتخاذ موضوع التأمين كأساس للتقسيم، تتحدد أقسام التأمين في ثلاثة

أقسام رئيسية هي:

أولاً: تأمينات الأشخاص:

وهي التأمينات التي يكون فيها الشخص نفسه موضوعاً للتأمين، ومن أهمها: تأمين المرض، البطالة، التقاعد، الوفاة المبكرة، الحوادث الشخصية. ثانياً: تأمينات الممتلكات:

وهي التأمينات التي تكون فيها ممتلكات الشخص هي موضوع التأمين، ومن أهمها: التأمين من خطر الحريق، تأمينات من أخطار النقل البحري (غرق، حريق، تصادم، تلف)، تأمين من أخطار الطيران (تلف أو فقد الطائرة)، تأمين من أخطار السيارات (تصادم، حريق، تلف)، تأمين من أخطار السرقة.

ثالثاً: تأمينات المسؤولية المدنية:

وهي التأمينات المتعلقة بمسؤولية الشخص عن الأخطار التي يتعرض لها الغير بسببه، ويكون موضوع التأمين هنا هو ثروة الشخص ككل. ومن أهم هذا النوع من التأمينات: تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب المهن الحرة (أطباء، مهندسين، محاسبين؛ صيادلة، مقاولون)، تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب العقارات، تأمين المسؤولية المدنية لأصحاب السيارات.

5. 1. 5. التصنيف تبعاً للظواهر التي تسبب الخطر:

تبعاً لهذا التقسيم، ينقسم التأمين إلى مجموعتين:

الأولي: تشمل التأمينات من الحوادث التي لا يدخل الإنسان كعنصر في حدوثها، مثل: حوادث الوفاة والمرض الطبيعيين، الفيضانات، والبراكين إلى غير ذلك.

الثانية: فتشمل التأمينات التي يدخل الإنسان كعنصر في حدوثها، مثل حوادث السرقة، حوادث السيارات، المسؤولية الناتجة عن الإهمال، إلى غير ذلك.

2.5.4. التصنيف من الناحية العملية:

يفيد هذا التصنيف في نواحي متعددة، كمعرفة أنواع التأمين التي يتم التعاقد علي أساسها بين المؤمن له والمؤمن، وتفيد أيضا في تقسيم هيئات التأمين إلى أقسام نوعية متناسقة، بالإضافة إلى أنها تساعد في تحديد رأس المال اللازم لكل فرع من فروع التأمين. وأخيرا يساعد هذا التقسيم في تنفيذ أحكام قوانين الإشراف والرقابة علي هيئات التأمين. ويتوقف هذا التقسيم علي ما يجري عليه العرف في هيئات التأمين وما يرد في القوانين المدنية، وعلي هذا الأساس يختلف من دولة إلى أخرى وداخل الدولة من وقت لآخر طبقا لتشريعات التأمين بها.

6. 4. متطلبات الأخطار القابلة للتأمين

Requisites of Insurable Risks :

توجد مجموعة من الأصول والمعارف الخاصة بحرفة التأمين والتي لابد من توافرها في الخطر موضوع التأمين حتى يصبح قابلا للتأمين من النواحي الفنية. يطلق علي مجموعة الأصول والمعارف هذه متطلبات الأخطار القابلة للتأمين ويعرفها البعض علي أنها المبادئ الأساسية للتأمين¹⁷. غياب هذه المتطلبات كلها أو بعضها يخرج صناعة التأمين من

17 الخطر والتأمين، سلامة عبد الله، أستاذ دكتور، مرجع سبق ذكره ص 127 وما بعدها.

دائرة عقود المعاوضة المشروعة إلى دائرة عقود المضاربة غير المشروعة أو المقامرة أو الرهان. كما أن توفر هذه المتطلبات ضروري للحد من تعارض الآراء والمصالح بين الشخص المعرض للخطر (المؤمن له) وبين شركة التأمين (مسئول الإصدار أو مكتب التأمين) فيما يتعلق بطبيعة الخطر موضوع التأمين، ولهذا من الصعوبة التغاضي عنها لأهميتها في تأكيد سلامة عمليات الاكتتاب في التأمين وضمان حسن استقرار المحافظ التأمينية في المدى القصير وفي المدى الطويل علي حد سواء.

ونورد فيما يلي أهم هذه المتطلبات مع دراسة كل منها للتعرف علي مدي تأثيرها علي طبيعة عقد التأمين.

1. احتمالية الخطر.
2. مادية الخسارة.
3. عدم مركزية الخطر.
4. أثبات وقوع الخسارة.
5. توفر قانون الأعداد الكبيرة (إمكان حساب الاحتمالات المتوقعة).
6. الجدوى الاقتصادية للقسط.

1. 6. 4. احتمالية الخطر Potential Risk:

يقصد باحتمالية الخطر أن تتوفر ثلاثة شروط هي:

- أن يكون الحدث المسبب لوقوع الخطر محتمل الوقوع ومحتمل عدم الوقوع: فمن المعلوم أن الخطر ينتفي وجوده إذا كان الحادث (وبالتالي الخسارة المترتبة عليه) مؤكد الوقوع أو مؤكد عدم الوقوع، حيث أن الخطر

يوجد إذا كان هناك احتمال لوقوع الحادث الذي يؤدي إلى خسارة. وعلي ذلك يمكن استخدام نظام التأمين لتقليل درجة الخطورة، وبالتالي يمكن إصدار عقد التأمين في أي من صوره المختلفة.

● أن يكون الخطر مستقبلي الوقوع: ويعني ذلك أنه لا يجوز التأمين علي خطر تحقق في الماضي وقبل التعاقد علي التأمين، ويستثني من ذلك إذا كان المؤمن له يجهل فعلاً تحقق الخطر(هذا يعتبر من النادر جداً نظراً لتطور وسائل الاتصال ووسائل الإعلام مما أدى إلي سرعة معرفة الحوادث التي تقع في أي مكان في العالم). وإذا ثبت سوء نية المؤمن له يسقط حقه في التعويض ويعتبر التأمين باطلاً.

● ألا يتسبب أحد في وقوع الحادث المحقق للخطر: وقد يحدث هذا عادة عن طريق المؤمن له وليس شركة التأمين طمعا في الإثراء علي حساب الغير أو اتخاذ التأمين وسيلة للربح. فالمؤمن له الذي يعتمد تحقق الحادث وإحداث الخسارة بهدف الحصول علي مبلغ التأمين أو التعويض فهو بذلك يكون قد أخرج الخطر عن مفهومه العرضي الصحيح وتحول إلي خطر محقق الوقوع. مما يترتب عليه أن يكون من حق شركة التأمين (المؤمن) أن تمتنع عن دفع قيمة الخسارة الناتجة من هذا التسبب العمدي. والتأمين وبالتالي عقده لا يمكن أن يشمل مثل هذه الخسارات المتعمدة لأسباب عدة، أولها أن في هذا إثراء علي حساب الغير لا يجيزه العرف أو القانون، ثانياً، يؤدي هذا إلي ضياع جزء من الثروة القومية بدون وجه حق، ثالثاً وأخيراً، من الناحية الفنية البحتة فإن هذا التعمد لا يخضع لقوانين وظواهر طبيعية، مما يحرم

شركة التأمين من المقاييس والمعايير التي يمكن استنباطها، وكذلك من الملاحظات والإحصاءات الثابتة والتي تساعد على حساب القسط. وتتضح من هذا أهمية مبدأ المصلحة التأمينية (كما سيأتي الحديث عنه ضمن المبادئ القانونية للتأمين)، حيث أن توفر هذه المصلحة يقلل ويحد من تعمد وقوع الخسارة.

لذلك يقع التعمد ضمن الاستثناءات المطلقة التي ترد عادة في وثائق التأمين المختلفة والتي تنص على عدم مسؤولية شركة التأمين في تعويض المؤمن له عن الخسائر الناجمة عن تحقق الحادث المؤمن منه في هذه الحالة بالإضافة إلى عدم استحقاقه لاسترداد الأقساط المدفوعة لاستخدامه الحيلة والخداع عند المطالبة بالتعويض.

وخلاصة القول أن المقصود باحتمالية الخطر أن يكون حدوث الحادث المؤدي لوقوع الخطر احتمالياً وليس إرادياً وأن يكون هذا الحادث مستقبلياً، وألا يتدخل أحد ليسببه أو زيادة حدته عمداً. وتأسيساً على ما سبق فإن هذا المبدأ لا يمكن الاستغناء عنه بأي حال من الأحوال أو التفريط في وجوده.

2. 6. 4. مادة الخسارة Financial Loss Rule:

يقصد بهذا المتطلب أن تكون الخسارة الناتجة عن تحقق مسبب الخطر المؤمن منه خسارة مالية يمكن قياسها وليست خسارة معنوية أو نفسية، حيث أن تحديد قيمة الخسارة المعنوية مالياً يختلف من شخص إلى آخر ولهذا يصعب تحديد قيمة مالية محددة لكل خسارة معنوية.

وترجع أهمية هذا المتطلب إلى إمكانية تحديد مبلغ التأمين الذي يتخذ أساساً لحساب قسط التأمين والذي يعتبر أيضاً سقف التعويض في حالة تحقق خسارة كلية لوحدة الخطر موضوع التأمين. وهناك عدة حالات يجب تناولها ببعض من التفصيل في هذا الشأن:

- في حالة الممتلكات التي تتصف بصفات مالية أي التي يغلب عليها الطابع المادي مثل الأصول الثابتة للشركات والمصانع من مباني وآلات وأثاث وسيارات وغيرها، يمكن معرفة قيمة الأصول المعرضة للخطر كل علي حدة بالرجوع إلى عقود الإنشاءات وفواتير الشراء وغيرها من المستندات وبالتالي قبول تأمينها بموجب عقود تأمين يطلق عليها عقود التعويض تسمح بقياس كل من القسط والتعويض قياساً مادياً دقيقاً لا يترك مجالاً للاختلاف بين طرفي التعاقد في التأمين عند تحديد قسط التأمين أو عند حساب التعويض.
- في حالة الممتلكات التي يغلب عليها الطابع المعنوي مثل التحف والآثار والمجوهرات النفيسة والأحجار الكريمة والعملات الأثرية والسجاد القديم والسيارات النادرة واللوحات الفنية الشهيرة وغير ذلك، فإنه يصعب بداية تحديد مبلغ تأمين يرضي طرفي التعاقد في التأمين نظراً لتباين وجهة نظر كل منهما حول قيمة مثل هذه الأصول المعنوية، كذلك لا يمكن تعويض هذه الممتلكات عينا عن طريق إصلاح الأجزاء التالفة أو استبدال القطع الهالكة لعدم وجود بدائل أو قطع غيار لمثل هذه الممتلكات. بالإضافة إلى ذلك، أي خسارة تصيب أي جزء منها تتسبب في تلف الأصل المعنوي كلية مما يفقده

قيمته بالكامل وتعد في حكم الخسائر الكلية مما يتطلب الأمر تعويض المؤمن له تعويضاً كاملاً عن خسارته مهما كان حجمها. لذلك يستحيل علي شركة التأمين تأمين الأصول المعنوية من خلال عقود التعويض، ولكن يتم تأمينها من خلال عقود محددة القيمة مقدماً يحدد فيها مبلغ التأمين الذي يدفع نقداً عند تحقق الخسارة بغض النظر عن حجم هذه الخسارة.

● في مجال المسؤولية المدنية، قد تصدر شركة التأمين وثائق أو ملاحق تأمين المسؤولية المدنية لصالح المؤمن له تجاه الأضرار المادية أو البشرية أو كلاهما معا التي تلحق بالغير نتيجة تقصير المؤمن له، بدون تحديد مبلغ التأمين ولكن يكون معلوما مقدماً أن شركة التأمين ستتحمل أية تعويضات تقررها المحاكم.

● في مجال خسارة الأشخاص، تصدر عقود تأمينات الوفاة عادة من خلال عقود محددة القيمة مقدماً لأنه لا يمكن إغفال الخسارة المعنوية عن الخسارة المادية. ولهذا في تأمينات الوفاة دائماً لا يتناسب مبلغ التأمين مع القيمة الاقتصادية لحياة الإنسان بل يتعداها طواعية لتغطية الخسائر المعنوية المحتملة طالما أن المؤمن له قادراً علي سداد أقساط التأمين في مواعيدها.

● في التأمينات الاجتماعية، نجد أن الاشتراكات والحقوق التأمينية، والتي تصدر بها تشريعات خاصة، تتحدد وفقاً لأسس مادية بحتة لا تترك أي مجال لدخول أية نواحي معنوية أخرى.

يتبين من ذلك، أننا تنازلنا ولو جزئياً عن مبدأ الخسارة المالية، وذلك في حالة تغلب الطابع المعنوي علي الأصول وفي حالة تأمينات الوفاة.

3. 6. 4. عدم مركزية الخطر

Spread of Risk :

ويقصد بهذا المتطلب المعاني التالية:

- انتشار وحدات الخطر جغرافياً وعدم تركزها في مكان واحد
Geographical Spread of Risk : وهذا المعني له أهمية بالغة خاصة في حالة الحوادث المتصلة التي يتحقق أحدها نتيجة تحقق الآخر. مثال لذلك، الحريق الذي يشب في منزل ثم ينتقل إلى آخر يكون موجوداً في نفس المنطقة الجغرافية. لذلك تبتعد شركات التأمين عن مثل هذا التركيز الجغرافي حتى لا يقع علي كاهلها عبء سداد تعويضات متعددة من جراء حادث متصل واحد. ويرجع ذلك فنياً إلى أن درجة الخطورة الناتجة عن احتمال حدوث الحادث المتصل تكون أكبر من احتمال حدوث نفس الحادث إذا كان منفصلاً. بمعنى آخر فإن التركيز الجغرافي يؤدي إلى زيادة تكرار الحادث.

- ابتعاد المؤمن عن التعامل في الأخطار المركزة Catastrophic Loss : ويقصد بالخسارة المركزة التي تتحقق نتيجة حوادث مدمرة مثل الفيضانات والزلازل والبراكين والحروب والشغب والتمرد. فينشأ عن تحقق مثل هذه الحوادث خسائر تصيب عدداً كبيراً من وحدات الخطر المؤمنة مما يؤدي إلى زيادة الخسارة إلى حد أن تعجز شركة التأمين عن دفع التعويضات. ويرجع ذلك فنياً إلى كبر حجم الخسارة المتوقعة وذلك لكبر موضوع الخطر.

● انتشار الخطر ماليا Spread of Financial Risk: ويقصد بذلك أن لا تقبل شركة التأمين التعاقد علي مبالغ تأمين ضخمة في عقد تأمين واحد حتى لا تتركز أعمالها التأمينية في وحدات قليلة من وحدات الخطر. ذلك لأنه لو كان العقد كبير الحجم من الناحية المالية، فإن مجرد تحقق حادث واحد يؤدي إلي خسارة مالية ضخمة قد تعجز عن دفعها أو تسبب لها حرجا ماليا. فعلي سبيل المثال، قد لا توافق شركة التأمين علي التعاقد علي تأمين ممتلكات شخص واحد بمبلغ مليون دينار، بينما توافق علي التأمين علي ممتلكات مائة شخص كل بمبلغ عشرة آلاف دينار.

ولكن بسبب المنافسة في سوق التأمين، فإن هذا المبدأ لا يطبق حرفيا، بل تقبل شركات التأمين أخطاراً مركزة في القيمة وغير منتشرة جغرافيا علي أن يصاحب هذا أجراء من الإجراءات التالية:

1. الاشتراك في التأمين: وذلك بغرض تفتيت وحدات الخطر المركزة في القيمة والغير منتشرة جغرافيا، ونشرها أو توزيع قيمتها علي أكبر مجموعة ممكنة من شركات التأمين المباشرة، التي تتحمل جزء من الخسارة عند تحققها نظير أن يدفع لكل منهم جزء من القسط المدفوع.

2. إعادة التأمين: يقوم إعادة التأمين بدور هام في صناعة التأمين، فمعيدو التأمين يقدمون خدمة لشركات التأمين تناظر تلك التي تقدمها شركات التأمين إلي المؤمن لهم، حيث يتقاسم معيد التأمين مع شركة التأمين الأخطار مما يقوي مركزها المالي ويحفظ لها الاستمرار في عملياتها التأمينية. ولهذا

تلجأ شركات التأمين إلى التأمين علي الأخطار المركزة والعالية القيمة التي قبلت التأمين عليها، لدي معيدو التأمين.

4. 6. 4. إثبات وقوع الخسارة

Determination of Loss:

ويقصد بهذا المتطلب أن يكون في الإمكان تحديد ناتج تحقق الخطر بصورة دقيقة من حيث:

1. القيمة: يشترط أن يكون في الإمكان تحديد قيمة الخسارة المالية التي يجب التعويض عنها عند تحقق الحادث.
2. مكان وقوع الخسارة: يشترط أن يكون من الممكن تحديد مكان حدوث الخسارة، وذلك لأنه في حالة عدم التأكد من مكان حدوث الحادث فذلك يؤدي إلي الإخلال بتحديد الحادث نفسه، حيث أن الحادث عادة ما يغطي في مكان بعينه دون غيره.
3. وقت تحقق الخطر: وذلك لأنه في حالة عدم إمكان التأكد من الوقت فإن ذلك يؤدي إلي الإخلال بشرط مدة التغطية في وثيقة التأمين. ويتم تحديد مدة التأمين ضمن الشروط الخاصة لعقد التأمين موضحة بداية ونهاية التأمين بدقة متناهية. فإذا وقع الحادث قبل بداية التعاقد، أي في خلال مراحل إجراءات التعاقد في التأمين وامتد أثره إلي ما بعد بداية التأمين، امتنعت شركة التأمين عن سداد التعويض عن الخسائر المتحققة لعدم مسؤوليتها عن تغطية الحادث المؤمن منه لوقوعه قبل بدء التأمين، ويستثنى من ذلك حالة وجود تغطية مؤقتة بقسط إضافي تسمح بتغطية الخطر أثناء مراحل التعاقد،

كما في التأمين البحري وتأمين الطيران. ومن ناحية أخرى، فإن وقوع الخطر المؤمن منه خلال الساعات الأخيرة علي انتهاء عقد التأمين وامتداده لساعات بعد انتهاءه، كما في حالة تأمينات الحريق، فإن شركة التأمين تكون ملزمة بتعويض تلك الخسائر باعتبار أن وقوع حادث الحريق كان سابقاً لانتهاء مدة التأمين. كذلك في تأمينات الوفاة، تعتبر الوفاة بحادث (والذي يترتب عليه حصول المستفيد أو الورثة الشرعيون علي مبلغ تأمين أكبر مما لو كانت الوفاة عادية)، إذا وقعت خلال الثلاثة شهور اللاحقة لوقوع حادث للمؤمن عليه، حتى لو وقع الحادث قبل انتهاء مدة التأمين بساعات محدودة.

4. سبب وقوع الخسارة (تحديد التغطية التأمينية): هذا الشرط قد يكون من أصعب الشروط حيث أن مجال مسببات الأخطار يعد مجالاً غير محدود، باعتبار أن مسببات الأخطار متعددة ومتجددة ولا يمكن حصرها. لذلك فإن شركات التأمين تحرص علي أن ترد استثناءات معينة ضمن شروطها العامة تخص مجموعة من المسببات التي لا يمكن تأمينها كما في استثناء مسببات أخطار الحروب و المسببات الطبيعية كالأعاصير والبراكين، في وثائق تأمين الحريق لاستحالة تطبيقه علي العقارات والمباني موضوع التأمين، حيث تستثني أخطار الحروب لاستحالة تطبيقه علي العقارات والمباني، بينما تستثني المسببات الطبيعية لصعوبة حساب احتمالاتها وعدم انضباطها إحصائياً من جهة ولجسامة الكوارث التي تنجم عنها من جهة أخرى.

وقد ترتب علي أهمية الشروط الأربعة السابقة، وجود شروط عامة في عقد التأمين تشترط علي المؤمن له أن يقوم بإبلاغ أكثر من جهة لإثبات حدوث

الحادث ووقوع الخسارة وتحديد مكان وزمان ومقدار الخسارة. ويظهر ذلك بوضوح في تأمين السيارات والحريق حيث يتم عمل محاضر رسمية عن طريق الشرطة إلى جانب ضرورة إبلاغ شركة التأمين لتقوم بعمل بعض التحريات اللازمة تجاه التحقق من حدوث الحادث.

وجدير بالذكر أن أهمية هذا المبدأ تقل تدريجياً عندما تكون سمعة المؤمن له طيبة لدى شركة التأمين. في مثل هذه الحالات يمكن التغاضي نسبياً عن هذا المبدأ وعلي وجه الخصوص إذا كانت معاملات المؤمن له مع شركة التأمين مستمرة وتقوم علي حسن النية والثقة المتبادلة.

5. 6. 4. توفر عدد كبير من الوحدات المعرضة للخطر

Large Number of Exposure Units :

هذا المتطلب ضروري حتى يكون في الإمكان تطبيق قانون الأعداد الكبيرة ومن ثم حساب الاحتمالات المتوقعة Calculation of Probability ، حيث تعتمد الفكرة الأساسية للتأمين علي تجميع أكبر قدر ممكن من الوحدات المتجانسة والمتشابهة المعرضة للخطر وتصنيفها وفقاً لطبيعتها والاستفادة من هذه الأعداد الكبيرة في تكوين جداول الخبرة الإحصائية الخاصة بأعداد الحوادث وقيم الخسائر التي وقعت في الماضي والتي يمكن بمعالجتها بالأساليب الرياضية والإحصائية المناسبة تقدير احتمال وحجم الخسارة المتوقعة. فإذا توفر قانون الأعداد الكبيرة لفرع أو أكثر من فروع التأمين، تكون الاحتمالات المتوقعة أقرب ما يمكن من الاحتمالات الفعلية، كما تكون الخسائر الفعلية أيضاً قريبة بدرجة كبيرة من الخسائر المتوقعة، وبالتالي

تتمكن شركات التأمين من حساب الأقساط بدقة عالية ويحدث الاستقرار والاستمرار لعمليات التأمين في المدى القصير وفي المدى الطويل علي حد سواء.

وفي حالة عدم توفر قانون الأعداد الكبيرة في فرع من فروع التأمين يصعب بطبيعة الحال حساب الاحتمالات المتوقعة والخسائر المتوقعة بدقة كافية وبالتالي يصعب حساب الأقساط، فإما أن تكون مبالغ فيها بالزيادة بدرجة تجعل العملاء ينفرون من التأمين أو تكون أقل من الحد اللازم مما يعرض شركة التأمين لنتائج تأمينية سيئة.

ونظرا لأن نسبة لا يستهان بها من الأخطار لا يتوفر لها قانون الأعداد الكبيرة، مثل التأمينات الهندسية وتأمينات قطاع البترول وتأمينات الطيران والتأمينات البحرية وتأمينات المسؤولية المدنية لأصحاب المهن وغيرها، فإن شركات التأمين تعتمد في حساب أقساط هذه الأخطار علي أسعار التأمين التي ترد إليها من الشركات العالمية للتأمين وشركات إعادة التأمين المتخصصة، ومن جماعة تأمين اللويدز في لندن حيث يتوفر لدي تلك المنشآت التأمينية العدد الكبير من وحدات الخطر والخبرة اللازمة لتسعير تلك الأخطار.

بصفة عامة، توفر قانون الأعداد الكبيرة يتوقف عليه نجاح واستقرار العمليات التأمينية في كل من: التأمينات التجارية، التأمينات الاجتماعية، التأمين الذاتي (التمويل الذاتي)، والتأمين التعاوني ذو الاشتراكات المقدمة، حيث يمكن تحديد الحقوق التأمينية والخسائر المتوقعة والمزايا المستحقة لكل

منها بدقة متناهية، كما أن عدم توفر قانون الأعداد الكبيرة لمثل هذه المنشآت التأمينية يعرضها للانهييار والعجز المالي ما لم يكن هناك ضمان حكومي كما في حالة التأمينات الاجتماعية أو اتفاقيات إعادة التأمين للأنواع الأخرى.

أما التأمينات التعاونية ذات الحصص البحتة والتي تعقد في مجال تأمينات الأشخاص أو الممتلكات بدون تحديد اشتراكات مقدمة، فإن غياب قانون الأعداد الكبيرة لا يؤثر علي حسن سير التأمين حيث تعتمد هذه المنشآت علي توزيع الخسائر المحققة علي المشتركين وفقاً للحصص المتفق عليها مقدماً.

الفصل الخامس

المبادئ القانونية الأساسية

لعقود التأمين

مقدمة:

تخضع عقود التأمين لبعض المبادئ أو الشروط القانونية الخاصة التي استمدت من التشريعات التي نظمت عمليات التأمين. توافر مثل هذه المبادئ في عقد التأمين يبعد عنه شبهة المضاربة ولا يكون مجالاً للإثراء غير المشروع بما يتنافى مع القواعد العامة بالمجتمع. وتنحصر هذه المبادئ في ستة مبادئ هي¹⁸:

- | | | |
|--|---|-----------------------|
| وتخضع كافة عقود التأمين لهذه المبادئ الثلاثة. | { | 1. المصلحة التأمينية. |
| | | 2. منتهي حسن النية. |
| | | 3. السبب القريب. |
| تسري علي عقود تأمين الممتلكات والمسؤولية المدنية ولا تسري علي عقود الحياة. | { | 1. التعويض. |
| | | 2. المشاركة. |
| | | 3. الحلول. |

1. مبدأ المصلحة التأمينية

Principle of Insurable Interest :

يعتبر مبدأ المصلحة التأمينية من أهم المبادئ التي تخضع لها جميع أنواع عقود التأمين. وتتوافر المصلحة التأمينية عندما توجد علاقة معينة بين

18 الخطر والتأمين، سلامة عبد الله، أستاذ دكتور، مرجع سبق ذكره، ص 139 وما بعدها.

الشخص طالب التأمين (المؤمن له) وبين موضوع التأمين بحيث يترتب علي بقاء الشخص أو الشيء موضوع التأمين نفعاً معنوياً أو مادياً أو كليهما للمستفيد من التأمين أو يترتب علي فناء الشخص أو الشيء موضوع التأمين خسارة معنوية أو مادية للمستفيد من التأمين.

بالنسبة لتأمينات الممتلكات والمسؤولية

Property and Liability Insurance:

يعني هذا المبدأ أنه لا يجوز للشخص أن يؤمن علي شيء إلا إذا كان له مصلحة في عدم تحقق الخطر بالنسبة لهذا الشيء، ولا تشترط الملكية لتوفر هذه المصلحة، فالمسؤولية القانونية المحتملة تعتبر مصلحة تأمينية، علي سبيل المثال: مالك المبني له مصلحة في عدم احتراقه، الدائن المرتهن له أيضاً مصلحة تأمينية في العقار المرهون، كذلك لمتعهدي النقل والتخزين مصلحة تأمينية في سلامة الممتلكات التي في حوزتهم حيث أنهم مسئولين عن سلامتها قانوناً.

بالنسبة للتأمينات النقدية:

المقصود بالتأمينات النقدية بصفة أساسية هو تأمينات الحياة Life Insurance، بالطبع لأي فرد مصلحة تأمينية لشراء تأمين علي حياته. وهذا يخضع لقواعد اكتتاب المؤمنين المتعلقة بالحد الأقصى لمبلغ التأمين الذي يمكن اكتتابه علي أي حياة فردية. كذلك يمكن للشخص المتقدم بطلب شراء تأمين علي حياته أن يحدد المستفيد بدون اشتراط وجود مصلحة تأمينية له. فيما عدا ذلك، فإن مبدأ المصلحة التأمينية يتطلب أن يكون

للشخص الراغب في شراء وثيقة تأمين علي حياة شخص آخر مصلحة في بقاءه علي قيد الحياة، والمصلحة هنا ليست مادية فقط، بل معنوية أيضاً. فللعائلة مصلحة تأمينية (مادية ومعنوية) في رب العائلة الذي ينفق عليها ويعولها، بجانب كونه مصدر الحب والحنان والرعاية والقدوة والمثل الأعلى لأفراد عائلته. وتعتبر رابطة الدم ورابطة الزواج كافية لتوفر هذه المصلحة. فعلي سبيل المثال، يمكن للزوج شراء وثيقة تأمين علي حياة زوجته ويعين كمستفيد، وبالمثل للزوجة. ومع ذلك، لا تدعم الروابط الأسرية البعيدة المصلحة التأمينية.

إذا كانت هناك مصلحة مالية Pecuniary Interest، فإنه يمكن تحقيق متطلب المصلحة التأمينية في التأمين علي الحياة. فقد تؤمن منشأة علي حياة موظف له أهمية بالنسبة لها أو قد يؤمن شريك متضامن علي حياة شريكه. كذلك صاحب العمل يعد مسئولاً عن الحوادث التي قد تصيب عماله أثناء أو بسبب العمل ومن هنا فإنه يؤمن نفسه ضد هذا الخطر بشراء وثيقة تأمين إصابات العمال.

1. 1. 5. الهدف من اشتراط توافر المصلحة التأمينية:

1. تحديد الحد الأقصى للتعويض: يساهم مبدأ المصلحة التأمينية (فيما عدا عقود التأمين علي الحياة) في تحديد قيمة التعويض الذي يمكن للمستفيد أن يحصل عليه من المؤمن. فمن المعلوم أن عقود تأمين الممتلكات والمسؤولية، ما عدا عقود تأمين الممتلكات المحددة القيمة، تغطي خسائر المؤمن له الفعلية والتي تتحدد بمصلحته التأمينية في الشيء موضوع

التأمين. فإذا كان الدائن المرتهن قد أمن علي عقار بمبلغ 150,000 دينار، وعند احتراق المبني أتضح أن الدين هبط إلي 100,000 دينار، فإن مصلحته التأمينية تكون في حدود 100,000 دينار فقط. كذلك إذا أمن شخص علي سيارته الجديدة المشتراه بالتقسيط بمبلغ 100,000 دينار وعند وقوع الحادث كان قد سدد نصف قيمتها فقط، فإنه طبقاً لهذا المبدأ يقتسم التعويض مع الشركة التي أشتري منها السيارة، لأنها مازالت مالكة لنصف السيارة.

2. تحديد من لهم الحق في شراء عقد التأمين: تحديد من لهم الحق في شراء عقد التأمين يبعد عمليات التأمين عن الأخطار الشخصية المتعمدة والأخطار التي تنشأ عن إهمال المستأمن واستهتاره، وفي ذلك قضاء علي التفكير في ارتكاب جرائم القتل أو الحرق عمداً.

3. إبعاد عقد التأمين عن عقود الرهان والمقامرة Gambling: حيث لا تتطلب مثل هذه العقود وجود هذه المصلحة عند إبرام عقودها. إذا لم تتوفر المصلحة التأمينية، فإن العقد سيكون عقد مقامرة، وسوف يكون ضد المصلحة العامة. علي سبيل المثال، إذا أمن شخص علي ملكية شخص آخر، فقد يأمل في حدوث خسارة سريعة تصيب ممتلكات هذا الشخص. بالمثل، فإذا أمن شخص علي حياة شخص آخر فقد يأمل في حدوث وفاة مبكرة له.

4. تقليل الأخطار المتعمدة: إذا لم تتواجد المصلحة التأمينية، سيتمكن الشخص الغير أمين من شراء عقود تأمين علي ممتلكات الغير ثم يعتمد

إحداث خسارة لهذا الغير. كذلك إذا لم توجد مصلحة تأمينية في تأمينات الحياة، قد يكون هناك دافع لقتل المؤمن عليه من أجل الحصول علي العائد.

2. 1. 5. وقت توافر المصلحة التأمينية:

اختلفت القوانين المنظمة لعقد التأمين بشأن وقت توافر المصلحة التأمينية، ففي عقود تأمينات الممتلكات، إذا كانت العقود شخصية (والتي فيها لا يتحول عقد التأمين تلقائياً إلي شخص آخر دون موافقة المؤمن)، فيقتضي الأمر توفر المصلحة التأمينية عند التعاقد وعند تحقيق الخطر والمطالبة بالتعويض. علي سبيل المثال، إذا باع شخص منزله (المغطي تأميناً من خطر الحريق) لشخص آخر ووقع حريق قبل إلغاء التأمين علي المنزل، فلا يستطيع الحصول علي مبلغ التعويض حيث لم يعد له مصلحة تأمينية في الملكية.

أما في العقود غير الشخصية (وهي عقود تأمين يمكن تحويلها من مستأمن إلي آخر دون الحاجة إلي موافقة المؤمن) فيشترط ضرورة توافر المصلحة التأمينية عند وقوع الحادث وتحقيق الخسارة، أما عند التعاقد فيكتفي بأن يكون هناك توقع لوجود تلك المصلحة في المستقبل. فعلي سبيل المثال، في التأمين البحري عبر البحار والمحيطات، من المألوف التأمين علي شحنة العودة بعقد يسجل قبل رحيل السفينة، ومع ذلك، يمكن ألا تغطي البضائع علي أنها ملكية للمؤمن له حتى تصبح علي ظهر السفينة. وعلي الرغم من أن المصلحة لم تتواجد عند كتابة العقد، فلا يزال في إمكان المؤمن له

الحصول علي مبلغ التأمين إذا كان له مصلحة تأمينية في البضائع في وقت وقوع الخسارة.

أما في عقود تأمينات الحياة، فيتجه الرأي إلي ضرورة توافر المصلحة التأمينية عند التعاقد وليس هناك داع إلي بقاء تلك المصلحة سارية خلال مدة التعاقد أو عند تحقق الحادث ويرجع السبب في ذلك إلي طول مدة عقود التأمين علي الحياة وطبيعة القسط المدفوع الذي يحوي جزءا ادخاريا لا يستهان به مما يسبب خسارة للمؤمن له في حالة النص علي ضرورة إنهاء العقد عند زوال المصلحة التأمينية. من جهة أخرى، التأمين علي الحياة ليس من عقود التعويض، ولكن وثيقة محددة القيمة تدفع للمستفيد كمبلغ محدد في حالة وفاة المؤمن عليه، ولهذا لا يلتزم المستفيد بإيضاح أن الخسارة حدثت بناء علي وفاة المؤمن عليه. فعلي سبيل المثال، إذا قامت زوجة بشراء وثيقة تأمين حياة لزوجها، وبعد ذلك تم الطلاق، يكون من حقها الحصول علي عائد الوثيقة في حالة وفاة زوجها السابق إذا كانت حافظت علي سريان التأمين.

2. 5. مبدأ منتهي حسن النية

Principle of Utmost Good Faith:

يخضع لهذا المبدأ كافة عقود التأمين سواء أكانت وثائق تأمينات أشخاص أو ممتلكات أو مسؤولية مدنية، مثله مثل مبدأ المصلحة التأمينية. ويقضي هذا المبدأ بأنه يجب علي المؤمن له أن يدلي إلي المؤمن بجميع الحقائق أو الأمور الجوهرية المتعلقة بالخطر المؤمن عليه من ناحية، كذلك يجب علي

المؤمن أن يطلع المؤمن له بجميع البيانات والمعلومات الصحيحة المتعلقة بشروط العقد من ناحية أخرى. ويجب استمرار مبدأ منتهي حسن النية أيضا بعد صدور عقد التأمين وأثناء سريانه، إذ يجب علي المؤمن له إبلاغ المؤمن أولا بأول بجميع البيانات والمعلومات التي تطرأ علي وحدات الخطر أثناء مدة التأمين¹⁹.

وترجع أهمية هذا المبدأ من وجهة نظر المؤمن، إلي أنه يكون غريبا عن وحدات الخطر المطلوب التأمين عليها، ولا يمكنه تكوين فكرة واضحة عن طبيعة الخطر ومداه وجودته إلا عن طريق استخدام المعلومات والبيانات التي يدلي بها المؤمن له، ولذلك يحق له الإلمام بكافة الحقائق والأمر الجوهري (ويقصد بها تلك التي لو عرفها المؤمن وقت التعاقد لأثرت علي حكمة بقبول أو رفض طلب التأمين، أو بتقدير قيمة القسط، أو بتحديد الشروط التي يقبل بها التأمين).

وهناك ثلاثة مفاهيم مهمة متعلقة بمبدأ منتهي حسن النية لها مدلولات قانونية هي²⁰:

1. الإدلاء بالبيانات.

2. الإخفاء.

3. الضمان.

أولا: الإدلاء بالبيانات

Representation:

19 الخطر والتأمين، أ.د. سلامة عبد الله، مرجع سبق ذكره.

20 Principles of Risk Management and Insurance , Gorge E. Rejda

الإدلاء بالبيانات هو الإقرارات التي يقوم بها طالب التأمين، علي سبيل المثال، علي طالب التأمين الإجابة عن الأسئلة الواردة في طلب التأمين. الأهمية القانونية للإدلاء بالبيانات هي أن عقد التأمين يكون قابلاً للبطلان إذا كان هناك إدلاء ببيانات خاطئة. والبيانات الخاطئة هذه قد تكون: جوهرية، بمعنى أن المؤمن إذا علم الحقائق الفعلية، فلن يصدر الوثيقة أو يصدرها بنود مختلفة.

مزيفة: يعني أن الإقرار غير حقيقي ومضلل.

محرفة: تعني أن الإقرار لا يطابق الواقع تماماً.

ثانياً: الإخفاء Concealment:

الإخفاء هو عدم صدق متعمد من طالب التأمين في إظهار حقيقة جوهرية للمؤمن. الإخفاء هو نفسه كعدم الإفصاح Nondisclosure أي أن طالب التأمين يتعمد عدم تقديم معلومات جوهرية للمؤمن. الأثر القانوني لإخفاء البيانات الجوهرية يكون كالتحريف، أي يكون العقد قابلاً للبطلان من جانب المؤمن.

ثالثاً: الضمان Warranty:

الضمان هو إقرار بالحقيقة أو تعهد من جانب المؤمن له، يكون جزءاً من عقد التأمين ويجب أن يكون حقيقياً إذا كان هناك مسؤولية علي المؤمن بناء علي العقد. علي سبيل المثال، قد يتعهد صاحب مخزن بأن يكون نظام الإنذار ضد السرقة والسطو جيداً وعملياً في جميع الأوقات. الأثر القانوني

لنقص الضمان هو بطلان العقد من جانب المؤمن إذا كان نقص الضمان جوهريا أو إذا أدى إلى زيادة مسبب الخطر أو ساهم فعليا في الخسارة.

1. 2. 5. جزاء الإخلال بمبدأ منتهي حسن النية:

يترتب علي الإخلال بمبدأ حسن النية إما أن يصبح العقد باطلا أو قابل للبطلان أو أن تعدل شروطه، كما هو موضح فيما يلي:

1. الإدلاء ببيانات جوهريّة خاطئة أو إخفاء بيانات جوهريّة، وبسوء نية بقصد الغش والتضليل والحصول علي تأمين بشروط أحسن وقسط أقل، في مثل هذه الحالات يبطل العقد بطلانا مطلقا. مثال ذلك:

- عدم ذكر وجود مفرقات في المبني موضوع التأمين في حالة التأمين من خطر الحريق.

- أخفاء المؤمن له كونه كثير التغيب عن سكنه الخاص لفترات زمنية طويلة في حالة التأمين من خطر السرقة.

- إخفاء وجود مرض وراثي في العائلة يسبب الوفاة المبكرة في حالة تأمينات الحياة.

- حالة تغيير النشاط بدون إبلاغ المؤمن بذلك.

ويترتب علي بطلان العقد حق المؤمن في الاستيلاء علي القسط أو جزء القسط المدفوع مقدما، ولكن يقع عليه عبء إثبات الإخلال بمبدأ منتهي حسن النية.

2. إخفاء بيانات جوهرية بحسن نية يكون العقد قابلاً للبطلان: والمقصود أن يكون الإخفاء بسبب السهو وعدم الانتباه أو الاعتقاد بأن الأمر غير جوهري. مثال ذلك:

- إجابة زوجة حامل إلى سؤال طبيب شركة التأمين بأنها ليست حاملاً.
- حالة وجود مركز خطر (مصنع كيماويات مثلاً) بجوار المنزل المؤمن عليه.

ويقع علي المؤمن إثبات أهمية البيانات التي أخفاها المؤمن له، ويقوم الأخير بإثبات حسن نيته.

3. إخفاء بيانات غير جوهرية فإن العقد لا يبطل ولكن يجب تعديل شروطه: مثال ذلك:

- الأمور التي يعرفها الجميع (كوجود حالة حرب مثلاً).
- الأمور التي تقلل من درجة الخطر المؤمن منه (كوجود نقطة إطفاء حريق بجوار المبني المؤمن عليه من خطر الحريق).

4. إخفاء بيانات غير جوهرية بحسن نية لا يبطل العقد: مثال ذلك:

- أجراء ديكورات أو طلاء أو تغيير الأثاث والمفروشات في المبني المؤمن عليه من خطر الحريق خلال فترة سريان عقد التأمين.

2. 2. 5. توافر المبدأ من جانب المؤمن:

يسري مبدأ حسن النية علي طرفي العقد كما سبق ذكره. حيث يتطلب الأمر من المؤمن بالاً يدلي ببيانات مضللة للمؤمن له بقصد التأثير عليه لشراء التأمين، أو يقبل التأمين علي شيء أصبح غير ذات موضوع كأن يؤمن علي

بضاعة يعلم بأنها وصلت فعلا لميناء الوصول، أو يضيف للوثيقة شروطا خاصة لم يكن قد أئفق عليها مع طالب التأمين. ويعتبر إخلال المؤمن بأي من الشروط السابقة إخلال بمبدأ منتهي حسن النية تجاه المؤمن له. وهنا يحق للأخير فسخ العقد.

لكن نادرا ما يخل المؤمن بهذا المبدأ تجاه المؤمن له، لأنه عادة ما يطلب المؤمن من المؤمن له بالتوقيع علي شروط العقد الواردة بوثيقة التأمين، ومجرد التوقيع، يعفي المؤمن من الإخلال من هذه المبدأ.

3. 2. 5. وقت توافر المبدأ:

يجب توافر مبدأ منتهي حسن النية من جانب طرفي العقد عند التعاقد وأثناء سريان العقد. كذلك عند تحقق الخطر والمطالبة بالتعويض، ولهذا يجب علي شركة التأمين إذا حدث أي تغير في الشروط أو الأسعار أن تخطر المؤمن له في الحال. ويجب علي المؤمن له عند تحقق الخطر أن يخطر الشركة في أقرب وقت ممكن بالحقائق المتعلقة بالحادث ومسبباته والخسائر والمستنقذات من الحادث وغير ذلك.

وحتى يمكن الإقلال من الإخلال بهذا المبدأ فإنه يتعين علي شركة التأمين أن تقوم بعمل التحريات اللازمة والمعاينة الفعلية للشيء موضوع التأمين للتأكد من صحة البيانات والمعلومات التي يدلي بها المؤمن له، كما يجب علي المؤمن له أن يقرأ الشروط العامة والخاصة بدقة ويستوضح أي شروط غير مفهومة قبل أن يوقع علي الوثيقة.

3. 5. مبدأ السبب القريب

Principle of approximate Cause :

يسري أيضا هذا المبدأ علي كافة عقود التأمين بدون استثناء، ويقصد به أن تقوم هيئة التأمين بالوفاء بالتزامها المحدد في عقد التأمين سواء اتخذ هذا الالتزام صورة تعويض الخسارة أو دفع مبلغ معين، إذا كان الخطر المؤمن منه هو السبب القريب للخسارة. والسبب القريب هو السبب الفعال الذي يكون قادرا علي بدء سلسلة من الحوادث تؤدي في نهايتها إلي وقوع الخسارة بدون تدخل من أي قوة خارجية مستقلة أخرى. وعلي هذا الأساس فإن المؤمن لا يلتزم بالدفع إلا إذا كانت الخسارة التي حلت بالمؤمن له تمثل نتيجة مباشرة للخطر المؤمن منه. وبمعني آخر فإنه لا بد من توافر السببية بين الخسارة التي لحقت بالشخص أو الشيء موضوع التأمين والخطر المؤمن منه حتى يكون من حق المؤمن له الحصول علي التعويض.

ونلاحظ هنا الآتي²¹:

1. إذا كان الحادث المؤمن منه هو السبب الوحيد للخسارة، فلا يوجد أي إشكال بخصوص أحقية المؤمن له في الحصول علي التعويض.
2. إذا لم يكن الحادث المؤمن منه هو السبب الوحيد للخسارة، أي أنه كانت هناك حادث أو حوادث أخرى اشتركت في إحداثها، فإن الحصول علي التعويض يتوقف علي:

21 أنظر علي سبيل المثال: الخطر والتأمين، أ.د. سلامة عبد الله، مرجع سبق ذكره.

- كون الحوادث الأخرى هذه غير مستثناة من التغطية: في هذه الحالة تعتبر المطالبة صحيحة.
- كون الحوادث الأخرى مستثناة من التغطية، وكان من الممكن تخصيص الخسائر الناتجة من تحقق كل حادث علي حده، وجب علي المؤمن دفع التعويض عن الخسارة الناشئة عن الحادث المؤمن منه فقط.
- كون الحوادث الأخرى مستثناة من التغطية، وكان من الصعب تخصيص الخسائر الناتجة من تحقق كل حادث علي حده، فإن المطالبة تعتبر غير صحيحة إلا بعد توزيع الخسارة علي الحوادث المتعددة بطريقة فنية مقبولة، ويدفع المؤمن نصيبه في الخسائر فقط.
- 3. إذا كان الحادث المؤمن منه قد بدأ بسلسلة من الحوادث المتعاقبة أدت في النهاية إلي تحقق الخسارة، أو إذا جاء الحادث في سلسلة حوادث بدأها حادث آخر ولكن لم يدخل ضمن هذه الحوادث أي خطر مستثني من التغطية، فإن المطالبة تكون صحيحة.
- 4. إذا جاء الحادث في سلسلة حوادث بدأها حادث آخر ولكن تدخل في هذه السلسلة حادث مستثني وكان سابقا في الحدوث للحادث المؤمن منه، فإن المطالبة تكون غير صحيحة إذ تعتبر الخسارة نتيجة مباشرة للحادث المستثني.
- 5. في الحالات التي ينشأ فيها سلسلة من الحوادث غير المتصلة، فإن المطالبة تكون صحيحة بالنسبة للخسارة الناتجة عن الحادث المؤمن منه فقط.

أمثلة:

1. في تأمينات الحريق تتوقف شركة التأمين عن تعويض المؤمن له إذا كان السبب القريب للحادث يرجع إلى أحد المسببات الطبيعية أو العامة الواردة ضمن الشروط العامة لوثيقة التأمين مثل البراكين أو الغزو أو الحروب أو غيرها، أما إذا وقع حادث الحريق لغير هذه الاستثناءات فإن شركة التأمين تكون ملزمة بسداد التعويض للمؤمن له باعتبار أن السبب القريب للحادث ليس من ضمن الاستثناءات الواردة ضمن الشروط العامة لوثائق تأمينات الحريق. بمعنى أنه إذا وقع انهيار أو تصدع للمبني المؤمن عليه من جراء انفجار أنبوب غاز في أحد الوحدات السكنية في المبني المؤمن عليه فإن شركة التأمين تكون ملزمة بتعويض المؤمن له عن خسارته في هذا الحادث وبحد أقصى ما يعادل مصلحته التأمينية في عقد التأمين.
2. في وثائق تأمينات حوادث العمل يستحق العامل تعويض العجز حسب نسبته إذا تبين للجنة الطبية التي تقرر حالة العجز أن الإصابة كانت بسبب العمل ولها أن تبين ذلك بكافة طرق الإثبات الممكنة، ولكن إذا احتوي تقرير اللجنة الطبية أن السبب القريب للحادث ليس بسبب العمل، فإن شركة التأمين تمتنع عن سداد التعويض.
3. تحتوي الشروط العامة لوثائق تأمين الحريق على مجموعة استثناءات مطلقة، وإذا تحقق أي من هذه الاستثناءات المطلقة، تمتنع الشركة عن سداد التعويض للمؤمن له، تشمل هذه الاستثناءات المطلقة التالي علي سبيل المثال:

- تمتنع الشركة عن أداء التعويض للمؤمن له إذا تبين أنه قد تسبب بفعله أو بتحريض منه أو بتواطئه مع الغير أو بإهماله الجسيم في وقوع الحادث المؤمن منه.
- تمتنع الشركة عن أداء التعويض للمؤمن له إذا تبين أن السبب القريب أو الفعال أو المباشر لوقوع حادث الحريق في المبني المؤمن عليه كان بسبب انهيار أو تصدع المبني كنتيجة لظهور عيوب هندسية.

4.5. مبدأ التعويض

Principle of Indemnity:

ويقوم هذا المبدأ علي أساس أنه لا يجوز إطلاقاً أن يزيد التعويض الذي يدفعه المؤمن للمؤمن له أو المستفيد عن قيمة الخسارة الفعلية ولا يتعدي بأي حال من الأحوال حدود مبلغ التأمين أو قيمة الشيء موضوع التأمين أيهما أقل عند تحقق الخطر المؤمن منه.

ومبدأ التعويض له هدفان أساسيان هما:

الهدف الأول: منع المؤمن له من تحقيق أي ربح من وراء عقد التأمين وقصر الهدف من التأمين علي تعويض الخسارة فقط.

الهدف الثاني: تخفيض مسببات الخطر الإرادية (المتعمدة) Moral hazard. فمن الواضح أن غياب مبدأ التعويض والسماح للمؤمن له بالحصول علي مبلغ يزيد عن مقدار الخسارة الفعلية التي لحقت به قد يدفعه إلي افتعال الخسارة مما يجعل التأمين مصدراً للإضرار بالمجتمع.

وتأكيداً لدور التأمين باعتباره أداة فقط لتعويض الخسارة، تحتفظ هيئات التأمين لنفسها بالحق في اختيار الكيفية التي يتم بها تعويض المؤمن له عن الخسارة التي لحقته، وذلك بأحد الأساليب التالية:

1. دفع قيمة الخسارة نقداً.
 2. إصلاح الشيء الذي لحقه الضرر وإعادته إلى حالته الأصلية قبل تحقيق الخطر.
 3. استبدال الأصل الذي لحقه الضرر بآخر مثله تماماً.
- ويعتبر حق هيئة التأمين في الاختيار بين هذه البدائل عاملاً هاماً في الحد من المنازعات التي تنشأ بين المؤمن له والمؤمن بخصوص تقدير قيمة الخسارة.

1.4.5. تحديد القيمة النقدية الفعلية

Actual Cash Value :

ويقصد بالقيمة النقدية الفعلية، قيمة الخسارة الفعلية التي سيتم تعويض المؤمن له عنها. ويشكل مفهوم القيمة النقدية الفعلية أساس مبدأ التعويض. وهناك قواعد رئيسية تتبع عند تحديد القيمة النقدية الفعلية منها:

1. تكلفة الإحلال ناقص الإهلاك Replacement Cost Less Depreciation: بناءً على هذه القاعدة، تعرف القيمة النقدية الفعلية على أنها تكلفة الإحلال، مطروحاً منها الإهلاك. وتستخدم هذه القاعدة بشكل تقليدي لتحديد القيمة النقدية الفعلية للممتلكات في تأمين الممتلكات. وهي تأخذ في الاعتبار كلاً من التضخم والإهلاك لقيم الممتلكات عبر الزمن. تكلفة الإحلال (الاستبدال) هي التكلفة الجارية لإعادة تجديد الممتلكات التالفة

بخامات جديدة بنفس النوع والجودة. والإهلاك هو تخفيض من أجل القدم والبلى الطبيعي، والعمر، وانخفاض الحالة الاقتصادية. فعلي سبيل

المثال، في حالة التأمين علي المباني والآلات والمعدات وسائر الأصول المعمرة، تتحدد قيمة الخسارة الفعلية التي يتوقف عليها مقدار التعويض المستحق،

علي أساس القيمة الاستبدالية للأصل مطروحا منها ما يقابل الاستهلاك.

2. القيمة السوقية العادلة Fair Market Value: تبعا لهذه القاعدة، ييم

تحديد القيمة النقدية الفعلية للخسارة تبعا للقيمة السوقية المعروضة.

ويقصد بالقيمة السوقية المعروضة، السعر الذي يدفعه الراغب في الشراء

إلى الراغب في البيع في سوق حرة.

وقد تكون القيمة السوقية المعروضة لمبني ما أقل من القيمة النقدية

الفعلية المحسوبة علي أساس تكلفة الإحلال ناقص الإهلاك. وهذا الاختلاف

يرجع ألي عدة أسباب تتضمن الموقع السيئ، أو الجيرة السيئة، أو التقادم

الاقتصادي للمبني. علي سبيل المثال، في المدن الرئيسية، المنازل الكبيرة في

المناطق السكنية الأقدم تكون لها قيمة سوقية أقل من تكلفة الإحلال

ناقص الإهلاك. إذا وقعت خسارة ما، فإنه يمكن استخدام القيمة السوقية

المعروضة لتحديد قيمة الخسارة، حيث أنها تعكس قيمة الخسارة بشكل

أكثر دقة. علي سبيل المثال، إذا كانت قيمة منزل هي 170,000 دينار، وعند

حدوث الخسارة كانت القيمة السوقية هي 60,000 دينار فقط، فيجب أن

تؤخذ هذه القيمة كأساس لتحديد القيمة النقدية الفعلية.

كذلك بالنسبة للبضائع والمنتجات الطبيعية، فإن الخسارة الفعلية تتحدد علي أساس السعر الجاري لهذه الأشياء في السوق. وبالنسبة للمواد المصنوعة أو التي تحت الصنع، تتحدد قيمتها علي أساس نفقة الصنع الخاصة بها.

3. قاعدة الدليل الشامل Broad Evidence Rule: وتعني هذه القاعدة وجوب الأخذ في الاعتبار كل العوامل ذات الصلة بالموضوع التي يستخدمها الخبير المتخصص في تحديد قيمة الملكية. وتتضمن العوامل ذات الصلة بالموضوع: تكلفة الإحلال ناقص الإهلاك، القيمة السوقية المعروضة، القيمة الحالية للدخل المتوقع من الملكية، مقارنة مبيعات ملكية مشابهة، آراء المثلثين، وعوامل أخرى عديدة.

وتستخدم القيمة النقدية الفعلية كطريقة لتحديد قيمة التعويض في تأمين الممتلكات، إلا أن هناك طرقاً مختلفة تستخدم في الأنواع الأخرى من التأمين. ففي تأمين المسؤولية، يدفع المؤمن مبلغاً عن الأضرار التي يكون المؤمن له مسئولاً قانوناً عن دفعها بسبب الإصابة الجسدية أو تلف ممتلكات الغير وذلك بحد أقصى قيمة الوثيقة. وفي التأمين علي الحياة، المبلغ المسدد عند وفاة المؤمن عليه هو المبلغ الاسمي للوثيقة.

وعند تطبيق مبدأ التعويض في تأمينات الممتلكات والمسؤولية، تتوقف قيمة التعويض الذي تلتزم به شركة التأمين علي درجة كفاية التأمين. وتتحدد درجة كفاية التأمين علي ضوء مقارنة مبلغ التأمين بقيمة الشيء موضوع التأمين لحظة وقوع الخطر. وهناك ثلاثة حالات هي:

الحالة الأولى: التأمين الكافي Enough Insurance:

إذا كان مبلغ التأمين يساوي قيمة الشيء موضوع التأمين، يكون التأمين كافي ويستحق المؤمن تعويضاً كاملاً عن جميع الخسائر المحققة، حتى لو كانت الخسارة كلية. أي أنه في هذه الحالة:

التعويض = الخسارة الفعلية.

الحالة الثانية: التأمين دون الكفاية Under Insurance:

يقال أن التأمين غير كافي عندما يكون مبلغ التأمين المذكور في العقد والمدفوع علي أساسه قسط التأمين أقل من القيمة الفعلية للشيء موضوع التأمين. ويميل المؤمن له عادة إلى التقليل من قيمة الشيء موضوع التأمين عند طلب التأمين بقصد دفع أقل قسط ممكن للمؤمن.

وقد جرت العادة علي أن تترك الحرية للمستأمن في تحديد قيمة موضوع التأمين، حيث أنه الوحيد الذي يمكن أن يقرر مقدراته علي دفع قسط التأمين. أما عند حدوث الحادث وتحقق الخسارة، فيميل المؤمن له إلى المطالبة بقيمة الخسارة أيا كانت قيمتها، ويميل المؤمن إلى عدم دفع قيمة الخسارة بالكامل إذا كان التأمين المعقود غير كاف.

وتنظيماً لحالات التعويض في حالة التأمين دون الكفاية، تضيف شركات التأمين في الوثائق التي تصدرها شرطاً يسمى شرط النسبية Coinsurance Clause. وينص هذا الشرط في صيغته العادية علي أنه في الأحوال التي يكون فيها مبلغ التأمين أقل من قيمة الشيء موضوع التأمين، فإن المؤمن له يكون مؤمناً لنفسه بالفرق، ومن ثم يتحمل نسبة من الخسائر.

ويحسب قيمة التعويض الذي يلتزم المؤمن بدفعه كآتي:

$$\text{قيمة التعويض} = \text{الخسارة} \times \frac{\text{مبلغ التأمين}}{\text{قيمة الشيء المؤمن عليه وقت الحادث}}$$

ويلاحظ أن قاعدة النسبية هذه لا تطبق من تلقاء نفسها، إذ لابد لتطبيقها من أن يكون واردا في قانون التأمين للدولة نسا بذلك فيقع ملزما بالنسبة للطرفين، أو يكون النص عليها واردا كشرط من شروط عقد التأمين، وهذا هو الشائع في معظم عقود تأمين الممتلكات والمسؤولية. أما إذا كان الأمر غير ذلك فلا يجوز تطبيق شرط النسبية ويطبق مبدأ التعويض علي أساس أن التعويض يساوي الخسارة الفعلية بحد أقصى مبلغ التأمين فقط دون تطبيق قاعدة أيهما أقل، لأن مبلغ التأمين في هذه الحالة أقل من قيمة الشيء موضوع التأمين. أي أن العلاقة التي تطبق في حالة التأمين غير الكافي مع عدم النص علي تطبيق شرط النسبية هي:

$$\text{التعويض} = \text{الخسارة الفعلية (بحد أقصى مبلغ التأمين)}$$

الحالة الثالثة: التأمين فوق الكافي Over Insurance:

إذا كان مبلغ التأمين أكبر من قيمة الشيء موضوع التأمين (العبرة دائما بهذه القيمة لحظة وقوع الخطر) فيسمى التأمين فوق الكفاية وطبقا لمبدأ التعويض لا يستحق المؤمن له تعويضا أكبر من قيمة الخسارة، وهذه الخسارة لن تتعدي بأي حال قيمة الشيء موضوع التأمين أو مبلغ التأمين. فالمؤمن له لا يمكن أن يخسر أكثر من قيمة الشيء الذي يمتلكه. ولذلك فإن الخسارة سواء كانت جزئية أو كلية، فيحصل المؤمن له علي تعويض وفقا للعلاقة التالية:

التعويض = الخسارة الفعلية (بحد أقصى قيمة الشيء موضوع الخطر لحظة وقوع الخطر)

2.4.5. استثناءات مبدأ التعويض

Exceptions to the Principal of Indemnity:

الأصل في التأمين هو تعويض المؤمن له مما يصيبه من أضرار مادية في حدود ما خسره فعلا نتيجة الحادث وليس أكثر من ذلك. وهذه هي القاعدة المتبعة في عقود التأمين من الحوادث التي ينتج عنها خسارة مادية يمكن قياسها وتقدير قيمتها. مثال ذلك التأمين من أخطار الحريق علي المنازل، التأمين من أخطار العمليات الجراحية ومصاريف العلاج. وعلي ذلك فإن العرف جري علي إطلاق لفظ عقود التعويض علي مثل هذه التأمينات. وبالرغم من عمومية مبدأ التعويض إلا أن هناك بعض الأخطار التي ينتج عنها خسارة مادية يصعب قياسها بدقة تامة، كما أن قيمة الشيء موضوع التأمين المادية تختلف من وجهة نظر الأفراد والمنشآت ومن وجهة نظر هيئة التأمين، بالإضافة إلي ذلك توجد صعوبات عملية تتعلق بحساب قسط التأمين الخاص بها. كل هذه المبررات أدت برجال التأمين إلي التفكير في نوع آخر من العقود يحدد فيه المبلغ الذي يدفع للمؤمن له أو المستفيدين عند حدوث الحادث، يطلق عليه مبلغ التأمين أو المبلغ الاسمي Face Amount، ويطلق علي هذه العقود اسم العقود محددة القيمة Valued Policies ومن أمثلة هذه العقود:

1. الوثائق محددة القيمة التي تستخدم للتأمين علي التحف والمقتنيات الأثرية العائلية واللوحات النادرة.

2. وثائق التأمين علي الحياة Life Insurance Policies ، هو استثناء آخر لمبدأ التعويض. فعقد التأمين علي الحياة ليس عقد تعويض ولكن وثيقة محددة القيمة، يتم بموجبها تسديد مبلغا معيناً في حالة وفاة المؤمن عليه. والسبب في ذلك واضح، وهو أن قاعدة القيمة الفعلية النقدية (تكلفة الإحلال ناقص الاستهلاك) ليس لها معنى في تحديد قيمة لحياة الإنسان. وتجدر الإشارة هنا إلي وجود أساليب خاصة لتقدير مبلغ التأمين علي الحياة منها طريقة القيمة الاقتصادية لحياة الإنسان والتي يمكن تعريفها في أبسط المعاني بأنها القيمة الحالية لصافي دخل الفرد.

في النهاية نوضح أن مبدأ التعويض يسري علي كافة وثائق التأمين بأنواعها المختلفة فيما عدا عقود تأمينات الحياة وعقود التأمين من الحوادث الشخصية (فيما عدا عقود التأمين من المرض)، وذلك لأن حياة الإنسان أو سلامة أي عضو من أعضاء جسمه لا يمكن أن تقدر بثمن مادي لذلك فمثل هذه الوثائق لابد وأن تكون محددة القيمة أي يحدد بها مبلغ التأمين. وتجدر الإشارة إلي أن هناك طرق لقياس القيمة الحالية لدخل الفرد باستخدام نظرية الاحتمالات ومفهوم القيمة الحالية، علي سبيل المثال تقاس القيمة الحالية لصافي الدخل بالفرق بين القيمة الحالية للإيرادات المتوقعة والقيمة الحالية للنفقات المتوقعة. بشكل مجمل، فإن مبدأ التعويض يطبق علي تأمينات الخسائر (التأمينات العامة) بينما لا يطبق علي التأمينات النقدية.

5.5. مبدأ المشاركة في التأمين

Contribution Rule:

يسري هذا المبدأ علي تأمينات الممتلكات والمسؤولية المدنية (تأمينات الخسائر) ولا يسري علي التأمينات النقدية، والغرض الأساسي منه أيضا ألا يكون التأمين وسيلة للإثراء غير المشروع.

ويقضي هذا المبدأ بأنه إذا تحقق الخطر المؤمن منه في وقت يكون فيه المؤمن له مؤمنا علي نفس الشيء موضوع التأمين، وعلي نفس الخطر بوثائق تأمين سارية المفعول، لدي أكثر من مؤمن، فإن مجموعة المؤمنين تشترك جميعها في تحمل الخسارة نتيجة تحقيق الخطر المؤمن منه، كل بنسبة مبلغ التأمين لديه إلي مجموع مبالغ التأمين جميعها. أي أن نصيب كل شركة تأمين في الخسارة يتحدد بالعلاقة التالية:

$$\text{نصيب الشركة في التعويض} = \frac{\text{مبلغ التأمين لديها}}{\text{مجموع مبالغ التأمين لدي الشركات مجتمعة}} \times \text{الخسارة الفعلية}$$

ويشترط قبل تطبيق هذا المبدأ مراعاة عدم الإخلال بمبدأ التعويض الذي سبق الإشارة إليه، وشرط النسبية. بمعنى أنه إذا تم التأمين لدي أكثر من شركة وكان التأمين في مجموعة ناقصاً (دون الكفاية) فإنه ينبغي تطبيق شرط النسبية أولاً ثم يوزع الناتج طبقاً لمبدأ المشاركة. ولهذا يعد مبدأ المشاركة امتداداً لمبدأ التعويض، وذلك لأن الأخير يطبق أولاً من ناحية، ولأن الهدف من مبدأ المشاركة هو نفس هدف مبدأ التعويض.

ويشترط لتطبيق مبدأ المشاركة أيضاً أن تكون الوثائق كلها سارية المفعول عند وقوع الخطر. وكذلك يجب أن تكون الوثائق متوافقة أي متفقة في المصلحة التأمينية وتغطي نفس الشيء موضوع التأمين ضد نفس الخطر (أو الأخطار). ومن القواعد الهامة عند تطبيق هذا المبدأ عدم مسؤولية المؤمن عن نسبة المؤمن الذي يعجز عن سداد نصيبه من التأمين، فكل مؤمن مسئول عن نسبته فقط، والحد الأقصى للالتزامه هو مبلغ التأمين المنصوص عليه في الوثيقة.

ويحدث التأمين لدى أكثر من مؤمن في حالات عديدة منها:

- قيام المصدر والمستورد بالتأمين علي ذات البضاعة ضد نفس الأخطار.
- التأمين علي الأشياء التي تتغير قيمتها من وقت لآخر لدى أكثر من مؤمن لضمان الحصول علي تعويض كاف عند تحقق الخطر.

6. مبدأ الحلول

Principle of Subrogation:

يعني هذا المبدأ أن من حق شركة التأمين أن تحل محل المؤمن له في الرجوع علي الغير في الخسارة التي لحقت بالمؤمن له وتطالبه بالتعويض. فإذا وقعت الخسارة أو الخطر المؤمن ضده نتيجة لخطأ الغير، وحتى لا يحصل المؤمن له علي تعويض مرتين (من شركة التأمين ومن الغير المتسبب في الخسارة)، فإن مبدأ الحلول يقضي بأن يحصل المؤمن له علي التعويض من شركة التأمين، علي أن تحل شركة التأمين محل المؤمن له في

الرجوع علي الغير ومطالبته بالتعويض، علي أن تحتفظ لنفسها في حدود ما دفعت للمؤمن له، وترد الباقي له.

يعتبر هذا المبدأ أيضاً امتداداً لمبدأ التعويض، حيث يحول دون حصول المؤمن له علي أكثر من تعويض كامل عن الخسارة التي لحقت به نتيجة تحقق الخطر المؤمن منه علي نفس الشيء المؤمن عليه، حتى لا يصبح عقد التأمين مصدر ربح غير مشروع للمؤمن له.

ويسري مبدأ الحلول علي تأمينات الممتلكات والمسئولية فقط (تأمينات الخسائر) ولا يسري علي تأمينات الحياة والحوادث الشخصية (التأمينات النقدية). ففي تأمينات الحياة يحق للورثة في حالة وفاة المؤمن عليه الحصول علي مبلغ التأمين من شركة التأمين، وفي نفس الوقت الحصول من الغير علي التعويض الذي يحكم به القضاء.

مثال (5. 6. 1.)

أمن أحمد علي مصنعه ضد الحريق بمبلغ قدره 300,000 دينار لدي شركة تأمين. شب حريق في المصنع بسبب فعل متعمد من أحد خصوم أحمد، نظراً لأن حادث الحريق يعتبر حادث عرضي بالنسبة لأحمد، فقد قامت شركة التأمين بسداد مبلغ التأمين لأحمد حيث كانت قيمة الخسائر المقدرة بلغت 400,000 دينار. وفقاً للقانون المدني يحق لأحمد أن يقاضي خصمه، ولكن لو تحقق ذلك فسيحصل أحمد علي تعويض مزدوج. لذلك يأتي مبدأ الحلول ليمنع ذلك. وبالتالي تحل شركة التأمين (بعد سدادها للتعويض) محل أحمد في مقاضاة الخصم ومطالبته بالتعويض.

وفي نفس الوقت، لو فرض أن القضاء حكم بتعويض أحمد بمبلغ 350,000 دينار، فإن شركة التأمين تحتفظ بمبلغ 300,000 دينار (قيمة التعويض الذي سبق وقامت بسدادة) وترد لأحمد مبلغ 50,000 دينار.

الفصل السادس

أنواع مؤسسات التأمين

يتم إصدار عقود التأمين، علي اختلاف أنواعها، بواسطة مؤسسات متخصصة يطلق عليها مؤسسات أو هيئات التأمين. تتعدد الهيئات التي تزاوّل العمل التأميني ولكنها تشترك جميعها في أنها تسعى إلي تقديم خدمات تأمينية مميزة، إلا أنها تختلف فيما بينها من حيث شكلها القانوني. سنتناول فيما يلي أهم أشكال المؤسسات التي تزاوّل أعمال التأمين.

1.6. شركات رأس المال المساهمة للتأمين²²:

تعتبر الشركات المساهمة من أكثر أنواع المؤسسات التأمينية انتشاراً. تنشأ شركات التأمين المساهمة باجتماع إرادة مجموعة من الأشخاص المؤسسين بالاكتتاب بجزء من رأس المال علي أن يطرح الجزء الأكبر في سوق الأوراق المالية للاكتتاب فيه بالكامل حيث تعتبر شركات التأمين من الشركات التي لا يجوز أن يترك جزء من رأس المال غير مكتتب فيه عند الترخيص لها من جهات الإشراف والرقابة بمزاولة العمل التأميني. وهناك صفات خاصة تتميز بها شركات التأمين المساهمة التي تزاوّل النشاط التأميني منها:

1. أنها تنشأ برأس مال كامل.
2. تهدف إلي تحقيق الربح. ولهذا فإن القسط الذي تتقاضاه من المؤمن لهم يتحدد علي أساس تكلفة الخطر المؤمن منه مضافاً إليه ما يقابل المصروفات، كما يتم بتحميله بجزء لمقابلة الأرباح المراد تحقيقها.
3. تنفصل شخصية المؤمن عن شخصية المؤمن لهم.

22 مبادئ التأمين: الأصول العلمية والتطبيقية، الفقي، الساعي محمد وآخرون (2000) ص 59.

4. مسؤولية المؤمن لهم مسؤولية غير تضامنية، بمعنى أنها مسؤولية محدودة، حيث يتحمل كل منهم حصة تتناسب طردياً مع القيمة المعرضة للخطر (والذي يمثله القسط المدفوع).
5. مسؤولية المؤسسين والمساهمين أيضاً مسؤولية غير تضامنية، حيث يتحدد التزامهم بقيمة الأسهم التي اكتتبوا فيها أي بقدر مساهمتهم في رأس المال.
6. الإدارة بالانتخاب فيما بين المؤسسين والمساهمين أو بتعين من ينوب عنهم بشرط توافر الخبرة الفنية والإدارية في أعمال التأمين.
7. الأرباح التي تحققها الشركة نتيجة مزاوله النشاط التأميني، توزع في صورة أرباح للمساهمين وليس للمؤمن لهم.
8. لا يوجد ما يمنع من أن يقوم المؤمن له بالتأمين لدى الشركة المساهم في رأس مالها. كذلك لا يوجد ما يمنع المؤمن له من شراء أسهم في الشركة المؤمنين لديها، طالما لا توجد علاقة تعاقدية بين مالكي الشركة وبين حاملي وثائق التأمين.
- ونتيجة للخصائص المميزة لعمليات التأمين فإنه يوجد بعض الاشتراطات الإضافية والتي تختلف من دولة لأخرى مثل: تحديد حد أدنى لرأس المال، والفصل بين عمليات التأمينات العامة والتأمينات علي الحياة.
- وجدير بالذكر أن الشركات المساهمة هي أنسب أنواع الشركات لمزاولة النشاط التأميني حيث أنها:
1. من شركات الأموال وليست من شركات الأشخاص.

2. تتميز بضخامة رؤوس أموالها مما يجعلها قادرة علي تحقيق الضمان لجمهور المؤمن لهم.
3. تخضع عادة لرقابة شديدة من جانب الدولة. ولهذا نجد أن بعض نظم الإشراف والرقابة تصر علي أن تتخذ المنشآت التأمينية شكل الشركات المساهمة أو الجمعيات التعاونية.
4. تستطيع ، بالإضافة إلي المخصصات الفنية، أن تحجز جانباً من أرباحها في صورة احتياطات قانونية وحرّة لتدعيم مركزها المالي.

2. 6. هيئات التأمين التبادلي (التعاوني):

- تعتبر الهيئات التبادلية (التعاونية) للتأمين من أقدم أنواع هيئات التأمين وأكثرها انتشاراً بعد الشركات المساهمة. وتنشأ هيئات التأمين التعاونية عندما يتفق عدد كبير من الأفراد المعرضين لخطر معين علي المشاركة في تحمل الخسائر التي تحل بأي منهم عند تحقق الخطر. ومثل هذه الهيئات مميزات خاصة نوجزها فيما يلي:
1. تنشأ بدون الحاجة لرأس مال.
 2. لا تهدف لتحقيق ربح.
 3. مسؤولية الأعضاء تضامنية.
 4. يتم إدارة هذه الهيئات عن طريق مجلس أمناء يتم انتخابه من بين الأعضاء ويمكن لهذا المجلس تعيين أخصائيين فنيين لإدارة أعمال الهيئة وتحديد أجورهم ومكافآتهم.

وهناك عدة أنواع من هيئات التأمين التبادلي من بينها²³:

1. هيئات تأمين تبادلية بدون أقساط محددة

Pure Assessment Mutual

2. هيئات تأمين تبادلية ذات أقساط مقدمة غير محددة القيمة

.Advanced Premium Mutual - Assessable Policies

3. هيئات تأمين تبادلية ذات أقساط مقدمة محددة القيمة

. Advanced Premium Mutual-Nonassessable Policies

4. هيئات تأمين تبادلية علي المشروعات التجارية الكبيرة

. Factory Mutual

5. هيئات تأمين تبادلية قابضة

A Mutual Insurance Holding Company

6. هيئات تأمين الأخوة

.Fraternal Insurance

1. 2. 6. هيئات التأمين التبادلية بدون أقساط مقدمة:

ويطلق عليها أيضا اسم هيئات التأمين ذات الحصص البحتة، وتتميز هذه الهيئات بتحصيل نصيب العضو من الخسائر عند التحقق الفعلي للخطر، وذلك لرغبة الأعضاء في الاحتفاظ بأموالهم حتى تظهر الحاجة إليها. ويتم تقسيم الخسارة علي مجموعة الأعضاء بالتساوي أو وفقا للحصص المكتتب فيها مقدما أو وفقا لما توضحه شروط الاتفاقية بين الأعضاء.

23 Fundamentals of Risk And Insurance, Vaughan & Vaughan (2003) p. 75-77.

كما أنه لا يوجد التزام علي الهيئة فيما يتعلق بسداد التعويضات ذلك لأن توزيع التعويضات علي الأعضاء كل حسب حصته هو أساس العملية التأمينية ويبقى التزام الهيئة فقط فيما يتعلق بالنواحي المالية والإدارية الخاصة بإدارة الصندوق وتوزيع الخسائر علي الأعضاء وإعداد الحسابات. وغالبا ما تنشأ هيئات التأمين التبادلية ذات الحصص البحتة في مناطق جغرافية محدودة بحيث لا يتوفر العدد الكبير من الوحدات المعرضة للخطر لدي الأشخاص المشتركين في النظام مما يؤدي لصعوبة توقع الخسائر بدقة كافية ومن ثم صعوبة حساب الأقساط مقدماً. ومن أهم عيوب هذا النوع من أنواع التأمين التبادلي لجوء البعض من المشتركين في النظام إلي الانسحاب منه حين تتحقق عدة حوادث في أوقات متقاربة، وعموما لا يسمح النظام بالانسحاب إلا بعد تسديد الحصة في الخسائر المحققة.

ويمكن لهذه الهيئات أن تقوم بأي نوع من أنواع التأمين في البلاد التي يصرح فيها لهذا النوع بالتكوين ومزاولة العمل.

2. 2. 6. هيئات التأمين التبادلي ذات الأقساط المقدمة:

تتشابه هذه الهيئات مع هيئات التأمين التبادلي ذات الحصص البحتة من حيث طبيعتها وطريقة إدارتها وتختلف عنها في أنها تتقاضي من أعضائها أقساط مقدمة أول الفترة التأمينية. وبهذا يتم تفادي التأخير في سداد التعويض للعضو الذي حلت به الخسارة. والواقع أن هذه الأقساط قابلة للتعديل حسب نتيجة أعمال الهيئة في نهاية كل عام. فإذا كانت الأقساط المحصلة مقدما

كافية لدفع المصروفات الإدارية والخسائر، يتم توزيع الفائض علي حاملي الوثائق في شكل أرباح. وإذا لم تكن هذه الأقساط كافية يتم تحصيل حصص إضافية من الأعضاء.

3. 2. 6. هيئات تأمين تبادلية ذات أقساط مقدمة محددة القيمة:

عندما يتوفر عدد كبير نسبياً من الوحدات المعرضة للخطر بالشكل الذي يمكن هيئة التأمين التبادلي من حساب التوقعات الخاصة بالخسائر يصبح في إمكانية الهيئة حساب الأقساط بدرجة كبيرة من الدقة. وبناء علي ذلك يكون القسط المحدد مبدئياً نهائياً ولا يحق للهيئة مطالبة الأعضاء بدفع حصص إضافية، أي أن الأقساط المدفوعة مقدماً تمثل الحد الأعلى لمسؤولية الأعضاء عن نصيبهم في الخسائر التي تقع خلال العام. وقد نتج عن هذا أن عمدت هيئات التأمين التبادلي ذات الأقساط المقدمة محددة القيمة إلي زيادة القسط المدفوع مقدماً عن القسط الحقيقي اللازم لمجابهة الخطر، وذلك لضمان كفايته وعدم الاتجاه للتخصيص خلال العام، مما يمكن الهيئة من تحقيق فائض وتكوين احتياطات تأمينية.

ونلاحظ أن هيئات التأمين التبادلي ذات الأقساط المدفوعة مقدماً محددة القيمة والتي تزاوّل التأمينات العامة (الحريق، النقل البحري، السرقة...)، يمكنها أن تحقق أرباحاً تعود علي الأعضاء. ولكن تعجز بعض هذه الهيئات عن تكوين الاحتياطات نظراً لكون التأمينات العامة بطبيعتها قصيرة الأجل ومن الممكن أن يترك العضو الهيئة بعد انتهاء مدة التأمين، ففي هذه الحالة يستفيد الأعضاء الجدد من الاحتياطات التي ساهم فيها الأعضاء القدامى،

سواء من أستمروا منهم بالهيئة أو تركوها. أما بالنسبة لتلك الهيئات التي تزاوَل تأمينات الحياة، فإن الصورة تختلف، لأن عقود تأمين الحياة طويلة الأجل بطبيعتها مما يجعل أعضاء الهيئة يرتبطون بها لمدة طويلة ولهذا يوافقون دائماً على حجز الاحتياطيات الكافية. وهذا أدى إلى نجاح هذه الهيئات في مجال تأمينات الحياة.

وكما أن لهيئة التأمين التبادلي أن تزاوَل أي نوع من أنواع التأمين، لها أن تقصر خدماتها على أعضائها، أو توفرها للغير، إذا سمحت القوانين بذلك. وفي حالة تقديم خدمة التأمين لغير الأعضاء يراعى أن يتم ذلك على أساس التحديد المسبق والنهائي للالتزام المؤمن لهم والمتمثل في القسط الواجب دفعه (في هذه الحالة يكون قسط ثابت). ويترتب على ذلك أن يتحمل الأعضاء نتائج أعمال عمليات الغير من ربح أو خسارة.

4. 2. 6. هيئات التأمين التبادلي على المشروعات التجارية الكبيرة:

وهي نوع خاص من هيئات التأمين التبادلي ذات الأقساط المدفوعة مسبقاً المحددة القيمة، والتي تؤمن فقط على الممتلكات كبيرة القيمة حيث توضع معايير اكتتاب متشددة وتتطلب أن يكون المشروع التجاري ذا تكوين عالي الجودة وله نظام متقدم في الوقاية والتحكم في الخسائر.

6. 2. 5. شركات التأمين التبادلي القابضة:

لقد حدث تطور كبير في السنوات الأخيرة على شكل هيئات التأمين التبادلي. وقد أخذ هذا التطور عدة اتجاهات مثل الاندماج بين هيئات التأمين التبادلي أو تحول شركة التأمين التبادلي إلى شركات مساهمة. أهم هذه التطورات هو

تكوين شركة تأمين تبادلي قابضة. الشركة القابضة هي شركة تسيطر بشكل مباشر أو غير مباشر علي شركة تأمين مرخص لها بالعمل. من مزايا تكوين شركات تأمين تبادلي قابضة:

- أكثر مرونة بالنسبة لحاملي الوثائق.
- سهولة وقلة تكاليف زيادة رأس المال بهدف التوسع أو المحافظة علي الوضع التنافسي.
- إمكانية الدخول إلي أسواق جديدة.
- حرية تداول الأسهم.
- في حين توجد اعتراضات عليها منها:
- الإضرار المالي بحملة الوثائق بسبب التغيير.
- تخفيض الإيرادات الموزعة علي حملة الوثائق بجانب الفوائد المالية الأخرى.
- تضارب المصالح بين حملة الوثائق وبين الإدارة العليا.

6.2.6. هيئات تأمين الأخوة:

تعتبر هذه الهيئات عادة جمعيات تجمع بين الأعمال الاجتماعية وأعمال التأمين التي تري ضرورة القيام بها لمصلحة الأعضاء. فداءً ما تسعى النقابات العمالية (أفراد تجمعهم صناعة أو مهنة أو وظيفة واحدة) أو الروابط الاجتماعية (أفراد تجمعهم صفة اجتماعية أو دينية مشتركة بغض النظر عن مهنتهم)، إلي إنشاء أو تكوين صناديق تأمين تعاونية من هذا النوع تحت مسميات مختلفة مثل صندوق التكافل الاجتماعي، أو صندوق

الضمان الاجتماعي أو صندوق الزمالة، بهدف تقديم خدمات تأمينية تعاونية لأعضائها خاصة في مجال تأمينات الأشخاص لتغطية مجموعة الأخطار الفجائية مثل الوفاة والعجز والمرض وأيضا تقديم مزايا في حالة الأخطار غير الفجائية مثل حالات التقاعد أو الاستقالة.

ويعتبر هذا النوع من أكثر أنواع التأمينات التعاونية انتشارا في البلاد العربية، حيث يعتبر كتأمينات إضافية مساعدة لنظم التأمينات الاجتماعية سعيا لتحقيق أهداف الضمان أو التكافل الاجتماعي.

6.2.6. مزايا التأمين التبادلي (التعاوني):

بعد استعراضنا لأنواع التأمين التبادلي الرئيسة نستطيع تبين أن من أهم مزايا هذا النوع من التأمين هو توفيرها للخدمات لأعضائها نظير مقابل يقل غالبا عن ذلك الذي تطلبه هيئات التأمين التجارية، ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- عدم وجود أصحاب رأس مال في التأمين التعاوني يطمحون في الحصول علي أرباح من وراء قيامهم بالتأمين كما هو الحال في هيئات التأمين التجارية.

- انخفاض المصروفات الإدارية لدي هذا النوع من الهيئات وخاصة التكلفة المتعلقة بالتسويق. ويعود ذلك بصفة أساسية إلي انخفاض معدلات عمولة الإنتاج التي تدفعها هيئات التأمين التعاوني عن تلك التي تقدمها هيئات التأمين التجاري. كما قد يعود ذلك إلي اعتماد هيئات التأمين التعاوني علي استخدام موظفين بمرتبات وحوافز في الحصول علي العمليات بدلا من

اعتمادها علي المنتجين الذين يتقاضون عمولات إنتاج كما هو الحال في هيئات التأمين التجارية.

● المعدلات الفعلية لتحقيق الخطر ومقدار الخسارة في حالة تحقق الخطر عادة ما تكون أقل في هيئات التأمين التعاوني عنه لدي هيئات التأمين التجاري، وهذا لأن المؤمن لهم يكونون أكثر حرصا علي إتباع طرق الوقاية والمنع واتخاذ كافة وسائل الحيلة والحذر ضد الخطر، لارتباط تكلفة التأمين بهيئات التأمين التعاونية بالنسبة للمؤمن له ارتباطا مباشرا بنتائج أعمال الهيئة.

بالرغم من الميزة الرئيسية السابقة إلا أنه قد يحدث العكس تماما، بمعنى أنه قد تزيد تكلفة التأمين لدي هيئات التأمين التعاوني عن هيئات التأمين التجارية نتيجة للأسباب التالية:

- عدم الدقة في فحص وانتقاء الأخطار المعروضة عليها.
- زيادة معدلات المصروفات الإدارية نتيجة انخفاض كفاءة وخبرة القائمين علي إدارتها.

3. 6. هيئات تبادل العقود:

تنشأ الحاجة إلي مثل هذا النوع من منشآت التأمين حين يتوفر الوعي التأميني بصورة واضحة بين مجموعة من الأشخاص المعرضين لنفس الأخطار حيث يطلب كل منهم التأمين لصالحه في مقابل أن يقدم نفس الخدمة التأمينية للآخرين. أي أن كل عضو من الأعضاء الراغبين في إنشاء مثل هذا النوع من التأمين يكتسب صفة المؤمن والمؤمن له في آن واحد

ويطلق عليه المكتب ويقوم الأعضاء المكتتبين بوضع اتفاقية المكتتبين التي تبين شروط العضوية وأنواع التأمين الذي تمارسه. ومن حيث إدارة أعمال الهيئة يقوم الأعضاء بانتخاب لجنة استشارية من بينهم تكون سلطتها مبنية بوضوح في اتفاقية المكتتبين، والتي لا تتعدي توصيات معينة تعرض علي الجمعية العمومية للمكتتبين في نهاية كل سنة، ومن أهم التوصيات التي تقوم بها اللجنة الاستشارية هي التوصيات الخاصة بتعيين الوكيل القانوني للهيئة أو تجديد مدته أو عزله. والوكيل القانوني أما أن يكون فردا أو مكتتبا أو شركة، ويشترط في الوكيل القانوني أن يكون لديه هيئة كاملة الخبرة في أعمال الإدارة والتأمين من جهة، ويكون قادرا علي تمويل مشروع من جهة أخرى. وعادة ما يقوم الوكيل القانوني بعمليات توقع الخسائر وتحصيل الأقساط من الأعضاء ومعاينة وتوزيع الخسائر بين مجموعة الأعضاء المكتتبين في التأمين، كما يتولي أيضا العمليات الحسابية المتعلقة بحسابات الأعضاء، واستثمار المال الفائض لحساب الأعضاء، كما يقوم بعمليات تصفية حسابات الأعضاء الراغبين في الانسحاب من التأمين بعد تسوية أوضاعهم من النواحي الحسابية. وفي مقابل هذه الأعمال يتم مكافأة الوكيل القانوني بنسبة مئوية من إجمالي الأقساط المحصلة من الأعضاء المكتتبين خلال كل سنة مالية. وهذا النوع من أنواع منشآت التأمين التعاوني يعد نوعا غير معروف وغير منتشر في أسواق التأمين العربية بالرغم من انتشاره في أسواق التأمين العالمية، ويرجع السبب في ذلك إلي نقص الوعي التأميني. وإذا عرف هذا

النوع في منطقتنا العربية فمن المتوقع أن يعرف فقط في مجال التأمينات العامة أو علي وجه الخصوص تأمينات الممتلكات، فعلي سبيل المثال، يستطيع أصحاب الأعمال في مجالات العمل الواحد الاتفاق فيما بينهم لتكوين وإنشاء مثل هذا النوع من أنواع التأمين من خلال النقابات أو الروابط أو الاتحادات التي تجمعهم داخل البلد الواحد أو داخل دول الاتفاقيات المشتركة.

4. 6. الأفراد المكتتبون: جماعة (هيئة) اللويدز:

يمكن للأفراد أيضا القيام بالعمليات التأمينية في بعض الأحيان وأشهر مثال علي ذلك الأفراد المكتتبون الذين ينتمون إلي جماعة اللويدز في بريطانيا. وتعتبر جماعة اللويدز هذه من أهم هيئات التأمين في العالم أجمع. ويرجع الأصل التاريخي لاسم لويدز إلي مقهى شهير كان يمتلكه في القرن السابع عشر الإفرنجي، شخص يدعي إدوارد لويدز. وكان هذا المقهى ملتقى المهتمين بشئون التجارة والملاحة وأعمال التأمين البحري وكان التعاقد يتم في هذا المقهى ومن هنا جاء أسم اللويدز.

وقد تأسست هيئة اللويدز في العام 1688 الإفرنجي، وهي في الوقت الحاضر تملك المكان الذي تجري فيه العمليات التأمينية وتضع الشروط والقواعد اللازمة ليحصل الأفراد علي عضويتها. والهيئة نفسها لا تقوم بعملية التأمين، ولكن يقوم بها الأفراد المنضمين لعضويتها بصفتهم الفردية، حيث يتم تكوين نقابات صغيرة تتكون من 5 إلي 10 أعضاء (يزيد عدد هذه النقابات عن 170 نقابة) ويمثل كل نقابة من هذه النقابات وكيل مكتب يكون له الحق في قبول الأخطار (المقدمة عن طريق سماسرة التأمين) بالإجابة عن

أعضاء النقابة. وفي حالة قبول الوكيل تغطية الخطر، يحدد حصة نقابته في العملية وداخل كل نقابة يتم التوزيع بين الأفراد المكتتبين طبقاً لنسبة متفق عليها. ويعتبر كل فرد مكتتب مسئولاً مسئولية شخصية عن الجزء الذي اكتتب فيه. وهكذا يمر السمسار علي أكثر من وكيل إلي أن يتم تغطية العملية بالكامل فيقوم بإصدار وثيقة التأمين التي يتم توقيعها بواسطة وكلاء النقابات التي اكتتبت في العملية.

وتستمد جماعة اللويدز شهرتها وقوتها من الشروط التي تضعها لقبول الأفراد كأعضاء بها. حيث يشترط فيمن ينضم إلي عضوية جماعة اللويدز أن يكون في مركز مالي مرموق وألا تشوب سمعته الشخصية أي شائبة، وعندما يتقرر قبول العضو بالجماعة يكون عليه إيداع ضمانا ماليا يتناسب مع نوع التأمين الذي يرغب في مزاولته والحد الأقصى لمبالغ التأمين التي يزمع إصدارها، ويوضع هذا الضمان في صندوق اللويدز كضمان. كما تشترط الجماعة علي العضو أن يحتفظ بالأقساط المحصلة وعوائد استثمارها في حساب خاص تخصص أمواله لسداد التعويضات المستحقة الناشئة عن الأخطار التي يقبلها. وحتى تتأكد الهيئة من سلامة مركز العضو المالي، تشترط أن يقوم بمراجعة حسابات العضو مراجع حسابات مستقل يقدم تقريره إلي الجماعة بصفة دورية. وبالإضافة إلي كل ما تقدم فإن عضو اللويدز يكون مسئولاً مسئولية غير محددة عن الأعمال الخاصة به. وتختص جماعة اللويدز بتقديم خدمات لأعضائها أهمها ما يلي:

(1) اختيار وفحص وقبول الأعضاء في الجماعة، ومراقبة سلوكهم ومقدرتهم الفنية والمالية.

(2) الإشراف والرقابة علي أعمال التأمين التي يقوم بها الأعضاء.

(3) دراسة وثائق التأمين التي يصدرها الأعضاء ودراسة المشاكل التي قد تترتب عليها.

(4) تعيين وكلاء لها في الموانئ البحرية حول العالم لإمداد الأعضاء بالتقارير الفنية اللازمة مقابل أجر.

(5) إصدار المطبوعات والمجلات والإحصاءات الخاصة بالتأمين علي المستوي العالمي.

سماسة اللويدز:

يعتبر السمسار وسيط أساسي بين عضو جماعة اللويدز وطالب التأمين، حيث لا يستطيع عضو اللويدز أن يغطي خطرا يقدم له مباشرة، بل لابد أن يكون مقدما عن طريق أحد السماسرة المعترف بهم والمسجلين لدي الهيئة، ويختص السمسار بما يلي:

(1) تلقي طلبات التأمين من العملاء.

(2) أعداد بطاقة لكل طلب تأمين تحوي جميع تفاصيل العملية المراد تغطيتها وتمريها علي الأعضاء أو وكلاء الاكتتاب ليوقع الوكيل أو العضو بقبول التغطية والنسبة التي يود أن يتحملها.

(3) حساب قسط التأمين وتحصيله وتوزيعه بين أعضاء اللويدز كل بنسبة ما أكتب فيه من الخطر.

4) اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسوية الخسارة بعد التأكد من أسبابها وتاريخ تحققها. ومن هذه الإجراءات تتحدد قيمة التعويض ومطالبة كل عضو بنصيبه في التعويض لسداده إلى المؤمن له.

ويغلب التخصص على أعضاء اللويدز الذين يتولون عمليات الاكتتاب. وهناك أسماء شهيرة من هؤلاء الأعضاء في كل مجال ويعرفهم السماسرة ودائماً يبدؤون بهم، مما يجعل تغطية باقي العملية بواسطة الأعضاء الآخرين ميسورة.

وأهم التأمينات لدى أعضاء اللويدز هي تأمينات الممتلكات والمسؤوليات (خاصة البحري والطيران) وإعادة التأمين في كافة أنحاء العالم، كما يقومون بإعادة التأمين على جزء من عملياتهم في أسواق إعادة التأمين العالمية. ومن مساوئ التأمين عند اللويدز هو أنه يكون على المؤمن له مقاضاة جميع الأعضاء المشتركين في تغطية الخطر في حالة حدوث خلاف على قيمة التعويض وعدم التوصل إلى اتفاق ودي بشأنه، وذلك لأن كل عضو لا يعتبر مسئولاً إلا عن ذلك الجزء الذي قبله من الخطر فقط.

6. 5. هيئات التأمين الحكومية:

تتدخل الحكومات في أسواق التأمين عندما تكون هناك ضرورات ملحة اقتصادية أو اجتماعية لحماية الأفراد أو الثروة القومية للمجتمع وعندما تعجز أو تمتنع شركات التأمين التجارية عن مزاولة أنواع معينة من التأمين أو تغطية أخطار خاصة.

وتعتبر منشآت التأمينات الاجتماعية من أكثر أنواع منشآت التأمين الحكومية انتشاراً في معظم دول العالم نظراً لأنها توفر الحماية التأمينية الإجبارية لخدمة قطاعات عريضة من أفراد المجتمع، حيث تغطي أخطار الوفاة والعجز والمرض والشيخوخة لجميع العاملين المدنيين والعسكريين علي حد سواء.

وتعتبر المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أحد منشآت التأمين الحكومي في المملكة العربية السعودية حيث تساهم في تحقيق التكافل أو الضمان الاجتماعي بين أفراد المجتمع. وعموماً، فإن هناك أسباباً هامة تستدعي تدخل الحكومات في أسواق التأمين نذكر منها ما يلي:

1. أهمية التأمين بالنسبة للنواحي الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع.
2. ارتفاع درجة الخطر بالنسبة لموضوع التأمين.
3. نقص الوعي التأميني لدى أفراد المجتمع.
4. ارتفاع أسعار الخدمات التأمينية التي تقدمها منشآت التأمين التجاري.
5. رفض منشآت التأمين التجاري تقديم بعض الخدمات التأمينية مع أهميتها للاقتصاد القومي.

وتتسم منشآت التأمين الحكومي بصفات مميزة نذكر منها:

1. تنشأ دون الحاجة إلي رأس مال.
2. لا تهدف إلي تحقيق الربح.
3. تنفصل شخصية المؤمن عن شخصية المؤمن له.

4. مسؤولية المؤمن لهم مسؤولية غير تضامنية بمعنى أنها مسؤولية محدودة.

5. تتم إدارة المنشأة عن طريق مجلس إدارة معين من قبل الحكومة تتوفر فيه الخبرات التأمينية والإدارية اللازمة كما في حالة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، أو قد تقوم الدولة بإسناد العمل التأميني لأحدي الشركات التجارية للقيام بهذا العمل نيابة عنها ولحسابها كما في حالة التأمين الإجباري للسيارات.

مما سبق يمكن القول أن هدف هيئات التأمين الحكومية من التدخل في سوق التأمين هو خدمة أفراد المجتمع وحمايتهم وتقديم خدمة التأمين لهم بأقل تكلفة ممكنة دون الأخذ في الاعتبار عامل الربح، وأن مسؤولية المؤمن لهم أو تكاليف التأمين في مثل هذه الحالات محدودة.

الفصل السابع

مهام شركات التأمين

مقدمة:

سيكون من المفيد في دراستنا للتأمين فحص الحقائق الفريدة عن وظائف شركات التأمين. فمن المعلوم أن لشركات التأمين منتج من نوع خاص يتطلب بعض العمليات المتخصصة التي لا توجد في غيرها من الأعمال. في هذا الفصل سوف نلقي بعض الضوء على هذه الوظائف الفريدة²⁴.

1.7. الاكتتاب في الأخطار Risk's Underwriting

الاكتتاب في الخطر هو النشاط الأساسي لهيئة التأمين بهدف تحقيق أرباح، ويشير إلى عملية إصدار عقد التأمين لخطر ما. عندما تقوم هيئة التأمين بإصدار عقد التأمين لخطر ما، يقال أن الهيئة مكتتبة في هذا الخطر، ويطلق على الخطر الذي صدرت الوثيقة بصدده لفظ الخطر المكتتب فيه. ولا يمكن الاستغناء عن الاكتتاب في الخطر ألا في حالة كون التأمين إجباري وبسعر موحد للجميع.

1.1.7. المبادئ الأساسية للاكتتاب:

الهدف الرئيسي للاكتتاب هو الحصول على أعمال مربحة. ولتحقيق هذا الهدف يتم إتباع مبادئ معينة للاكتتاب. وتوجد ثلاثة مبادئ مهمة للاكتتاب هي:

1. تفادي الاختيار ضد صالح هيئة التأمين Adverse selection أو الحد منه إلى أقصى درجة ممكنة (اختار وإلا سوف يختار ضد صالحك). ويتم ذلك باستبعاد الأخطار الرديئة التي تزيد معدلات تحقق الخطر فيها عن

24 للتوسع في هذا الموضوع أنظر Principles of Risk Management and Insurance, Gorge E. Rejda، مرجع سبق ذكره.

المعدلات المعقولة التي يمكن تغطيتها. وهذا يعني أنه يجب علي المكتب أن يختار المؤمن لهم الذين لا تتجاوز خبرة الخسارة لهم خبرة الخسارة المفترضة في التكوين السعري لهيئة التأمين.

2. التصنيف السليم للأخطار المقبولة إلى فئات تبعا لدرجة الخطورة وعمل موازنة صحيحة داخل كل فئة بمعنى وجود توازن بين المؤمن له الذي تنخفض خسائره عن المتوسط، والمؤمن له الذي تزيد خسائره عن المتوسط حتى يكون سعر الفئة (السعر المتوسط) كافياً لدفع كل المطالبات والمصروفات لهذه الفئة. وهنا تظهر أهمية قانون الأعداد الكبيرة.

3. العدالة بين مالكي الوثائق، وذلك يعني أنه يتم تقاضي أسعار عادلة، ويجب أن تتحمل كل مجموعة من مالكي الوثائق تكلفتها الحقيقية من الخسائر والمصروفات.

2. 1. 7. وظائف الاكتتاب في الأخطار:

من أجل أن تحقق عملية الاكتتاب أهدافها، يجب أن تشمل هذه العملية الوظائف الأساسية التالية:

1. تقييم الأخطار المعروضة علي هيئة التأمين Evaluation of Risks. يتم تقييم الأخطار بفحصها. وتتدخل هنا عدة ظواهر هي: ظاهرة الأخطار الرديئة، ظاهرة الأعداد الكبيرة، ظاهرة انتشار الخطر. ويجب التوفيق بين هذه الظواهر بهدف ضمان توزيع الخطر توزيع سليم ومربحاً. فالتوزيع السليم يؤمن المنشأة من شر التقلبات المفاجئة والغير متوقعة، والتوزيع المربح يمكن المنشأة من الاستمرار في تقديم الخدمات التأمينية. وتتم عملية

التوفيق عن طريق وضع سياسات فنية تيسر علي المنشأة قبول الأخطار حتى في بعض الحالات التي يجب رفضها، علي سبيل المثال يمكن قبول الأخطار الرديئة بأسعار عالية وقبول الأخطار المركزة بشرط إعادة تأمين الجزء الأكبر منها.

2. اختيار الأخطار الممكن تغطيتها Selection of Risks. يتم اختيار الأخطار عن طريق قواعد ثابتة لتقسيمها. وعادة تقسم الأخطار إلي:

- أخطار مقبولة: وهي إما أن تكون: جيدة وقسطها منخفض أو رديئة وقسطها مرتفع.

- أخطار مرفوضة: وهي إما أن تكون مرفوضة رفضا نهائيا أو متنازل عنها لهيئات أخرى مثل إتحاد شركات التأمين، حيث تقبل بأسعار خاصة مرتفعة نسبيا.

3. تصنيف الأخطار Classification of Risks. يتم تصنيف الأخطار عن طريق تحليلها بقصد تسعيرها بطريقة تتناسب مع درجة الخطر التي تمثلها.

4. تحديد مدي التغطية الممكنة Determination and Limits of Coverage. وهذا بهدف تقليل حدة الأخطار المركزة عن طريق تحديد مدي التغطية التي يمكن للهيئة الاحتفاظ بها وإعادة التأمين علي الجزء الباقي.

5. مراقبة الأخطار خلال مدة التعاقد: وذلك لتحقيق عدة أهداف:

- إعادة النظر في السعر المحسوب علي أساسه القسط عند الإصدار.

- إعادة النظر في شروط التأمين والإصدار.
- إعادة تأمين الأخطار التي تزيد درجة خطورتها فجأة خلال مدة التعاقد.
- تنفيذ القرارات المتعلقة بتغيير سياسة هيئة التأمين الإنتاجية، مثل إلغاء بعض الوثائق أو الفروع والتوكيلات التي تنتج خسائر عالية أو لإضافة وثيقة جديدة يحتاج لها سوق التأمين.

3.1.7. خطوات عملية الاكتتاب:

تتلخص الخطوات المتبعة في عملية الاكتتاب في الآتي:

1. إصدار بيان عن سياسة الاكتتاب من قبل هيئة التأمين: يصدر المؤمن بيان واضح عن سياسة الاكتتاب (والتي يجب أن تكون متسقة مع أهداف الهيئة، فقد يكون الهدف هو الحصول علي حجم أعمال كبير بأرباح منخفضة، أو الحصول علي حجم أعمال صغير بأرباح مرتفعة). ويتم تحديد سياسة الاكتتاب بتفاصيلها في دليل الاكتتاب الذي يحدد نوع التأمين المكتتب فيه، المناطق التي تشملها التغطية، أشكال وأساليب التسعير التي سوف تستخدم، الأعمال المقبولة أو المختلف فيها أو الممنوعة، مبالغ التأمين المكتتب فيه، وتفاصيل الاكتتاب الأخرى.

2. الاتصال بفريق البيع: عند الرغبة في الاكتتاب في وثيقة، تقوم هيئة التأمين بالاتصال بفريق البيع وهم الوكلاء (ويطلق عليهم المنتجون أو السماسرة) حيث يتم إبلاغ الوكلاء بسياسة الاكتتاب بالتفصيل وبأنواع طالبي التأمين المقبولين والمختلف عليهم والمرفوضين. وعلي الوكيل أن يتبع سياسة هيئة التأمين. وأحيانا يكون للوكيل السلطة في أبرام العقد في الحال

(كما في تأمينات الممتلكات والمسؤولية)، بشرط ألا يكون قد سبق رفض الطلب أو تم إلغائه من قبل مكتب الشركة. وفي أحيان أخرى يكون الاكتتاب مع الوكيل مبدئياً حيث يتم تحرير طلب الاكتتاب من قبل طالب التأمين ليتم عرضه علي مكتب الشركة لدراسته.

3. تجميع كافة البيانات والمعلومات اللازمة عن طالبي التأمين: عادة ما يطلب المكتب أنواعاً معينة من المعلومات لمساعدته علي اتخاذ القرار المناسب أما بقبول طلب التأمين أو رفضه. وتختلف أنواع المعلومات المطلوبة باختلاف نوع التأمين. ومن مصادر البيانات والمعلومات الآتي:

- طلب التأمين: وهو المصدر الأساسي للمعلومات. وعادة يضم طلب التأمين علي قسمين، قسم الأسئلة، وقسم الإقرار. الهدف من الأسئلة الحصول علي معلومات متعلقة بتعريف شخص طالب التأمين، معلومات عن موضوع التأمين (الصفات وما يميزه عن غيره، علاقة طالب التأمين به، مبلغ التأمين الذي ينوي طالب التأمين تغطيته)، معلومات متعلقة بالخطر (نوعه، شدته وما إذا سبق التأمين عليه من قبل أو رفض التأمين عليه أو قبل بشروط معينة) ومعلومات عن مدة التأمين المطلوبة. وقسم الإقرار يضم أقرار من طالب التأمين بصحة المعلومات التي أجاب عنها في قسم الأسئلة وإقرار بأنه لم يخفي معلومات قد تؤثر في قرار المؤمن، وهذا التزام تعاقدية صريح، إقرار بموافقة علي اعتبار طلب التأمين أساساً لعقد التأمين وجزء منه، وأخيراً يضم قسم الإقرار التزام طالب التأمين بسداد الأقساط المحسوبة وأي أقساط إضافية إذا كان هناك تسوية نهائية.

- تقرير الوكيل: وهو مصدر آخر للمعلومات، وتطلب معظم هيئات التأمين من وكلاءها تقديم تقييماً لطالب التأمين.
- تقارير المعاينة: أحياناً تطلب هيئة التأمين من جهات أخرى استقصاء المعلومات عن طالب التأمين وتقديم تقرير مفصل عنه. علي سبيل المثال، قد تطلب هيئة التأمين من مكتب هندسي فحص مباني مصنع ما، تقدم صاحبة بطلب تأمين حريق له.
- تقارير الفحص الطبي: هذه التقارير هامة في مجال التأمين علي الحياة، والتأمين الصحي. ويتم أعداده من قبل الأطباء بناء علي طلب هيئة التأمين. وتبحث هيئات التأمين باستمرار عن مصادر جديدة للمعلومات لتتمكن من فحص طلبات التأمين بعناية. وقد أثير حديثاً التساؤل عن إمكانية استخدام الاختبارات الجينية كمصدر للمعلومات.
- 4. تحليل المعلومات بهدف تقييم الخطر: يلي الحصول علي المعلومات، فحصها للتأكد من صحتها وتحليلها والربط بينها بهدف تقييم الخطر المعروض للاكتتاب فيه.
- 5. اتخاذ قرار الاكتتاب: بعد أن يقيم المكتب المعلومات، يلزم اتخاذ قرار الاكتتاب. وتوجد ثلاثة قرارات أساسية للاكتتاب بالنسبة للطلب المبدئي للتأمين: قبول طلب التأمين والتوصية بإصدار وثيقة التأمين، قبول طلب التأمين بعد إجراء تعديلات أو بشروط معينة، رفض طلب التأمين.
- 6. تحديد القسط المطلوب: يتحدد القسط بعد وضع الخطر في الفئة التي تتناسب مع درجة الخطورة.

7. إصدار المذكرة المؤقتة: عند التقدم بطلب التأمين، يقوم المؤمن بدراسته قبل أن يعلن رأيه النهائي (القبول العادي أو المشروط أو الرفض). في هذا الوقت يكون طالب التأمين عرضة للقلق خشية تحقق الخطر خلال فترة الدراسة. تلافياً لذلك، فإن المؤمن يقوم في بعض الأحوال بإصدار مذكرة مؤقتة يتعهد بموجبها بتحمل الآثار الناتجة من تحقق الخطر المؤمن منه بصفة مؤقتة حتى يتبين رأيه النهائي. بذلك يعتبر إصدار المذكرة المؤقتة مرحلة وسيطة بين تقدم المؤمن له المحتمل بطلب التأمين وبين صدور الوثيقة النهائية. وقد تكون المذكرة المؤقتة لتغطية مؤقتة لتاريخ محدد (لحين دراسة الطلب) أو كدليل مؤقت لعقد نهائي في حالة قبول المؤمن تغطية الخطر من البداية لحين إصدار الوثيقة الأصلية.

8. إصدار وثيقة التأمين: وثيقة التأمين عبارة عن مستند مطبوع يحمل توقيع المؤمن فقط، وتضم الأقسام التالية:

- قسم المقدمة: وتشمل تعريف بأطراف العقد والإشارة إلى أن طلب التأمين أساس العقد وجزء منه كذلك الإشارة إلى القسط واعتباره سبباً لالتزام المؤمن بتحمل آثار الخطر المؤمن منه.

- قسم الضمان: وينص على مسؤولية المؤمن بالتعويض ويعين حدود هذه المسؤولية وكيفية التعويض (دفع مبلغ الضرر نقداً أو تصليح الضرر أو الاستبدال).

- قسم الشروط: وتضم النص علي التزامات المؤمن له التي يجب مراعاتها والتقييد بها. وتشتمل علي شروط سابقة لعقد التأمين وأخري لاحقة له، وشروط سابقة لمسئولية المؤمن.
- قسم التوقيع: التوقيع من قبل المؤمن ومعناه الالتزام بالتعويض.
- قسم الجدول: وهو يضم تلخيص مركز لكل معلومات الوثيقة.

2. 7. تسعير الأخطار Rate making

التسعير من أهم الأمور التي تواجه هيئات التأمين. ويقصد بالتسعير العملية التي يتم من خلالها إيجاد سعر التأمين أو معدل القسط. وسعر التأمين هو دالة في تكاليف الإنتاج، وهو بذلك يتشابه مع المنتجات الأخرى. إلا أن تسعير التأمين يختلف عن تسعير المنتجات الأخرى حيث تعلم الشركة جيداً تكلفة إنتاج هذه المنتجات مقدماً، لذلك يتم تحديد أسعار هذه المنتجات لتغطية كل التكاليف، وكذلك تعظيم هامش الربح. ولكن في مجال التأمين، لا يمكن أن تعلم شركة التأمين التكلفة الحقيقية للتأمين مقدماً، فمن الممكن أن يكون قسط التأمين غير كاف لدفع كل المطالبات والمصروفات خلال مدة التأمين. ويرجع السبب في ذلك إلي عدم إمكانية تحديد الخسائر والمصروفات الفعلية إلا بعد انتهاء مدة التأمين. ومن المنطقي أن يكون القسط كافياً لدفع كل المطالبات والمصروفات مع توفر هامش ربح. كما أن سعر التأمين لا يخضع للعرض والطلب في سوق التأمين وإنما يخضع ويتحدد علي أساس تكلفة الحماية التأمينية التي يقدمها العقد بالإضافة إلي المصروفات الأخرى والقوانين التي تضعها الدولة لتنظيم التأمين.

الخبير الاكتواري: يعرف الشخص الذي يقوم بتحديد الأسعار بالخبير الاكتواري. وهو شخص متخصص ذو مهارة عالية علي دراية بكل جوانب عمليات التأمين والتي تشمل التخطيط والتسعير والبحوث. في مجال التأمين علي الحياة، يقوم الخبير الاكتواري بدراسة البيانات الإحصائية المهمة عن المواليد، الوفيات، الزواج، المرض، التوظيف، التقاعد، الحوادث إلي غير ذلك. وبناء علي هذه المعلومات، يحدد الخبير الاكتواري أسعار وثائق التأمين علي الحياة والتأمين الصحي التي تجعل العمل مربحاً وتمكن الشركة من المنافسة الفعالة مع الشركات الأخرى مع إمكانية دفع المطالبات والمصروفات عند حدوثها. بالإضافة إلي ذلك، يحدد الخبير الاكتواري احتياجات الشركة من الاحتياطي القانوني الذي يكفي لمواجهة الالتزامات المستقبلية. وفي تأمين الممتلكات والمسئولية (التأمينات العامة)، يحدد الخبراء الاكتواريون الأسعار لأنواع مختلفة من التأمين باستخدام خبرة الخسارة الماضية الخاصة بها والإحصاءات الخاصة بنوع التأمين. كما يقوم الخبراء الاكتواريون بتحديد مدي كفاية احتياطي الخسارة، وتوزيع المصروفات وتصنيف الإحصائيات لإدارة الشركة ولهيئات الإشراف علي التأمين من قبل الحكومة. وبمساعدة الخبراء الاكتواريين، يمكن حل مشكلات الإدارة المتمثلة في الاكتتاب، المبيعات، المطالبات وتطوير المنتجات.

1.2.7. أهداف عملية التسعير Objectives of Rate Making:

توجد أهداف عدة وأساسية لتسعير التأمين، ويمكن تصنيف أهداف التسعير في فئتين هما: الأهداف التنظيمية، وأهداف العمل التجاري: الأهداف التنظيمية:

الهدف من تنظيم أو الإشراف علي التأمين من قبل الدولة هو حماية المؤمن له. وتتطلب قوانين التسعير من قبل الدولة، أن تكون أسعار التأمين في مستويات معينة. وبصفة عامة، من الضروري أن تحقق الأسعار الشروط التالية:

1. شرط الكفاية Adequate Rate :

الأسعار الكافية هي المتطلب التنظيمي الأول، حيث يجب أن تكون الأسعار كافية لكي يتمكن المؤمن من:

- سداد التعويضات المتوقعة،
 - سداد المصروفات التي يتحملها المؤمن،
 - توفير الأرباح التي أنشأت من أجلها شركة التأمين.
- فإذا كانت الأسعار غير كافية، يمكن أن يتعرض المؤمن للإعسار أو الفشل مما يلحق الضرر بالمؤمن لهم. ولكن يجب ملاحظة أن كفاية السعر تتطلب المعرفة بالتكلفة الحقيقية عند بيع التأمين، وهو الأمر الذي يصعب تحقيقه إلا بعد انتهاء مدة التأمين ولهذا يدفع القسط مقدما ولكنه قد يكون غير كافي.

2. شرط عدم المغلالة Not Excessive :

المطلب التنظيمي الثاني هو ضرورة عدم المغالاة في الأسعار. وهذا يعني أن لا تكون الأسعار مرتفعة بالدرجة التي تجعل المؤمن لهم يدفعون أكثر من القيم الحقيقية لتكلفة الحماية التأمينية.

3. عدم التمييز بدون وجه حق Not Unfairly Discriminatory :

المطلب التنظيمي الثالث هو ألا تكون الأسعار بها تمييز غير عادل. وهذا يعني أنه إذا كانت الوحدات المعرضة للخطر متماثلة فيما يتعلق بالخسائر والمصروفات، فلا يجب أن تختلف الأسعار اختلافاً جوهرياً. ومن جهة أخرى، إذا كانت هناك فروق جوهرية بين الوحدات المعرضة للخطر، فمن العدل أن يكون هناك تمييز سعري، حيث يتم تقاضي أسعار مختلفة. يمكن تلخيص هذا في الآتي:

- يجب أن يختلف السعر باختلاف درجة الخطر،
- توزيع التعويضات وفقاً لقواعد يراعي فيها العدالة بين المؤمن لهم وعدم تفضيل بعضهم عن بعض بدون وجه حق.
- يجب أن تتناسب الأسعار مع إجمالي التكاليف الخاصة بالحماية التأمينية.
- يجب أن يكون السعر واحداً في الحالات التي تكون فيها تكلفة تغطية الخطر واحدة.

أهداف العمل التجاري:

توجد أهداف معينة للعمل التجاري ترشد المؤمنين عند وضع نظام التسعير. فيجب أن يحقق نظام التسعير الأهداف التالية:

1. سهولة التطبيق Simplicity:

يجب أن يكون نظام التسعير سهل الفهم حتى يمكن للمنتجين (سماسرة التأمين) من تحديد الأقساط بسهولة، وهذا له أهمية خاصة بالنسبة للتأمينات الشخصية، حيث توجد أقساط صغيرة نسبياً لا يوجد مبرر لإهدار الوقت والمصروفات في الإعداد لحسابها. ومن جهة أخرى يسهل علي الراغب في التأمين تفهم كيفية تحديد الأقساط وبالتالي يمكنهم اتخاذ خطوات ايجابية نحو تقليل تكاليفهم التأمينية.

2. الاستقرار Stability:

يجب أن تكون الأسعار مستقرة علي مدي فترات زمنية قصيرة، حتى يمكن المحافظة علي رضا المؤمن لهم. فإذا تغيرت الأسعار بسرعة، سيصبح المؤمن لهم غير راضين عن الخدمة التأمينية.

3. الحساسية Responsiveness:

يجب أن يتميز نظام التسعير بالحساسية تجاه التغيرات التي تحدث للوحدات المعرضة للخطر علي مر الزمن، وكذلك التغيرات التي تحدث في الظروف الاقتصادية. وهذا في غاية الأهمية لتحقيق هدف كفاية السعر، حيث يجب أن تتزايد الأسعار وفقاً لتزايد درجة الخطورة.

علي سبيل المثال: عند نمو مدينة ما (مثل النمو السريع لمدينة الرياض)، يجب أن تتزايد أسعار تأمين السيارات لتعكس ضخامة المرور وتزايد تكرار حوادث السيارات. وبالمثل، يجب أن يعكس السعر تغيرات الظروف

الاقتصادية، حيث إذا تسبب التضخم في زيادة المسؤولية، فيجب أن تتزايد أسعار تأمين المسؤولية لتعكس هذا الاتجاه.

4. القدرة علي التحكم في الخسارة Ability of loss control:

يجب أن يكون لنظام التسعير القدرة علي التحكم في الخسارة من خلال القدرة علي التحكم في الأنشطة التي تقلل كل من تكرار الخسارة وحدتها. وهذا في غاية الأهمية لأن التحكم في الخسارة يجعل التأمين في مستوى يمكن تحمله. وكما سنري، هناك أنظمة للتسعير تمكن المؤمن من التحكم في الخسارة.

2. 2. بعض المصطلحات الأساسية في تسعير التأمين

Basic definition in rating making:

قبل الاسترسال في عرض الجوانب المختلفة في موضوع تسعير التأمين، يجب الإلمام ببعض المصطلحات المستخدمة في عملية التسعير.

الوحدة التأمينية أو الوحدة المعرضة للخسارة Exposure unit: وهي وحدة القياس المستخدمة في تسعير التأمين. وتختلف باختلاف نوع التأمين. فعلي سبيل المثال:

- في تأمين السيارات، الوحدة التأمينية هي سيارة في كل عام، حيث يتم تأمين سيارة واحدة لمدة عام.
- في تأمين الحريق، الوحدة المعرضة للخطر هي 100 دينار من التغطية.
- في تأمين المسؤولية عن المنتجات، هي 1000 دينار من المبيعات.

● في تأمين إصابات العمل، قيمة معينة أو نسبة معينة من الأجور المدفوعة للعمال المراد تغطيتهم ضد أخطار إصابات العمل.

السعر Rate: يمثل الحماية التأمينية بالنسبة للوحدة التأمينية عن وحدة الزمن. فهو معدل ينطبق على أي حالة.

القسط الصافي Pure premium:

وهو يمثل المبلغ الذي يجب أن يطلبه المؤمن من كل مؤمن له ليغطي المخاطر التي يتعرض لها كل منهم ويجزي المقاصة فيما بينهما²⁵. أي أن القسط الصافي يكفي فقط لدفع التعويضات التي تستحق بسبب وقوع الخطر المؤمن منه بصرف النظر عن المصروفات التي يتحملها المؤمن بسبب مزاولة عملية التأمين وبصرف النظر عن الأرباح التي ينتظرها من هذه العملية. من هذا يتبين لنا أن القسط الصافي يختلف من حالة لأخرى. التحويلات:

وتشير إلى المبلغ الذي يجب أن يضاف إلى القسط الصافي، ليعبر عن المصروفات الأخرى [مثل عمولة الإنتاج أو السمسرة، مصاريف الإصدار ومصاريف الكشف الفني، ثمن المراسلات، نصيب الوثيقة من المصاريف الإدارية الأخرى] ولمقابلة هامش الربح وتكوين الاحتياطيات الطارئة.

معدل السعر الإجمالي Gross rate:

يتكون السعر الإجمالي من القسط الصافي وعنصر التحويلات. أي أن:

السعر الإجمالي = القسط الصافي + التحويلات

25 أصول التأمين. أبو السعود، رمضان. دكتور. الطبعة الثانية 2000. دار المطبوعات الجامعية. ص 338.

القسط التجاري Gross premium:

وهو المبلغ الذي يدفعه المؤمن له، ويتكون من السعر الإجمالي مضروباً في عدد الوحدات المعرضة للخطر. علي سبيل المثال، إذا كان السعر الإجمالي هو 20 هللة لكل 100 دينار في تأمين الممتلكات، فإن القسط الإجمالي لمبني قيمته 800,000 دينار هو 1,600 دينار.

3.2.7. الطرق الرئيسية للتسعير في تأمين الممتلكات والمسؤولية:

توجد ثلاث طرق رئيسية للتسعير هي:

1. طريقة التسعير الحكمي Judgment Rating.
2. طريقة التسعير الفئوي (الطبقي) Class Rating.
3. طريقة تسعير الاستحقاق (أو طريقة التسعير حسب الصفات الخاصة) Merit Rating.

وتنقسم هذه الطريقة الأخيرة بدورها إلى الطرق الآتية:

● التسعير الجدولي Schedule Rating.

● التسعير حسب الخبرة Experience Rating.

● التسعير بأثر رجعي Retrospective Rating.

1. 2. 3. 7. طريقة التسعير الحكمي Judgment rating:

ويطلق عليها أيضاً اسم طريقة التسعير الخاصة أو المفردة Individual Rating. بناءً على هذه الطريقة يتم تقييم الوحدة المعرضة للخطر بصورة فردية، ويتم تحديد السعر بناءً على حكم القائم بعملية الاكتتاب. وتستخدم هذه الطريقة عندما تكون خسائر الخطر متنوعة ولا يمكن وضعها في فئات

وحساب السعر لها أو عندما تكون إحصاءات الخسائر الموثوق بها غير متاحة.

ويستخدم التسعير الحكمي بكثرة في التأمين البحري وفي بعض أنواع تأمين النقل البري، وذلك نظراً لتنوع المركبات التي تسير عبر المحيطات ووجود مناطق عميقة بالمحيطات، وكذلك لاختلاف الشحنات.

2. 3. 2. طريقة التسعير الفتوي

Class rating:

بناء علي طريقة التسعير الفتوي، يتم تصنيف الوحدات المعرضة للخطر المتشابهة في صفات معينة في فئة اكتتاب واحدة ذات سعر موحد. ويعكس السعر متوسط الخسارة في المجموعة ككل. ويعتمد التسعير الطبقي علي افتراض أن الخسائر المستقبلية ستخضع لنفس مجموعة العوامل. علي سبيل المثال، في تأمين السيارات، عوامل التصنيف قد تكون: قيمة السيارة، قوة المحرك، عدد الأميال التي قطعتها السيارة وبناء علي ذلك يتم وضع السيارات المعرضة للخطر والتي من نفس النوع ولها قوة محرك واحدة وقطعت نفس العدد من الأميال في فئة واحدة ويتم تقاضي نفس السعر التأميني عنهم. الميزة الأساسية في هذه الطريقة هي سهولة التطبيق وسرعة الحصول علي عرض الأسعار والأقساط بسرعة. ولهذا يطلق علي هذه الطريقة اسم التسعير اليدوي، وتستخدم بكثرة في تأمين أصحاب المنازل ، تأمين سيارة الركاب الخاصة، التأمين من إصابات العمل، التأمين الصحي وتأمينات الحياة.

طرق تحديد الأسعار للفئات:

توجد طريقتان لتحديد أسعار الفئات هما: طريقة القسط الصافي، وطريقة معدل أو نسبة الخسارة.

أولاً: طريقة القسط الصافي:

كما سبق وأن عرفنا القسط الصافي، هو ذلك الجزء من السعر الإجمالي الموجه لدفع الخسائر. ويمكن تحديد القسط الصافي الفعلي بقسمة مبلغ الخسارة التي حدثت معبراً عنها بوحدة النقد علي عدد الوحدات المعرضة للخطر. أي أن:

القسط الصافي = الخسائر التي حدثت ومصاريف تسويتها ÷ عدد الوحدات المعرضة للخطر.

ويلاحظ أن البسط في الطرف الأيسر من المعادلة السابقة وهو بند الخسائر التي حدثت ومصاريف تسويتها، يشمل كل الخسائر (أي التعويضات) التي تم دفعها خلال الفترة المحاسبية، مضافاً إليها المبالغ المحتجزة كاحتياطات للمدفوعات المستقبلية للخسائر التي وقعت بالفعل خلال نفس الفترة. معني ذلك، أن الخسائر التي حدثت تشمل كل الخسائر التي وقعت خلال الفترة المحاسبية سواء تم دفعها أم لم يتم ذلك حتى نهاية الفترة.

ولتحديد السعر الإجمالي، يتم إضافة التحميلات والمتمثلة في المصروفات وأرباح الاكتتاب واحتياطي الطوارئ إلى القسط الصافي. وعادة ما يتم التعبير عن تحميلات المصروفات في صورة نسبة مئوية من السعر

الإجمالي، ويطلق عليها نسبة العبء. ويمكن الحصول على السعر الإجمالي بقسمة القسط الصافي على 1 مطروحاً منه نسبة العبء، أي أن:

$$\text{السعر الإجمالي} = \text{القسط الصافي} \div (1 - \text{نسبة العبء})$$

و بموجب طريقة القسط الصافي، يتم تعديل السعر بمقارنة القسط الصافي الفعلي بالقسط الصافي المتوقع. وتحسب نسبة التغيير في السعر كما يلي:

$$\text{نسبة التغيير في السعر} = (\text{القسط الصافي الفعلي} - \text{القسط الصافي المتوقع}) \div \text{القسط الصافي المتوقع}$$

إذا كانت نسبة التغيير في السعر موجبة، فإن هذا يشير إلى وجوب زيادة السعر، أما إذا كانت سالبة فيشير إلى إمكانية تخفيض السعر. ويلاحظ أن:

$$\text{السعر الجديد} = \text{السعر الإجمالي} (1 + \text{نسبة التغيير في السعر})$$

مثال (1. 3. 2. 7) :

أفترض أنه في تأمين حوادث السيارات كان يوجد لدى الشركة 500,000 سيارة في فئة اكتتاب معينة حيث إن الخسائر ومصاريف تسوية الخسائر الناتجة لدى هذه الشركة تقدر بمبلغ 30 مليون دينار علي مدي عام واحد. فإذا كانت نسبة العبء هي 40% من السعر الإجمالي، وكانت الخسائر الفعلية في نهاية العام ومصاريف تسوية الخسائر هي 32 مليون دينار، أوجد:

1. القسط الصافي المتوقع
2. السعر الإجمالي
3. القسط الصافي الفعلي
4. نسبة التغير في السعر وهل هناك إمكانية لتخفيض السعر أم يجب زيادته؟

الحل:

أولاً:

القسط الصافي المتوقع = الخسائر المقدرة ÷ عدد الوحدات المعرضة للخطر.

$$= 500,000 \div 30,000,000 = 60 \text{ دينار}$$

ثانياً:

السعر الإجمالي المتوقع = القسط الصافي المتوقع ÷ (1 - نسبة العبء)

$$= 60 \div (1 - 0.40) = 100 \text{ دينار}$$

ثالثاً:

القسط الصافي الفعلي = الخسائر الفعلية ÷ عدد الوحدات المؤمن عليها

$$= 500,000 \div 32,000,000 = 64 \text{ دينار}$$

نسبة التغير في القسط = (القسط الصافي الفعلي - القسط الصافي المتوقع)

÷ القسط الصافي المتوقع

$$= (64 - 60) \div 60 = 0.06666 \text{ أي } 6.7\%$$

بناءً على ذلك، يجب زيادة السعر بنسبة 6.7%.

مثال (2.3.2.7.):

إذا كان السعر الإجمالي لنوع معين من التأمين 60 دينار سنوياً، وعدد الوحدات التأمينية المؤمن عليها بمقتضى هذا النوع من الوثائق هو 400,000 وحدة بينما نسبة العبء تعادل 40% من القسط الإجمالي، وفي نهاية العام بلغ أجمالي التعويضات 8 مليون دينار أوجد نسبة التغير في السعر وما إذا كان هناك إمكانية لتخفيض السعر أم يجب زيادته.

الحل:

بما أن: السعر الإجمالي المتوقع = القسط الصافي المتوقع ÷ (1 - نسبة العبء)

فإن:

القسط الصافي المتوقع = السعر الإجمالي المتوقع × (1 - نسبة العبء)

$$60 = (1 - 0.40)$$

$$= 36 \text{ دينار}$$

القسط الصافي الفعلي = الخسائر الفعلية ÷ عدد الوحدات المؤمن عليها

$$= 400,000 \div 8,000,000 = 20 \text{ دينار}$$

نسبة التغير في القسط = (القسط الصافي الفعلي - القسط الصافي المتوقع)

÷ القسط الصافي المتوقع

$$= (36 - 20) \div 36 = -0.4444 \text{ أي } -44.47\%$$

وبالتالي يمكن إعطاء تخفيضات علي السعر تصل لحدود 40% .

ثانياً: طريقة معدل الخسارة:

بموجب طريقة معدل الخسارة، تتم مقارنة معدل الخسارة الفعلي بمعدل الخسارة المتوقع. ومعدل الخسارة الفعلي هو معدل الخسارة التي حدثت إلي الأقساط المكتسبة. أي أن:

$$\text{معدل الخسارة الفعلي} = \frac{\text{مجموع الخسائر}}{\text{مجموع الأقساط المكتسبة}}$$

ومعدل الخسارة المتوقع عبارة عن نسبة مئوية من الأقساط المتوقع استخدامها في دفع الخسائر ويساوي 1 مطروحا منه نسبة العبء. أي أن:

$$\text{معدل الخسارة المتوقع} = 1 - \text{نسبة العبء}$$

وتحسب نسبة التغير في السعر كما يلي:

نسبة التغير في السعر = (معدل الخسارة الفعلي - معدل الخسارة المتوقع) ÷ معدل الخسارة المتوقع

إذا كانت نسبة التغير في السعر موجبة، فإن هذا يشير إلي وجوب زيادة السعر، أما إذا كانت سالبة فيشير إلي إمكانية تخفيض السعر.

مثال (3.3.2.7) :

أعد حل مثال (1. 3. 2. 7) باستخدام طريقة معدل الخسارة.

الحل:

$$\text{معدل الخسارة المتوقع} = 1 - \text{نسبة العبء}$$

$$0.60 = 1 - 0.40$$

ولحساب معدل الخسارة الفعلي، يجب أولاً حساب الأقساط المكتسبة:

الأقساط المكتسبة = السعر الإجمالي × عدد الوحدات المعرضة للخطر

$$= 500,000 \times 60 = 30,000,000 \text{ (ثلاثون مليون دينار)}$$

معدل الخسارة الفعلي = الخسائر التي حدثت ÷ الأقساط المكتسبة

$$= 30,000,000 \div 32,000,000 = 1.06 \text{ أو } 10.6\%$$

نسبة التغير في السعر = (1.06 - 0.60) ÷ 0.60

$$= 0.6667 \text{ أو } 6.7\%$$

وهي نفس النتيجة السابقة في مثال 1.

3. 2. 7. طريقة تسعير الاستحقاق:

الطريقة الثالثة من طرق التسعير هي تسعير الاستحقاق، وتقوم علي أساس

التسعير حسب الفئات أولاً ثم تعديل السعر زيادة أو نقصاً وفقاً لخبرة

الخسارة الفردية. وتستعين هذه الطريقة بالخصائص الفردية علي أساس

الافتراض القائل بأن خبرة الخسارة لأحد المؤمنين لهم، تختلف اختلافاً

جوهرياً عن خبرة الخسارة للمؤمن لهم الآخرين. لذلك يتم تعديل أسعار

الفئات زيادة أو نقصاً بالاعتماد علي خبرة الخسارة الفردية.

توجد أنواع مختلفة وعديدة لطريقة تسعير الاستحقاق منها:

التسعير الجدولي

التسعير وفقاً للخبرة

التسعير الرجعي

أولاً: التسعير الجدولي Schedule Rating:

بموجب هذه الطريقة يتم التسعير باستخدام جدول معد مسبقاً، حيث يتم تسعير كل وحدة معرضة للخطر بطريقة فردية لتحديد السعر الأساسي للخطر ثم يتم تعديله بالسلبيات والإيجابيات وفقاً للخصائص الطبيعية لعمليات المؤمن له، علي أساس افتراض ثبات تأثير هذه الخصائص علي خبرة الخسارة المستقبلية للمؤمن له. ولهذا تعتبر الخصائص الطبيعية لعمليات المؤمن له مهمة جداً في التسعير الجدولي.

ويستخدم التسعير الجدولي في تأمين الممتلكات التجارية للمباني الكبيرة والمركبة مثل المصانع وفي تأمين السيارات. علي سبيل المثال، في تأمين المباني يتم تسعير كل مبني بشكل فردي بالاستناد إلي العوامل الآتية:

طريقة تصميم المبني: فهذا يشير إلي الخواص الطبيعية للمبني، فقد يكون من الخشب أو الحجارة أو من المواد المقاومة للنيران ومن المنطقي تقاضي سعر أعلي للمبني الخشبي عما إذا كان من الحجارة أو من المواد المقاومة للنيران. كذلك يقتضي الأمر تقاضي سعر أعلي للمباني العالية أو التي بها مناطق مفتوحة كبيرة، لصعوبة إطفاء الحرائق أو السيطرة علي النيران.

طريقة استخدام المبني: حيث أن احتمال حريق المبني يتأثر بطريقة استخدامه. علي سبيل المثال: استخدام اللهب المكشوف أو الشرارة المنبعثة من مشاعل الدهان واللحام يمكن أن تسبب الحريق بسرعة. كذلك تخزين

مواد قابلة للاشتعال أو كيماويات يؤدي إلى عدم القدرة علي التحكم في الحريق.

وسائل الحماية: تشير وسائل الحماية إلى جودة إمدادات المياه وكفاءة إدارات مكافحة الحريق بالمدينة، كذلك تشمل وسائل الوقاية الموجودة بالمبني المؤمن عليه. وتمنح هيئات التأمين تخفيضا في السعر في حالة توفر وسائل الحماية مثل حالة وجود نظام الإنذار المبكر من الحريق، وجود مراقب للأمن، وجود نظام الرشاشات التلقائية، توفر طفايات الحريق إلى غير ذلك من وسائل الوقاية المشابهة.

التعرض للخطر: يشير التعرض للخطر إلى احتمال أن يضر الشيء موضوع التأمين، علي سبيل المثال احتمال أن يضر المبني المؤمن عليه من النيران المشتعلة في مبني مجاور بسبب انتشارها حتى تصل إلى المبني المؤمن عليه. وتلجأ هيئات التأمين إلى زيادة السعر كلما زادت درجة الخطر.

الصيانة: وتشير الصيانة إلى إدارة الممتلكات وتأمين التجهيزات والخدمات والصيانة الكلية للوحدات المعرضة للخطر. ويتم زيادة السعر في حالة كون هذه الإدارة غير جيدة، فعلي سبيل المثال قد ترفع هيئة التأمين السعر في حالة وجود قطرات زيتية علي المبني (والذي يؤدي إلى سرعة انتشار النيران في حالة نشوب حريق).

ثانياً: التسعير وفقاً للخبرة Experience Rating:

التسعير وفقاً للخبرة هو شكل آخر لتسعير الاستحقاق. بموجب هذه الخطة يتم تعديل سعر الفئة زيادة أو نقصاً وفقاً لخبرة الخسارة الماضية للمؤمن له. وتعتبر مدة خبرة ثلاث سنوات مدة نموذجية لتحديد قسط الوثيقة للعام التالي. فإذا كانت خبرة الخسارة للمؤمن له أفضل من متوسط الفئة ككل، يتم تخفيض سعر الفئة. وإذا كانت خبرة الخسارة للمؤمن له أسوأ من متوسط الفئة ككل، يتم رفع سعر الفئة. ويؤخذ في الاعتبار معامل المصدقية Credibility Factor لتحديد أهمية تغيير السعر.

مثال (3.3.2.7):

يوجد لدى شركة وثيقة تأمين يتم تسعيرها بالخبرة. وكانت الأقساط السنوية 30,000 دينار ومعدل الخسارة المتوقعة هو 30%. إذا كان معدل الخسارة الفعلية على مدى ثلاث سنوات هو 20% ومعامل المصدقية هو 0.29. ما هو التخفيض الذي ستحصل عليه الشركة؟

الحل:

نسبة التغير في معدل الخسارة = (معدل الخسارة الفعلي - معدل الخسارة المتوقع) ÷ معدل الخسارة المتوقع

$$= (0.30 - 0.20) \div 0.30 = 0.3333 \text{ أو } 33.3\%$$

نسبة المصدقية في التغير = نسبة التغير في معدل الخسارة × معامل المصدقية

$$= (0.3333 - 1) \times 0.29 = -0.09666 \text{ أي } -9.7\%$$

القسط الجديد = القسط (1 + نسبة المصدقية في التغير)

$$= 30,000 (1 - 0.097) = 27,090 \text{ دينار}$$

من مزايا هذه الطريقة في التسعير، الحساسية المالية لتخفيض الخسائر،

نظراً لإمكانية تخفيض القسط عن طريق خبرة الخسارة الايجابية.

يتم استخدام هذه الطريقة في الشركات الكبيرة التي لديها مبالغ كبيرة

من الأقساط، ولديها خبرة موثوق بها. أما الشركات الصغيرة فلا تستخدم

معها هذه الطريقة إطلاقاً. بالنسبة لأنواع التأمين الذي تستخدم معه هذه

الطريقة فتشمل: تأمين المسؤولية العامة، تأمين إصابات العمل، التأمين

التجاري لمسؤولية استخدام السيارات، التأمين الجماعي، التأمين الصحي.

ثالثاً: التسعير الرجعي Retrospective Rating:

بموجب خطة التسعير الرجعي، تنحصر مسؤولية المؤمن له بين حد أدنى

وحد أعلى للقسط. فإذا كانت الخسائر الفعلية خلال مدة الوثيقة الجارية

صغيرة، يدفع المؤمن له الحد الأدنى، وإذا كانت الخسائر الفعلية كبيرة،

يدفع الحد الأعلى. وبصفة عامة يقع القسط الفعلي بين الحد الأدنى والحد

الأعلى للقسط اعتماداً على خبرة خسائر المؤمن له خلال مدة الوثيقة.

وتستخدم الشركات الكبيرة التسعير الرجعي في تأمين إصابات العمل، تأمين

المسؤولية، تأمين السيارات، تأمين السرقة، علي سبيل المثال.

7. 3. تسوية المطالبات والتعويضات

1. 7. 3. الأهداف الأساسية في تسوية المطالبات:

توجد أهداف أساسية في تسوية المطالبات من وجهة نظر المؤمن منها:

1. إثبات أن الخسارة مغطاة.

2. الدفع العادل والعاجل للمطالبات.

3. تقديم المساعدة الشخصية للمؤمن له.

أولاً: إثبات أن الخسارة مغطاة: ويتضمن هذا الهدف تحديد ما إذا كان قد تم تغطية شخص محدد أو ممتلكات محددة بموجب عقد التأمين، وحد التغطية.

ثانياً: الدفع العادل والعاجل للمطالبات: هذا الهدف في غاية الأهمية. فإذا اتخذت شركة التأمين قراراً خاطئاً برفض مطالبة صحيحة، فسوف يؤدي ذلك إلى انتفاء الغرض التعاقدي والاجتماعي لحماية المؤمن له، كما سيضر ذلك بسمعة شركة التأمين، وسوف يؤثر ذلك سلباً على المبيعات من عقود التأمين الجديدة. وعلى العكس من ذلك، إذا اتخذت شركة التأمين قراراً خاطئاً بقبول مطالبة غير صحيحة، فسوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأقساط لمواجهة مثل هذه الخسارة وبالتالي سوف يعاني مالكو العقود. وبهذا يتضح معني المدفوعات العادلة للمطالبات وهي أن يتجنب المؤمن المبالغة في تسوية المطالبات وأن يتصدي للمطالبات الاحتيالية من جهة، وأن يتجنب نظام المطالبات الوفيرة (تسوية المطالبات بأكثر من اللازم) من جهة أخرى.

ثالثاً: تقديم المساعدة الشخصية للمؤمن له: وهو هدف أنساني أولاً، فعلي سبيل المثال، يجب علي خبير تسوية المطالبات أن يساعد وكيل شركة التأمين في تقديم العون للأسرة لإيجاد منزل مؤقت بعد حدوث الحريق.

2. 3. 7. خبراء تسوية المطالبات:

يعرف الشخص الذي يقوم بتسوية المطالبات بخبير التسوية. وتوجد أنواع رئيسية للمسويين مثل:

1. الوكيل (أي السمسار أو المنتج): غالباً ما يكون لدي الوكيل سلطة تسوية مطالبات المؤمن له الصغيرة التي لا تتجاوز حداً معيناً، ولذلك يتقدم المؤمن له بمطالبة للوكيل مباشرة. ومن مزايا هذا المدخل لتسوية المطالبات: السرعة، تقليل مصاريف التسوية، إعطاء انطباعاً جيداً لمالكي الوثائق عن الشركة.

2. خبير التسوية بالشركة: خبير التسوية عادة ما يكون موظف بشركة التأمين يتقاضى منها راتباً (بذلك هو يمثل شركة واحدة فقط). يتسلم خبير التسوية إخطار الخسارة، يقوم بناء عليه بالتحقق من المطالبة وتحديد مبلغ الخسارة وعمل ترتيبات الدفع.

3. خبير التسوية المستقل: وهو الشخص الذي يعرض خدماته علي شركات التأمين مقابل أتعاب معينة. وتلجأ شركة التأمين إلي خبير تسوية مستقل في مناطق جغرافية معينة، أو في المجالات المتخصصة التي تتطلب مهارات فنية ومعرفة لا تتوافر في خبير التسوية بالشركة.

4. مكتب التسوية: وهو منظمة لتسوية المطالبات مدعومة من جهة المؤمنين الذين يستخدمون خدماتها. وموظفو مكتب التسوية علي درجة عالية من التدريب ومتفرغون للعمل. وعادة يتم اللجوء لمكاتب التسوية في حالة خسائر الكوارث، والخسائر التي تقع في مناطق جغرافية معينة، وفي حالة التقدم بعدد كبير من المطالبات في نفس الوقت.
5. خبير التسوية العام: وهو شخص يمثل المؤمن له وليس شركة التأمين ويتقاضى أتعاباً تتوقف علي مبلغ التسوية. ويلجأ المؤمن له إلي الخبير العام في حالة وجود خلافات علي مبلغ المطالبة أو في حالة الحاجة إلي مساعدة فنية.

3. 3. 7. مراحل تسوية المطالبات:

تتلخص مراحل تسوية المطالبات في الآتي:

1. الإبلاغ بوقوع الخسارة
 2. التحقق من المطالبة
 3. الإثبات المطلوب للخسارة
 4. اتخاذ قرار حيال المطالبة
- أولاً: الإبلاغ بوقوع الخسارة: عادة ما يتم تحديد شرط الإبلاغ عن الخسارة في وثيقة التأمين. ويتطلب الشرط النموذجي أن يقوم المؤمن له بإعطاء الإخطار لشركة التأمين في الحال أو بمجرد أن تتاح له الفرصة عقب وقوع الحادث.

علي سبيل المثال، تتطلب وثيقة تأمين السيارات الخاصة أن يتم إبلاغ المؤمن عند حدوث الحادث أو وقوع الخسارة بأسرع ما يمكن. وأن يشتمل الإخطار علي أسماء وعناوين جميع الأشخاص المضرورين وكذلك أسماء وعناوين شهود الحادث.

ثانياً: التحقق من المطالبة: تقوم شركة التأمين (المؤمن) بإخطار خبير التسوية بالخسارة. يلزم علي المسوي الإجابة علي سلسلة من التساؤلات، تتمثل هذه الأسئلة في الآتي:

- هل وقعت الخسارة أثناء فترة سريان الوثيقة؟
 - هل تغطي الوثيقة الخطر الذي سبب الخسارة؟
 - هل وقعت الخسارة في المكان المؤمن عليه؟
 - هل هذا النوع من الخسائر مغطي؟
 - هل المطالبة من المطالبات الاحتمالية؟
- في حالة الاستعانة بخبير تسوية مستقل أو بمكتب تسوية، يقوم خبير التسوية بمعاينة الحادث والأضرار الناتجة عنه، ويتحقق من أسبابها ومن تنفيذ المؤمن له لتعهداته في الوثيقة، ويحدد إجمالي التعويضات المتوقعة، ثم يقدم تقريره إلي المؤمن ولكن هذا التقرير غير ملزم لشركة التأمين.
- ثالثاً: الإثبات المطلوب للخسارة: يمكن أن يطلب إثبات خسارة قبل دفع التعويض، وإثبات الخسارة بيان موثوق فيه مقدم من قبل المؤمن له.

رابعاً: اتخاذ قرار حيال المطالبة: بعد التحقق من المطالبة، وتجميع المعلومات اللازمة، يلزم علي خبير التسوية اتخاذ قرار بشأنها، وهناك ثلاثة قرارات محتملة:

القرار المحتمل الأول: يمكن دفع المطالبة، حيث أنه في معظم الحالات يتم دفع المطالبة وفقاً لشروط الوثيقة.

القرار المحتمل الثاني: إنكار المطالبة، في هذه الحالة يعتقد المسوي أن الوثيقة لا تغطي الخسارة أو أن المطالبة احتيالية.

القرار المحتمل الثالث: أن المطالبة صحيحة، ولكن هناك خلاف بين المؤمن والمؤمن له علي المبلغ الذي يجب دفعه. في مثل هذه الحالات يرجع لبنود الوثيقة التي يجب أن تحدد كيفية حل مثل هذا الخلاف.

4. 7 الإنتاج (التسويق):

يشير مصطلح الإنتاج إلي كافة العمليات والأنشطة التي يقوم بها المؤمن في البيع والتسويق ويشار إلي الوكلاء الذين يقومون ببيع التأمين المنتجين. وتستخدم هذه الكلمة لأن شركات التأمين مرخص لها قانوناً باستخدام أشكال مطبوعة للوثائق وموظفين، ولكن لا يتم إنتاج أي شيء حتى تباع الوثيقة. ومفتاح تحقيق نجاح مالي للمؤمن متوقف علي قوة رجال البيع.

1. 4. 7 أنواع المنتجين:

1. الوكيل: وهو ممثل لهيئة التأمين وقد يكون مستقل أو محترف:

- الوكلاء المستقلين: وهو يكون ممثلاً لأكثر من هيئة، ويكون له الحق في تغيير هيئة التأمين عند تجديد العقد.

- الوكيل المحترق: ويمثل هيئة تأمين واحدة فقط، ويجب عليه تعهد جميع عمليات هذه الهيئة ويحصل علي راتب منها بالإضافة إلي عمولة عن العمليات الزائدة عن الحد المتفق عليه.
- 2. السمسار: وهو يكون ممثل لطالب التأمين، ويأخذ عمولته من هيئة التأمين وتكون عادة أكبر من نسبة الوكيل، ولا بد له من الحصول علي ترخيص بمزاولة العمل يسعى للحصول عليه من هيئة التأمين.
- 2. 4. 7. وظائف الإنتاج الرئيسية بالنسبة للتأمين:
يمكن تقسيم الوظائف الرئيسية للإنتاج في شركات التأمين إلي ثلاثة مجموعات هي:
1. البحوث والتخطيط: وتهدف هذه المجموعة من الوظائف إلي:
 - معرفة حاجة السوق التأمينية.
 - ابتكار عقود جديدة تناسب الاحتياجات المتغيرة للعملاء وشركات الأعمال.
 - تطوير ووضع قواعد جديدة للإنتاج والتسويق.
- 2. تنشيط وترويج المبيعات: وتهدف هذه المجموعة من الوظائف إلي:
 - تعريف الجمهور بهيئة التأمين وأنواع التأمين التي تزاولها وبالتوسعات والفروع والتوكيلات الجديدة.
 - نشر التوعية بين المؤمن لهم للوقاية من الحوادث وللمحد من الخسائر.
 - نشر الوعي التأميني بين الجمهور.

وطرق الإعلان متعددة وتشمل الصحف والمجلات والتلفزيون والملاعب الرياضية واللوحات المضئية ووسائل المواصلات ودليل الهاتف والإنترنت. وطرق البيع الرئيسية هي:

- الطريقة المباشرة: بأن يأتي الراغب في التأمين مباشرة لهيئة التأمين، وهذا يتوقف علي الوعي التأميني وهو غالبا محدود.
 - عن طريق المنتجين أو السماسرة، وهنا تظهر أهمية تدريب هؤلاء.
 - عن طريق البريد: وينجح هذا الأسلوب مع الوثائق النمطية ووسيلة المعرفة به هي وسائل الإعلام.
 - عن طريق الإنترنت أو أجهزة البيع الإلكترونية في المطارات والموانئ، وينجح هذا الأسلوب أيضا مع الوثائق البسيطة الواضحة مثل وثائق حوادث السفر والحج.
3. تدريب المنتجين: الهدف من هذه المجموعة من الوظائف هو إنشاء فريق بيع فعال عن طريق تطويع وتدريب الوكلاء والسماسرة الجدد والإشراف علي الوكلاء والسماسرة الحاليين. ويتسم تسويق التأمين في الأعوام الأخيرة بالاتجاه نحو الحرفية مما يعني أنه علي المنتج (الوكيل أو السمسار) العصري أن يكون محترفا كفئاً وعلي درجة عالية من المعرفة الفنية في فرع تأمين معين وله المقدرة علي التعرف علي المؤمن لهم المرتقبين ويحلل احتياجاتهم التأمينية ويوصي بالحل الأمثل للمشاكل المتواجدة. كذلك يجب أن يواصل الوكيل تقديم خدماته للعملاء بعد البيع حتى تكون البرامج التأمينية في المستوي المطلوب.

5.7. تكوين الاحتياطيات

تقوم هيئات وشركات التأمين بتكوين احتياطيات (مخصصات) لمقابلة التزاماتها المستقبلية والمتوقعة. وتتدخل جهات الإشراف والرقابة علي هيئات التأمين بوضع أسس يجب أتباعها عند تكوين الاحتياطيات لضمان أن يكون مستواها كافيا للوفاء بالاستحقاقات والمطالبات.

وتنقسم الاحتياطيات في هيئات التأمين لنوعين رئيسيين هما: الاحتياطيات الفنية للتأمين والاحتياطيات الاقتصادية. والاحتياطيات الاقتصادية يقصد بها كافة أنواع الاحتياطيات التي يكونها أي مشروع اقتصادي مثل: احتياطي استهلاك الآلات، احتياطي استهلاك المباني والأثاث، الاحتياطي القانوني، الاحتياطي العام، احتياطي الأسهم والسندات. أما الاحتياطيات الفنية للتأمين فخاصة بهيئات التأمين فقط.

5.7.1 الاحتياطيات الفنية للتأمين:

وهي الاحتياطيات المتعلقة بعمليات التأمين ذاتها. ويطلب القانون هيئات التأمين بالاحتفاظ بحد أدنى من الاحتياطيات في الميزانية العمومية، وتنقسم هذه الاحتياطيات إلي نوعين أساسيين هما: احتياطي الأخطار السارية (ويطلق عليها أيضاً احتياطي الأقساط غير المكتسبة)، واحتياطي الخسائر. أولاً: احتياطي الأخطار السارية:

عند انتهاء السنة المالية الخاصة بهيئة التأمين لابد أن يوجد لديها عقود لم تنته مدتها بعد ولم تتحقق الأخطار الخاصة بها، أي لم تقع الأخطار التي تغطيها هذه العقود، من جهة أخرى لكون الأقساط تحصل مقدما في مقابل

الخدمة التأمينية الآجلة، مع حق المؤمن له في إلغاء العقد في أي وقت خلال مدة العقد واسترداد ذلك الجزء من القسط الذي يتعلق بالفترة التي لم تنقضي من مدة العقد الأصلية، لهذا لا بد أن تحتفظ هيئة التأمين بمال احتياطي لمواجهة الخسائر التي تطالب بالتعويض عنها أو لمواجهة مبالغ التأمين التي تتعهد بدفعها عند تحقق الأخطار الخاصة بها في حالة العقود محددة القيمة وكذلك رد الجزء من القسط في حالة إلغاء التأمين. ولهذا يسمى هذا المال باحتياطي الأخطار السارية.

وينقسم هذا النوع من الاحتياطيات إلي نوعين:

الاحتياطي الحسابي: وهو عبارة عن احتياطي الأخطار السارية فيما يتعلق بتأمينات الحياة. ويمكن تحديد هذا الاحتياطي بطريقتين هما:

1. طريقة الماضي Retrospective: وتنحصر هذه الطريقة في تتبع قيمة الوثيقة في خلال السنوات السابقة (الفترة الماضية) للسنة التي يراد إيجاد الاحتياطي الحسابي للوثيقة. حيث يحسب الاحتياطي بالصيغة التالية:

$$\text{الاحتياطي الحسابي} = \text{جملة الأقساط المحصلة} - \text{التزامات الشركة المدفوعة في الماضي.}$$

حيث يقصد بالتزامات الشركة في الماضي التعويضات المدفوعة.

2. طريقة المستقبل Prospective: يعتمد الأسلوب هنا في إيجاد قيمة الوثيقة في أي وقت علي أساس أنه الفرق بين القيمة الحالية لمبلغ التأمين في أي وقت والقيمة الحالية للأقساط الباقية من فترة التعاقد. أي أن القاعدة المتبعة هنا هي:

الاحتياطي الحسابي = القيمة الحالية لالتزام الشركة - القيمة الحالية للأقساط الباقية.

ويمكن اعتبار القيمة الحالية لالتزام الشركة عبارة عن القسط الوحيد الصافي في هذه الحالة (سنتناول كيفية حساب الأقساط الوحيدة الصافية في فصل قادم).

احتياطي الأقساط غير المكتسبة: وهو عبارة عن احتياطي الأخطار السارية فيما يتعلق بتأمينات الممتلكات والمسؤولية.

ثانياً: احتياطي الخسائر (التعويضات تحت التسوية):

عندما يتحقق الخطر المؤمن ضده (سواء فيما يتعلق بالتأمينات الشخصية أو بتأمينات الممتلكات والمسؤولية) يطالب المستفيدون أو المؤمن لهم شركة التأمين بدفع المبلغ المؤمن به (حالة التأمينات الشخصية) أو التعويض عن الخسائر التي نتجت عن الخطر موضوع التأمين (حالة تأمينات الممتلكات والمسؤولية). عند ذلك تبدأ شركة التأمين في اتخاذ إجراءات التسوية (وهي الإجراءات المختلفة التي تراها ضرورية للتثبت من وقوع الخطر ومن أن الخطر المؤمن ضده هو السبب القريب في الخسارة المطلوب التعويض عنها ولتقدير قيمة الخسارة وقيمة الشيء موضوع التأمين وللتأكد من أن الخطر لا تغطيه وثائق تأمين أخرى ومعرفة مبالغ التأمين الأخرى أن وجدت وغير ذلك من الأمور الإجرائية ذات العلاقة بالخطر موضوع التأمين). ونظراً لأن إجراءات التسوية هذه قد تستغرق وقتاً قد يطول إلى ما بعد انتهاء السنة المالية أو قد تتم إجراءات التسوية ولكن لم يتم التسديد قبل انتهاء السنة

المالية، لهذا تحتفظ هيئة التأمين باحتياطي يمثل المطالبات المختلفة التي تجري تسويتها وكذلك المطالبات التي تمت تسويتها ولكن لم تسدد قبل انتهاء السنة المالية.

بالإضافة لهذين النوعين السابقين من أنواع لاحتياطيات، توجد أنواع أخرى من الاحتياطيات التي تتعلق بعمليات التأمين ولكن لا ينص عليها قانون التأمين بل تترك لهيئة التأمين. ومن هذه الاحتياطيات: الاحتياطي الإضافي واحتياطي مصاريف تسوية المطالبات.

ثالثاً: الاحتياطيات الإضافية:

تواجه شركات التأمين في بعض السنوات حالات طارئة حيث تقع الأخطار المؤمن ضدها بمعدل يفوق المتوقع، وبذلك تكون الخسائر المحققة بسبب هذه الأخطار أعلى من الخسائر المتوقعة. ولمواجهة هذه الحالات الطارئة تحجز هيئات التأمين جزءاً من أرباحها السنوية يمكن استخدامه للوفاء بالتزاماتها التي تترتب علي مثل هذه الحالات، ولهذا يسمى هذا الاحتياطي بالاحتياطي الإضافي.

رابعاً: احتياطي تسوية التعويضات:

قد تجنب هيئة التأمين بعض الأموال في صورة احتياطي تسوية التعويضات لمواجهة مصاريف المعالجة والمصاريف القضائية.

6. 7. الاستثمارات

وظيفة الاستثمار هي أهم الوظائف التي تقوم بها هيئات التأمين. ونظراً لأنه يتم دفع الأقساط مقدماً، فيمكن استثمارها حتى تحتاج إليها الهيئة لدفع التعويضات والمصاريف.

استثمارات تأمين الممتلكات والمسؤولية: نظراً لأن عقود تأمين الممتلكات والمسؤولية ذات طبيعة قصيرة الأجل (في معظم العقود عام أو أقل)، فإن الهدف الاستثماري القابل للسيولة له أهمية قصوى لمؤمني الممتلكات والمسؤولية لهذا تتم الاستثمارات غالباً في الأوراق المالية (الأسهم والسندات) التي يمكن بيعها بسرعة لدفع المطالبات.

استثمارات التأمين علي الحياة: استثمارات التأمين علي الحياة لها أثر اقتصادي واجتماعي مهم علي الدولة وذلك لكون عقود التأمين علي الحياة عقود ذات طبيعة طويلة الأجل (قد تمتد إلي 40 أو 50 عاماً) مما يتيح أيضاً استثمارات طويلة الأجل. ومعظم هذه الاستثمارات في العقارات، مراكز التسويق، تنمية الإسكان، المباني المكتبية، المستشفيات، المصانع الحديثة ومشروعات اجتماعية واقتصادية أخرى.

7. 7. إعادة التأمين

إعادة التأمين هي تحويل جزء من أو كل الأعمال التأمينية المبرمة أساساً عن طريق شركة تأمين معينة إلي شركة تأمين أخرى. ويطلق علي شركة التأمين التي تتعهد بالتأمين بصفة مبدئية باسم الشركة المسندة، ويطلق علي الشركة التي تقبل تأمين كل أو جزء من الأعمال المسندة إليها اسم الشركة

معيدة التأمين. ومبلغ التأمين الذي تحتفظ به الشركة المسندة لحسابها يسمى بالاحتفاظ الصافي أو حد الاحتفاظ. ويعرف مبلغ التأمين الذي تم إسناده إلي معيد التأمين بالمبلغ المتنازل عنه. ويمكن لمعيد التأمين بإعادة التأمين لدي مؤمن آخر.

1. 7. 7 أسباب إعادة التأمين:

تتمثل أهم أسباب إعادة التأمين في الآتي:

1. زيادة المقدرة الاكتتابية: من الواضح أن إعادة التأمين يمكن شركة التأمين من قبول بعض التأمينات التي تزيد عن حد احتفاظها ثم إعادة التأمين لدي مؤمن آخر بالحد الزائد.
2. استقرار الأرباح: يمكن إعادة التأمين من التقليل من آثار التقلبات الكبيرة في النتائج السنوية بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والكوارث الطبيعية والصدفة.
3. تقليل مخصص الأقساط غير المكتسبة: تقلل عملية إعادة التأمين من حجم مخصص الأقساط المكتسبة المطلوب بموجب القانون ويزيد بصفة مؤقتة فائض المؤمن.
4. تقديم الحماية ضد الخسائر الفاجعة: تقدم عملية إعادة التأمين حماية كبيرة للشركة المسندة في حالة تعرضها لخسارة فاجعة، حيث يدفع معيد التأمين جزءاً أو كل الخسائر التي تتعدى حد احتفاظ الشركة المسندة بشرط ألا تتعدى حداً أقصى معيناً.

5. التراجع عن تأمين أنواع معينة: حيث يتيح إعادة التأمين نقل التزامات المؤمن عن التأمين الساري إلي متعهد آخر، ولكن يظل المؤمن مسئولاً عن تغطية مالكي الوثائق.

6. الحصول علي نصائح الاكتتاب ومساعدة معيد التأمين: فقد يرغب المؤمن في الاكتتاب في فرع جديد من فروع التأمين، ولكن خبرته قليلة، في هذه الحالة يمكن لمعيد التأمين أن يقدم مساعدات قيمة تتعلق بالتسعير وحدود الاحتفاظ وغطاء الوثيقة إلي غير ذلك.

2. 7. 7 طرق إعادة التأمين:

تجري عمليات إعادة التأمين بطرق مختلفة أهمها الطريقتان التاليتان: الطريقة الاختيارية: بمقتضي هذه الطريقة تكون شركة التأمين حرة في قرارها بالنسبة لإعادة التأمين وذلك سواء بالنسبة للخطر الذي ترغب في إعادة التأمين ضده أو بالنسبة لتحديد الجزء من مبلغ التأمين الذي تطلب إعادة التأمين أو بالنسبة له لهيئة إعادة التأمين التي ترغب في التعاقد معها. ومن مزايا هذه الطريقة المرونة حيث أنه يتم ليناسب حالة معينة ولكن يعيب عليها أنها غير مؤكدة فلا يعرف المؤمن المسند مقدماً ما إذا كان معيد التأمين سيقبل أي جزء من التأمين أم لا، كذلك قد تتسبب في ضياع الوقت بسبب الإجراءات المختلفة التي يجب إتباعها حتى يصبح عقد إعادة التأمين نافذ المفعول وقد يقع الخطر المؤمن ضده قبل الاتفاق علي إعادة التأمين مما يعرض الشركة لخسائر فاجعة.

الطريقة الاتفاقية: تتفادى هذه الطريقة العيب الأساسي للطريقة الاختيارية وهو التأخير وضياع الوقت، وتبعا للطريقة الاتفاقية يقوم المؤمن الأصلي بالاتفاق مسبقاً مع إحدى هيئات إعادة التأمين علي التنازل عن جزء معين من العمليات التأمينية تحددها الاتفاقية.

بإتباع هذه الطريقة لا تستطيع شركة التأمين أن تحتفظ لنفسها بأي عملية بأكملها مهما كانت مربحة ومهما كانت إمكاناتها المالية.

الطريقة الاختيارية من جانب واحد: بموجب هذه الطريقة تكون هيئة إعادة التأمين ملزمة بقبول إعادة التأمين في حين لا تكون الشركة المؤمنة ملزمة بإسناد كل عملية من العمليات التي تشملها الاتفاقية إلي هيئة إعادة التأمين.

طريقة الحساب المشترك: تلجأ شركات التأمين إلي هذه الطريقة عندما تحدث أخطار معينة علي نطاق واسع، كما هو الحال في حالة الكوارث، الأمر الذي يؤدي إلي وقوع الخسائر بمعدلات مختلفة. وبمقتضي هذه الطريقة تتفق شركات التأمين علي إنشاء حساب مشترك يشمل العمليات التأمينية التي تتعاقد عليها مع المؤمن لهم. وقد يوزع هذا الحساب بالتساوي علي الشركات

المراجع

1. 1400هـ/1980م.
2. البنوك والتأمين في الإسلام - ملحق دورية البنوك الإسلامية - للأمير محمد الفيصل آل سعود - مطابع المكتب المصري الحديث.
3. بين التأمين التجاري والتعاوني..محاور فاصلة - للدكتور يوسف الزامل نشر موقع الإسلام اليوم - محاور إعلامية www. Islamt oday. Net.
4. التأمين أصوله العلمية وأساسه العملية - للدكتور علي أحمد شاعر - ط: 1987.
5. التأمين الإسلامي - دراسة فقهية تبين حقيقة التأمين التعاوني بصورتيه النظرية والعملية، وممارسته في شركات التأمين الإسلامي - للدكتور أحمد سالم ملحم - نشر دار الإعلام بالأردن ط: الأولى 1423هـ 2002م.
6. التأمين الإسلامي بين النظرية والتطبيق، لعبد السميع المصري - ط: الثانية 1407هـ 1987م نشر مكتبة وهبة بالقاهرة - دار التوفيق النموذجية للطباعة والجمع الآلي بالقاهرة.
7. التأمين الإسلامي، للدكتور: على محيي الدين علي الغرة داغي، الناشر: دار البشائر، بيروت، الطبعة الثانية، عام 1416 هـ.
8. التأمين الأصيل والبديل - للدكتور عيسى عبده - دار البحوث العلمية بيروت / ط: 1392هـ/1972م.
9. التأمين التعاوني، قواعده وفنائه/ للدكتور عبدالحميد بن محمود البعلي/ طبع كمبيوتر. المؤلف: أستاذ الفقه المقارن، والاقتصاد الإسلامي، ومستشار اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، بالديوان الأميرين بالكويت.
10. التأمين بين الإباحة والحظر/ للشيخ عبد الله بن سليمان المنيع، عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية/ محاضرة القاها في مركز

- المملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ونشرتها جريدة الرياض في موقعها على الانترنت / في 18، 21 رمضان 1423هـ/2002م.
11. التأمين على الحياة د. علي محيي الدين القره داغي ضمن بحوثه في فقه المعاملات
12. التأمين في الشريعة الإسلامية والقانون / للدكتور: غريب الجمال - الناشر: دار الشروق بجدة، م: دار نافع للطباعة.
13. التأمين في الشريعة الإسلامية والقانون، للدكتور غريب الجمال، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، عام 1975.
14. التأمين في الشريعة والقانون / للدكتور شوكت عليان - ط: الثانية 1401هـ/1981م دار الرشيد للنشر والتوزيع بالرياض.
15. التأمين في الشريعة والقانون، لشوكت عليان، الناشر: دار الرشيد للنشر والتوزيع، في الرياض، الطبعة الثانية، عام 1401هـ.
16. التأمين وأحكامه / للدكتور سليمان بن إبراهيم بن ثنيان - دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت، ط: الأولى 1424هـ/2003م.
17. التأمين وأحكامه، للدكتور: سليمان بن إبراهيم بن ثنيان، الناشر: دار ابن حزم، الطبعة الأولى، عام.
18. حكم الشريعة الإسلامية في عقود التأمين - للدكتور حسين حامد حسان - دار الاعتصام بالقاهرة - دار العلوم للطباعة بالقاهرة.
19. عقود التأمين من وجهة الفقه الإسلامي، دراسة مستوعبة لكافة جهات النظر في عقدي التأمين التجاري والتعاوني / للدكتور محمد بلتاجي - نشر مكتبة الأمين القاهرة ط: الأولى /1421هـ
20. فتاوى في التأمين / فتوى رقم (3249) وتاريخ 1400/10/9هـ للشيخ عبد العزيز بن باز، وعبد الله بن قعود، وعبد الرزاق عفيفي - وفتوى رقم (18332) وتاريخ 1416/11/25هـ للشيخ عبد العزيز بن باز، وابن غديان، وعبد العزيز آل الشيخ، وبكر أبوزيد، وصالح الفوزان.

21. قرارات مجلس المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي، من دورته الأولى لعام 1398هـ حتى الدورة الثانية لعام 1405هـ، ط، الخامسة 1412هـ - مطابع رابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة.
22. نحو نظام تأميني إسلامي - دراسة مقارنة موجزة - للدكتور غريب الجمال ط: 1975م - معهد الدراسات الإسلامية بالقاهرة، مطابع مركز التدريب المهني لشرطة القاهرة.
23. نظام التأمين - حقيقته والرأي الشرعي فيه - لمصطفى أحمد الزرقاء - مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ببيروت، ط: الرابعة 1415هـ/ 1994م.
24. نظام التأمين في هدى أحكام الإسلام وضرورات المجتمع المعاصر / للدكتور محمد البهي - نشر مكتبة الشركة الجزائرية - الجزائر.
25. نظام التأمين موقعة في الميدان الاقتصادي بوجه عام، وموقف الشريعة الإسلامية منه - من بحوث المؤتمر العالمي الأول لاقتصاد الإسلامي عام 1396هـ/ 1976م - للأستاذ مصطفى أحمد الزرقاء - نشر المركز العالمي لأبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبد العزيز بجدة، ط: الأولى
26. نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني في المملكة العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م32) وتاريخ 1424/6/2هـ.
27. نظرية التأمين في الفقه الإسلامي - دراسة مقارنة للتأمين فكرياً وتطبيقاً للدكتور. محمد زكي السيد/ دار المنار للنشر والتوزيع بالقاهرة/ ط: الأولى 1406هـ/ 1986م - م: الفجر الجديد بالقاهرة.
28. عز الدين فلاح، التأمين: مبادئه - أنواعه، 2008، دار أسامة، عمان، الأردن.
29. حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر ط1، 2008، دار وائل.
30. أبي الفضل هانئ الحديدي المالكي الإسكندري، التأمين: أنواعه المعاصرة وما يجوز أن يلحق بالعقود الشرعية فيها، 1997، دار العصماء.

31. محمد جودت ناصر، إدارة أعمال التأمين بين النظرية والتطبيق، 1998، عمان، دار مجدلاوي للنشر.
32. حسين يوسف العجمي، التأمين...الأسس والممارسة، ط3، نيسان 2009، معهد البحرين للدراسات المالية والمصرفية (BIBF) ومعهد التأمين القانوني بلندن (CII).

المحتويات

5	المقدمة
7	الفصل الأول
	مفاهيم أساسية حول الخطر
9	مفهوم الخطر
14	عبء الخطر وأثر وجوده في حياة الإنسان
17	<u>التصنيفات الأساسية للخطر</u>
27	<u>مسببات أو مصادر الخطر</u>
32	<u>الحادث والخسارة</u>
35	الفصل الثاني
	طرق مواجهة وإدارة الخطر
37	طرق مواجهة الخطر
56	إدارة الخطر
75	الفصل الثالث
	قياس الخطر
77	درجة الخطر
79	قياس بعض العوامل المؤثرة في درجة الخطر
91	الخطر الذي تواجهه هيئة التأمين
96	المقاييس الكمية (الإحصائية) للخطر
109	الفصل الرابع

<u>التأمين</u>	
111	تعريف التأمين
111	الخصائص الأساسية للتأمين
114	الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للتأمين
120	تكاليف التأمين علي المجتمع
122	تصنيفات التأمين
128	متطلبات الأخطار القابلة للتأمين
141	الفصل الخامس
	المبادئ القانونية الأساسية لعقود التأمين
143	مبدأ المصلحة التأمينية
148	مبدأ منتهي حسن النية
154	مبدأ السبب القريب
157	مبدأ التعويض
165	مبدأ المشاركة في التأمين
166	مبدأ الحلول
169	الفصل السادس
	أنواع مؤسسات التأمين
171	شركات رأس المال المساهمة للتأمين
173	هيئات التأمين التبادلي
180	هيئات تبادل العقود
182	الأفراد المكتتبون: جماعة (هيئة) اللويدز

185	هيئات التأمين الحكومية
189	الفصل السابع
	مهام شركات التأمين
191	الاكتتاب في الأخطار
198	تسعير الأخطار
217	تسوية المطالبات والتعويضات
221	الإنتاج (التسويق)
224	تكوين الاحتياطات
228	الاستثمارات
228	إعادة التأمين
233	المراجع

النّامين في مواجهة الخطر




دار امجد للنشر والتوزيع
عمان-الأردن- شارع الملك حسين مقابل مجمع الفحيص
جوال: 0796914632 - 0799291702
هاتف: 4652272 فاكس: 4653372
dar.almajd@hotmail.com